

التعديل الدستوري في رحاب البرلمان
إرادة الشعب عبر ممثليه

37

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
- الجزائر -

مجلس الأمة

العدد السابع والثلاثون - سبتمبر - أكتوبر 2008

أعضاء الغرفتين يلتقون
في دورة برلمانية خاصة

بعد تعيينهم ضمن الثلاث الرئاسي :
7 أعضاء انضموا إلى أسرة المجلس

رئيس مجلس الشيوخ
البولوني في زيارة للجزائر

قانون المالية 2009 :
الشأن المحلي في صدارة اهتمامات الأعضاء



في هذا العدد

4 رئيس الجمهورية يعلن عن التصديق الدستوري:

"الدساتير هي نتاج جهد بشري قابل للتطوير والتحسين"



08 التعديل الدستوري **المضامين.. والأبعاد**

افتتاح السنة القضائية 2008 - 2009
مشيرا إلى التنس الحاصل في المدة التشريعية

10 **رئيس الجمهورية يدعو إلى نشر وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان**

16 **نوفمبر.. جذوة متقدة في الأذهان .. ودعوة متجددة لهزهة السواكن**

19 **افتتاح دورة الخريف لسنة 2008**
الدورة محطة تمهد لاستكمال النهج الذي انطلق منذ 9 سنوات

دعت إليه عوامل موضوعية من بينها :

26 **زيادة الأسعار في الأسواق العالمية**
قانون المالية التكميلي

قانون المالية لسنة 2009

30 **.. تدابير اقتصادية تحفيزية ووقائية**

40 **الأسئلة الشفوية «النبش» في الملفات .. يلفت الإنتباه**

44 **تعاون الجزائر/ بولونيا**
تحولات اقتصادية متماثلة .. تحفز على تعاون نموذجي

51 **استقبالات 47 ندوات 49 النشاط الخارجي**

57 **الضربات الاستطلاعية 54 المدار البرلماني**



دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير

عمار بخوش،

نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير

أمال غيبوب

كريمة بنود

شهرزاد لورقيوي

بكار بنت طاعة الله

الصور: المصلحة التقنية

لمجلس الأمة

سيد أحمد زايا، عميروش قط

الخراج :

عبد الرحمن بوشايب

شارك في هذا العدد

رشيد لواربي

الطاهر حليس

Photogravure : Tramaset

الطباعة : المؤسسة الوطنية للنشر
والإشهار - (ANEP) رويبة

رت.م.د. : 1112- 2641

الايداع القانوني رقم: 98 - 1223

العنوان : 07 شارع زيغود يوسف

الهاتف : 021 74 60 59

الفاكس : 021 74 60 83

البريد الإلكتروني :

revue@majliselouma.dz



«...عندما أعلنت عن رغبتني في تعديل الدستور، كنت قد أوضحت حينها الدواعي التي كانت تفرض ضرورة التكيف مع المرحلة القادمة، ورغم أن القناعة كانت قوية بحتمية مراجعة الدستور في أقرب فرصة تتيحها الظروف، إلا أن ثقل الالتزامات وتراكم الأولويات وتعدد الاستحقاقات حالت دون تجسيد هذا الهدف، وفرضت مزيداً من التريث والانتظار، فقد كان الانشغال آنذاك منصباً على مكافحة الإرهاب وتكريس سياسة الوفاق المدني والمصالحة الوطنية، ومعالجة مختلف آثار المأساة الوطنية، وفضلت إعطاء كل الأولوية لما يشغل بال المواطن والتكفل بمشاكله، وكذا مواصلة برامج الإصلاح ومشاريع التنمية الكبرى، والحرص على إتمامها في مواعيدها المحددة».

«...أعلنت من قبل بأنني لن أتردد في التوجه مباشرة إلى الشعب، لاستفتاءه بشأن مشروع تعديل الدستور، إلا أنه على ضوء التجربة المعيشة منذ سنوات، ومعاينة تداخل السلطات في ممارستها لمهامها من حين إلى آخر، فقد برزت ضرورة إدخال تصحيحات مستعجلة على بعض أحكام الدستور، لضمان المزيد من التحكم في تسيير شؤون الدولة».



رئيس الجمهورية يعلن عن تعديل دستوري جزئي ومحدود

رئيس الجمهورية يعلن عن التصديل الدستوري:

"الذساتير هي نتاج جهد بشري قابل للتطوير والتحسين"

أيتها السيدات الفضليات،
أيها السادة الأفاضل،
أيها المواطنين،
أيها المواطنون،

كنت قد أعربت سالفًا منذ 1999 و 2004 و في مناسبات عدّة عن رغبتني في تعديل الدستور، عندما تكون الظروف مواتية لذلك، وكما هو معلوم، فإن الذساتير هي نتاج جهد بشري قابل للتطوير والتحسين، وهي تعبير عن إرادة الشعب في مرحلة معينة من تاريخه، تجسيدا لفلسفته ورؤيته الحضارية للمجتمع الذي ينشده، فلكل دستور إذن، ظروفه وأسبابه وأبعاده التي يرمي إليها في تأسيس وتنظيم المجتمع والدولة، وكافة العلاقات والآليات الدستورية المتعلقة بنظام الحكم وممارسته، وتكريس الحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطن.

عندما أعلنت عن رغبتني في تعديل الدستور، كنت قد أوضحت حينها الدواعي التي كانت تفرض ضرورة التكيف مع المرحلة القادمة، ورغم أن القناعة كانت قوية بحتمية مراجعة الدستور في أقرب فرصة تتيحها الظروف، إلا أن ثقل الالتزامات وتراكم الأولويات وتعدد الاستحقاقات حالت دون تجسيد هذا الهدف، وفرضت مزبداً من التريث والانتظار، فقد كان الانشغال آنذاك منصباً على مكافحة الإرهاب وتكريس سياسة الوثام المدني والمصالحة الوطنية، ومعالجة مختلف آثار المأساة الوطنية، وفضلت إعطاء كل الأولوية لما يشغل بال المواطن والتكفل بمشاكله، وكذا مواصلة برامج الإصلاح ومشاريع التنمية الكبرى، والحرص على إتمامها في مواعيدها المحددة.

لقد أعلنت من قبل بأنني لن أتردد في التوجه مباشرة إلى الشعب، لاستفتاءه بشأن مشروع تعديل الدستور، إلا أنه على ضوء التجربة المعيشة منذ سنوات، ومعاينة تداخل السلطات في ممارستها لمهامها من حين إلى آخر، فقد برزت ضرورة إدخال تصحيحات مستعجلة على بعض أحكام الدستور، لضمان المزيد من التحكم في تسيير شؤون الدولة.

ونظراً للالتزامات المستعجلة والتحديات الراهنة، فقد ارتأيت إجراء تعديلات جزئية محدودة، ليست بذلك العمق ولا بذلك الحجم ولا بتلك الصيغة التي كنت أنوي القيام بها، التي تتطلب اللجوء إلى الشعب فقد فضلت اللجوء إلى الإجراء المنصوص عليه في المادة 176 من الدستور، وإذا تم استبعاد فكرة التعديل الدستوري عن طريق الاستفتاء إلى حين، فإن هذا لا يعني التخلي عنها.

إن من مقاصد مشروع التعديل الدستوري الذي سيعرض على البرلمان، بعد إدلاء المجلس الدستوري برأيه المعلل بشأنه، طبقاً لأحكام المادة 176، هو إثراء النظام المؤسساتي بمقومات الاستقرار والفاعلية والاستمرارية، وهو يركز على المحاور التالية:

أولاً - حماية رموز الثورة المجيدة التي أصبحت رموزاً ثابتة للجمهورية، لما تمثله من ميراث خالد للأمة جمعاء، لا يمكن لأحد التصرف فيها أو التلاعب بها، وهذا بإعطائها المركز الدستوري الذي يليق بمكانتها.

ثانياً - إعادة تنظيم وتدقيق وتوضيح الصلاحيات والعلاقات بين مكونات السلطة التنفيذية، دون المساس بالتوازنات الأساسية للسلطات سلطة تنفيذية قوية موحدة ومنسجمة، بإمكانها تحمل المسؤوليات واتخاذ القرارات الناجعة بسرعة، بما يمكنها من تجنب الازدواجية والتعارض، وتجاوز سلبيات التوفيق بين برامج مختلفة، تؤدي في النهاية إلى تشتيت وتمييع المسؤوليات وتضارب القرارات، مما يعطل تنفيذ البرامج وإنجاز المشاريع، ويضرّ لا محالة بمصالح البلاد والعباد.

ثالثاً - تمكين الشعب من ممارسة حقه المشروع في اختيار من يقود مصيره، وأن يجدد الثقة فيه بكل سيادة إذ لا يحق لأحد أن يقيّد حرية الشعب في التعبير عن إرادته، فالعلاقة بين الحاكم المنتخب والمواطن الناخب هي علاقة ثقة عميقة متبادلة، قوامها الاختيار الشعبي الحرّ والتركيبة بحرية وقناعة.

لقد نصّ الدستور الحالي أن السلطة التأسيسية ملك للشعب، الذي يمارس سيادته عن طريق الاستفتاء، وبواسطة المؤسسات التي يختارها ومثليه المنتخبين، واستناداً إلى هذا، فإن التداول الحقيقي على السلطة ينبثق عن الاختيار الحرّ، الذي يقرره الشعب بنفسه، عندما تتم استشارته بكل ديمقراطية وشفافية في انتخابات حرةً تعددية، إذن، للشعب والشعب وحده تعود سلطة القرار.

أيتها السيدات الفضليات،
أيها السادة الأفاضل،

تذكرون أنني كنت قد أشدت، في كلمتي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، بأهمية المكاسب المستحقة والمكانة

التميزة التي حققتها المرأة الجزائرية بنضالها المجيد وتضحياتها المشهودة. على أن ما تحقق يبقى دون ما هي جديرة به، وما نريده لها. لذلك أكدنا مجدداً على ضرورة مواصلة العمل من أجل ترقية مكانة المرأة الجزائرية في مجتمعنا، و تفعيل دورها الحيوي في بناء وتطور البلاد، بتذليل كافة العقبات لتمكينها من مشاركة أفضل، على قدم المساواة مع أخيها الرجل في كافة مناحي التنمية، وتشجيعها خاصة على الانخراط في النشاطات الاقتصادية والسياسية والجمعوية.

ومن هنا، فقد حرصنا على أن يتضمن مشروع التعديل الدستوري إضافة مادة جديدة تنصّ على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، و توسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة على جميع المستويات.

إن ما نبتغيه من التعديل الدستوري، هو إضفاء المزيد من الانسجام على نظامنا السياسي، بإرساء قواعد واضحة المعالم، وضبط المسؤوليات أكثر فأكثر، ووضع حدّ للتداخل في الصلاحيات، وإنهاء الخلط في المفاهيم مما يعزز مؤهلات الدولة في جعلها قوية ومتجانسة، قادرة على مواجهة تحديات التنمية ومخاطر العولمة، وبلوغ ما ننشده من رقي وسؤدد.

أشركم على كرم الإصغاء،
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار،
و السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

المادة 176 : إذا ارتأى المجلس الدستوري أن مشروع أي تعديل دستوري لا يمس البتة المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، وحقوق الإنسان والمواطن وحرّياتهما، ولا يمس بأيّ كيفية التوازنات الأساسية للسلطات والمؤسسات الدستورية، وعمل رأيه، أمكن رئيس الجمهورية أن يصدر القانون الذي يتضمّن التعديل الدستوري مباشرة دون أن يعرضه على الاستفتاء الشعبي، متى أحرز ثلاثة أرباع (3/4) أصوات أعضاء غرفتي البرلمان.

اجتماع البرلمان بقرنتيه

القانون الموضوي رقم 99-02

المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419
الموافق 08 مارس سنة 1999

البرلمان المنعقد بقرنتيه الاجتماعيتين معا

المادة 98 : يجتمع البرلمان المنعقد بقرنتيه الاجتماعيتين معا بناء على استدعاء من رئيس الجمهورية في الحالات المنصوص عليها في المواد 91 الفقرة 2، و 93 و 95 و 120 الفقرة الأخيرة، و 130 الفقرة 2، و 176 من الدستور، و باستدعاء من رئيس الدولة بالنيابة أو رئيس الدولة في الحالة المنصوص عليها في المادة 90 الفقرة 4.

يجتمع البرلمان وجوبا باستدعاء من رئيس مجلس الأمة، في الحالات المنصوص عليها في المادة 88 الفقرات 2،3،5 من الدستور.

كما يمكن أن يجتمع البرلمان باستدعاء من رئيس مجلس الأمة في الحالة المنصوص عليها في المادة 177 من الدستور.

المادة 99 : يرأس البرلمان المنعقد بقرنتيه الاجتماعيتين معا رئيس مجلس الأمة في الحالات المنصوص عليها في المادة 88 الفقرات 2،3،5 والمواد 91 الفقرة 2، و 93 و 95 و 102، الفقرة الأخيرة و 130 الفقرة 2، و 176 و 177 من الدستور.

ويرأس البرلمان المنعقد بقرنتيه الاجتماعيتين معا رئيس المجلس الشعبي الوطني، في الحالة المنصوص عليها في المادة 90، الفقرة 4 من الدستور.

المادة 100 : تضبط القواعد الأخرى لسير البرلمان المنعقد بقرنتيه الاجتماعيتين معا، في نظام داخلي تقترحه لجنة مكونة من مكثبي القرنتين يرأسها أكبر الأعضاء سنا، و يصادق عليه البرلمان بقرنتيه الاجتماعيتين معا في بداية جلساته.



التعديل الدستوري المضامين .. والأبعاد

يتضمن مشروع تعديل الدستور الذي يادر به رئيس الدولة، طبقا للصلاحيات التي يخولها إياها الدستور وللإجراءات المحددة فيه، خمسة مواضع.

في المقام الأول: جاء موضوع حماية رموز ثورة نوفمبر المجيدة التي هي رموز الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

تحقيقا لذلك، ستص المادة 5 من الدستور على أن العلم الوطني والنشيد الوطني من مكاسب ثورة أول نوفمبر 1954 المجيدة و على أنهما غير قابلين للتغيير. ونفس هذه المادة ستص على مواصفات العلم الوطني ومضمون النشيد الوطني «قسما» بتمام مقاطعه.

و الغاية من هذا التعديل هي تعزيز جانب رموز الدولة التي هي رصيد تتقاسمه الأجيال ولا يحق، بحكم ذلك، لأي كان إدخال التغيير عليه أو تسخيرها وفق أهوائه أو التشكيك فيه.

في المقام الثاني: جاء موضوع ترقية كتابة التاريخ و تدريسه.

تنص المادة 62 من الدستور، من بين ما تنص عليه، على أن الدولة تضمن احترام رموز الثورة، وذكر الشهداء، وكرامة ذوي الحقوق، والمجاهدين.

والمقترح هو إثراء هذه المادة بإضافة الدور الموكل للدولة في مجال ترقية كتابة التاريخ وتدرسه للناشئة.

بالفعل، إن التاريخ هو الذاكرة والرصيد المشتركين بين جميع الجزائريين . فلا يجوز لأي كان أن يستأثر به أو يسخره لمآرب سياسية؛ وبالتالي، فإن الدولة هي التي تتولى ترقية كتابة هذا التاريخ و تدريسه و التعريف به.

هذا ، و من شأن تدرسي التاريخ للأجيال الفتية أن يكفل الحفاظ على الذاكرة الجماعية و أن يوفر لهذه الأجيال المعالم ذات الصلة بإنتمائها الحضاري التي تتيح لها أن تقدر حق قدرها عراقة تاريخها الوطني وعظمة مسيرة التشييد الوطني التي خاضها أسلافها.

في المقام الثالث: جاء موضوع ترقية الحقوق السياسية للمرأة.

تم اقتراح مادة جديدة، 29 مكرّر، تنص على أن الدولة تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة من خلال مضاعفة حظوظها في النيابة ضمن المجالس المنتخبة.

إن هذا الإجراء الدستوري الجديد، الذي سَتُحَدِّدُ بقانون عضوي كميّيات تطبيقه، إنما هو إقرار بتضحيات المرأة الجزائرية إبان المقاومة الوطنية ثم الثورة المسلحة، وبمساهمتها في مسيرة التشييد الوطني والشجاعة المشهودة التي تحلت بها أثناء المأساة الوطنية الأليمة.

إن نجاح مسار تحديث البلاد الذي انطلق منذ 1999 يقتضي، اليوم أكثر من أي وقت مضى، تمثيلا أوسع للنساء ومشاركة أوفى لهن في المجالس المنتخبة. وهو ما يملي على الفاعلين السياسيين اللجوء إلى توعية مكثفة و مستمرة. وإن دسترة الحقوق السياسية الجديدة لفائدة المرأة الجزائرية تنصب في هذا الإتجاه بالذات.

في المقام الرابع: جاء موضوع تكريس حق الشعب في أن يختار قاداته بكل سيادة و حرية .

و من هذا الباب، يُبقي التعديل المقترح إدخاله على المادة 74 على الخمس سنوات مدة للعهد الرئاسية و يُسَوِّغُ لرئيس الجمهورية أن يعاد إنتخابه.

فما من نظام ديمقراطي في العالم إلا و يكرّس حيابة الشعب، وحده، للسيادة التي يمارسها من خلال المؤسسات التي يرتضيها لنفسه. و كل نظام ديمقراطي يقرّ للشعب، وحده، حق اختيار قاداته من خلال انتخابات تعددية و حرة و شفافة.

من ثمة، ينبثق التناوب الحق على السلطة من الإختيار الحر للشعب بذاته حين يُسْتَشَار بكل ديمقراطية و شفافية من خلال إنتخابات حرة و تعددية.

ذلكم هو المغزى و المرام من تعديل المادة 74 من الدستور ، المبتغى منه تمكين السيادة

الشعبية من التعبير عن نفسها بحرية تامة غير منقوصة.

في المقام الخامس: جاء موضوع إعادة تنظيم العلاقات بين مكونات السلطة التنفيذية وتحديد وضبطها وتوضيحها، دون المساس بالتوازن بين السلطات.

إن هذا البعد من مشروع تعديل الدستور ينعكس من خلال أحكام عدة . و لذا جاء على الخصوص توضيح أن :

1 - يتولى رئيس الجمهورية تعيين الوزير الأول وإنهاء مهامه . له كذلك أن يعين نائبا أو أكثر للوزير الأول لمساعدة الوزير الأول في ممارسة مهامه و هو الذي ينهي مهامهم (المادة 77)؛

2 - يقوم الوزير الأول بتطبيق برنامج رئيس الجمهورية و لأجله ينسق عمل الحكومة التي يقوم باختيارها . و لهذا الغرض يحدد برنامج عمله ويعرضه على مجلس الوزراء (المادة 79)؛

3 - يعرض الوزير الأول برنامج عمله على موافقة المجلس الشعبي الوطني . عند الإقتضاء، يجوز له أن يكيفه بالتشاور مع رئيس الجمهورية على ضوء ما جاء في نقاشه. و في حالة عدم الموافقة على برنامج عمله من قبل المجلس الشعبي الوطني، يقدم الوزير الأول استقالة حكومته لرئيس الجمهورية (المادتان 80 و 81) .

4 - يقدم الوزير الأول على مجلس الأمة عرضا حول برنامج عمله كما جاءت موافقة المجلس الشعبي الوطني عليه (المادة 80).

على هذا النحو، ستضفي جملة التعديلات المتعلقة بالتنظيم الداخلي للسلطة التنفيذية مزيدا من الوضوح على مهمة الحكومة المتمثلة في تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، و هو البرنامج الذي يكون قد حظي بأغلبية أصوات الشعب خلال الاقتراع المباشر.

إن التعديلات هذه تُبقي ، في الآن نفسه ، بتمامها و كمالها، على سلطة مراقبة البرلمان للحكومة في إطار تنفيذ برنامج عملها .

فعمل الحكومة سيبقى ، بالفعل ، خاضعا كذلك لمراقبة المجلس الشعبي الوطني ، لا سيما ، بمناسبة العرض السنوي لبيان السياسة العامة للحكومة

إخطار المجلس الدستوري

أخطر فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية يوم الاثنين 05 من ذي القعدة 1429 هـ الموافق 03 نوفمبر 2008م المجلس الدستوري ليبيدي رأيه معللا طبقا للمادة 176 من الدستور حول مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور .

يجدر التنكير بأن المادة 176 من الدستور تنص على ما يلي :

«إذا ارتأى المجلس الدستوري أن مشروع أي تعديل دستوري لا يمس البتة المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري وحقوق الإنسان والمواطن وحريةهما ولا يمس بأي كيفية التوازنات الأساسية للسلطات والمؤسسات الدستورية وعلل رأيه أمكن رئيس الجمهورية أن يصدر القانون الذي يتضمن التعديل الدستوري مباشرة دون أن يعرضه على الاستفتاء الشعبي متى أحرز ثلاثة أرباع (4/3) أصوات أعضاء غرفتي البرلمان»

هيئة التنسيق البرلمانية :

التعديل يفتح آفاق بناء دولة القانون

دعت هيئة التنسيق البرلمانية لأحزاب التحالف إلى التجند والعمل من أجل التصويت على تعديلات الدستور . وأكدت الهيئة عقب اجتماع عقده يوم الثلاثاء 04 أكتوبر 2008 ، أن هذه التعديلات "تفتح الأفاق واسعة لتعزيز بناء دولة القانون وصون المكتسبات الوطنية وتجسيد سلطة الشعب وترقية المسار الديمقراطي".

الهيئة رحبت بقرار رئيس الجمهورية القاضي بالانطلاق الرسمي في مسار تعديل الدستور منوهة بمحتوى هذا التعديل .

مشيرا إلى التحسن الحاصل في الصلة التشريعية

رئيس الجمهورية يدعو إلى نشر وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان

نوه رئيس الجمهورية بالتحسن الحاصل في مجال التشريع عبر مراجعة العدة التشريعية الوطنية، وتنقيحها بالعديد من النصوص التشريعية والتنظيمية، التي تصب كلها في تعزيز الحريات والحقوق الأساسية، وتأطير الحياة العامة داخل المجتمع، وتهدف إلى مساوقة تشريعا مع التزاماتنا الدولية، وإدراجه في سياق عولمة القانون، تماشيا مع التغيرات المستجدة على الصعيد الدولي في جميع أسس وأنماط العلاقات بين الأمم والشعوب، ومواكبة للتطورات التي شهدتها البلاد في شتى مناحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما أحرزته من تقدم، بشكل عام، في جميع هذه الميادين.

هذا المسعى السديد نحو تعزيز السلطة القضائية، وترقية مستوى أدائها، فيما هو منوط بها، من بسط سلطان القانون وفرض احترامه، حفاظا على الحياة العامة داخل المجتمع، ورعاية للحقوق والحريات الأساسية للجميع، من منطلق حس وطني رفيع المستوى، وإدراك قوي وعميق بأن ذلك، مطلب حتمي لانبعاث الشعور العام بالطمأنينة والثقة لدى المواطنين والمواطنين كافة، و عامل من أهم العوامل وأولها بالضمان، في مسار ترسيخ ودعم بناء صرح دولة القانون والمؤسسات.

واعتبارا من أن العدالة مطلب دائم، والحاجة إليها ثابتة مستمرة، شأنها شأن كل ضرورات الحياة، التي لا غنى عن ضمان توفيرها دوما، وفي كل حين، بالجودة والنوعية المطابقة للمعايير العلمية المتفق عليها، مع دوام المحافظة على صفاتها ونقاوتها من كل تلوث أو فساد، فإن إصلاح العدالة ليس برنامجا مؤقتا، ولا هو قيمة ظرفية أردناها للمؤسسة القضائية في مرحلة من المراحل، بل هو تعبئة دائمة ومستمرة لجميع الإمكانيات والقدرات، وحشد متواصل لكافة العناصر الفاعلة في ترسيخ وتجسيد مبادئ عدالة حقة، يؤمن بها المواطن ويحترمها، لما يجب أن يلمسه في القائمين عليها، من استقامة في السلوك والمعاملة، ومراعاة للعدل والإنصاف، في كل ما يعرض عليهم من دعاوى وقضايا للبت فيها، طبقا للقانون وحده، ولا شيء آخر غير القانون.

وما من شك، في أن هذا هو هدفنا، الذي سنواصل العمل من أجله، بالإرادة والعزيمة وبكل حرص وفعالية، ونفس الجهد الذي ابتدأناه به، من منظورنا إلى برنامج إصلاح العدالة، على أنه مجرد وسيلة وأداة، أردنا من خلالها، البلوغ بعدالتنا إلى درجة من الحدائق والكمال، تصبح فيها، هي ذاتها، عدالة إصلاح شامل لكل القطاعات، وللحياة العامة في شتى مناحيها، بما تفرضه على الجميع، أفرادا وجماعات ومؤسسات عامة وخاصة، من انصياع تام للقانون، واحترام كامل للحقوق والحريات المشروعة.

وإن هذا العمرى ما رمنا إدراكه وبلوغه، من برنامج إصلاح العدالة، وما سنظل مصرين عليه، ومصممين على تحقيقه



بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

أيها السيدات الفضليات،
أيها السادة الأفاضل،

منذ البداية، وبتواصل مستمر، انصبت جهودنا، كما تعلمون على تمكين مؤسسات الجمهورية وتحديثها، وترسيخ أسس الديمقراطية، ودعم بناء دولة الحق والقانون، بمشاركة مختلف أطراف المجتمع في هذا الجهد وهذا العمل.

ولعل ما يبعث على عميق الارتياح في افتتاحنا اليوم، للسنة القضائية الجديدة، الذي يكاد يتزامن، في عامنا هذا، مع حلول أجل انتهاء إحدى أهم مراحل إصلاح العدالة، من حيث هو برنامج لتدارك بعض مقومات المؤسسة القضائية، التي كان لا بد من تعزيزها والنهوض بها في مسار تقويم جميع مؤسسات الدولة وهياكلها، بغية ترسيخ أسس دولة القانون والمؤسسات، أقول إن ما يبعث عميق الارتياح، هو الانخراط القوي للأسرة القضائية، والتعاون الإيجابي من لدن عدد كبير من الفاعلين والهيئات والمؤسسات الوطنية، في

والعمل من أجله دوما وباستمرار، إيماننا منا بأن العدل قيمة مطلقة غير متناهية في الوجود، وبأن أدنى سقف لحق أي إنسان في العدل ببلادنا، يجب أن لا ينزل عن حقوقه المشتركة، في المواثيق والعهد الدولية.

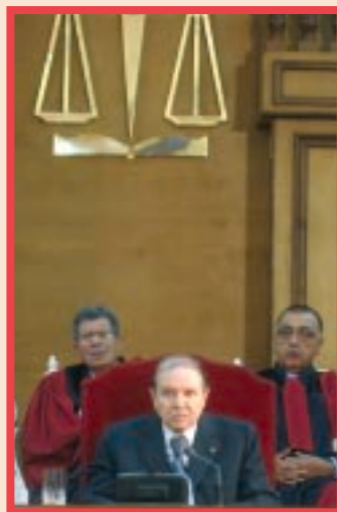
أيها السيدات الفضليات،
أيها السادة الأفاضل،

حري بنا، ونحن نشرف على نهاية هذه المرحلة من المراحل الممتدة لإصلاح العدالة، أن نسجل بأن ما تحققت خلالها، من أعمال ومنجزات حتى الآن، مضافة إليه النتائج المرتقبة من المشاريع التي انطلقت بها الأشغال أو هي في طور الإنجاز، لكفيل بتأهيل عدالتنا، في حاضرنا ومستقبلنا، للاضطلاع بدورها الإصلاحي في مسار بناء الوطن وتنميته.

ومن تباشير دخول إصلاح العدالة، عندنا، في مرحلة عدالة التقويم والحدائق، وقطعه أشواط بعيدة ومعتبرة في التأسيس لدولة القانون والمؤسسات، أن استعادت السلطة القضائية موقعها الطبيعي، وصار دورها بارزا في دفع عجلة التقدم، ومسايرة تطور المجتمع، عبر توفيرها الآليات والوسائل والطرق القانونية، الكفيلة بضبط وتأطير الحياة العامة، وضمان ممارسة الحريات والحقوق الأساسية، وفقا لمبادئ حقوق الإنسان، والقيم الإنسانية المشتركة.

ولنا أن نلاحظ، في هذا الشأن، التحسن الحاصل في مجال التشريع، عبر مراجعة العدة التشريعية الوطنية، وتنقيحها بالعديد من النصوص التشريعية والتنظيمية، التي تصب كلها في تعزيز الحريات والحقوق الأساسية، وتأطير الحياة العامة داخل المجتمع، وتهدف إلى مساوقة تشريعا مع التزاماتنا الدولية، وإدراجه في سياق عولمة القانون، تماشيا مع التغيرات المستجدة على الصعيد الدولي في جميع أسس وأنماط العلاقات بين الأمم والشعوب، ومواكبة للتطورات التي شهدتها البلاد في شتى مناحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما أحرزته من تقدم، بشكل عام، في جميع هذه الميادين.

فلقد أصبح مفهوم السلطة القضائية، مجسدا في القانون الأساسي للقضاء، والقانون المتضمن تنظيم وتشكيل وسير المجلس الأعلى للقضاء، اللذين تعززت بهما حماية القاضي، فعليا وواقعيا، من كل أنواع المؤثرات وأشكال الضغط الخارجي، وضمان له ظروف اجتماعية مهنية في مستوى يليق بمكانته وبالمسؤوليات الملقاة على عاتقه، وعدم الخضوع في مساره المهني لأي جهة، فيما عدا الخضوع والامتثال للمجلس الأعلى للقضاء.



وبالموازاة مع ذلك، فقد تمت مضاعفة تعداد القضاة إلى نهاية هذه السنة، بما يقارب نصف تعدادهم في سنة 2004، وزيادة عدد مساعدي وأعوان القضاء في مختلف الوظائف والأسلاك بأضعاف مضاعفة، والكل وفق شروط ومعايير مدروسة، ضمانا لانتقاء خيرة شبابنا، وأجدرهم بتولي مثل هذه المهام النبيلة في خدمة المواطنين والوطن.

وهو ما أفاد في تعزيز وتأطير الجهات القضائية والمؤسسات العقابية، وتدارك النقص في الموارد البشرية للمؤسسة القضائية، المتراكم عبر المراحل الطويلة السابقة.

كما أعيد الاعتبار للمدرسة العليا للقضاء، والمدرسة الوطنية لكتاب الضبط، ومدرسة تكوين ضباط وأعوان التربية، من خلال تحسين أساليب تنظيمها ومحتوى برامجها، ومدتها بمزيد من الدعم والوسائل الكفيلة بترقية مستوى التكوين بها، إلى جانب ما تم توفيره لها من مناهج بيداغوجية حديثة، وشروط تأطير عصرية ومتطورة، تساهل التقدم والحدائق.

فأصبحت لهذه المدارس بصمات واضحة في رفع تأهيل القضاة وسائر مستخدمي قطاع العدالة، إلى درجة عالية من الاحترافية والتخصص، سواء عن طريق التكوين القاعدي، بها، والتكوين التخصصي والتكوين المتواصل، أو عن طريق البعثات إلى الخارج، بالمراكز والمدارس والمعاهد المتخصصة، في إطار تعاون جاد ومثمر مع الدول الصديقة،



التي نوجه لها جليل الشكر على تعاونها معنا، في هذا الجانب من التكوين، وأعني التكوين التخصصي لقضائنا ومستخدمي العدالة بصفة عامة، الذي لم يقتصر نفعه، في الواقع، على عدالتنا الوطنية فحسب، بل امتد ليشمل مصالح شركائنا الاقتصاديين كافة، من خلال ما أصبح يوفره لهم قضاؤنا الوطني من ضمانات وطرق بديلة لحل النزاعات، وفقا للمقاييس والمعايير الدولية المتفق عليها، موصولة بضمانات تشريعية في منتهى المساواة مع المبادئ والقيم الإنسانية، والقواعد والأسس المشتركة، ذات الصلة بجميع مناحي الحياة الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، دون أدنى تمييز أو فرق بينها وبين ما لهم من ضمانات تشريعية في بلدانهم.

ولما كانت المصلحة مشتركة، بيننا وبين الدول الصديقة، في الوقاية من الإجرام بصفة عامة، ومكافحته، لاسيما الإجرام الخطير العابر للأوطان، الذي اتخذ من إزهاق الأرواح وهتك الأعراض ونسف البُنَيَات والمُقَدَّرَات الاقتصادية للمجتمعات، مطيةً لزعزعة استقرارها، ومن الرشوة والنهب والفساد وتدمير الصحة والأبدان، وسيلة وبضاعة للثراء، فإنه لا مناص من التعاون، أيضا، في هذا المجال، تعاوننا لا يجب حصره في ترقية تأهيل قضائنا ومستخدمي العدالة، بالتكوين التخصصي أو بتبادل التجارب والخبرات فحسب، لأن ذلك مهما بلغ من الدرجات والمستوى، فإنه لن يؤدي وحده، أبدا، إلى توفي الوقاية التامة لبلداننا من هذه الآفات المقيتة أو مكافحتها، ما لم ندرك جميعا، نحن وشركاؤنا الاقتصاديون والدول الصديقة، على وجه الخصوص، أن ترشيد التعاون بينهم وبيننا، وتوسيعه إلى أبعد حدوده، في مجالات التنمية الحقيقية المستدامة، هو الكفيل وحده باستكمال أسباب الأمن والسلام الدائمين لشعبونا وأوطاننا.

ولا مجال للشك فيما تحقق، عبر مراحل برنامج إصلاح العدالة، أيضا، من ضمان لشفافية العمل القضائي وتسهيل لجوء المتقاضين إلى القضاء، ضمن

شروط استقبال لائقة، وتحسين ظروف عمل القضاة ومساعدتي وأعاون القضاء، من خلال ما تم إدخاله على العمل القضائي وسائر المصالح القضائية من مناهج وأساليب متطورة، وتكنولوجيات حديثة للإعلام والاتصال، وبناء مقرات جديدة للجهات القضائية، تستجيب لإملاءات العصر ومتطلبات الحداثة، مما ساعد، إلى جانب المثابرة والإخلاص في العمل من قبل نساء ورجال القطاع كافة، على تجاوز حالة رواج دور القضاء بالقضايا دون الفصل فيها، وصعوبة تنفيذ بعض ما يصدر عنها من أحكام، إلى ما أصبحت عليه الحال في المرحلة الراهنة، من بت ضمن آجال معقولة وتأمين التنفيذ الفعال والشامل لجميع الأحكام القضائية ضد أي كان ومهما كان، تحقيقا وتجسيدا لمبدأ سيادة القانون، والقانون فوق الجميع.

أيته السيدات الفضليات،
أيها السادة الأفاضل،

ولا أرى بأسا، في سياق ما أنا بذكره، من دلائل على تقدم وتطور عدالتنا الوطنية، أن أذكر بدرجة تقدم وتطور المؤسسات العقابية التي صارت، عندنا، في تطبيقها للعقوبات السالبة للحرية، بمثابة مراكز للتربية والتعليم ومحو الأمية، وأماكن لتلقين عديد الحرف والمهارات للنزلاء، على اختلاف جنسهم وأعمارهم، وتباين نزعاتهم ودرجاتهم في الإجرام، الذين استطاعوا بفضل السياسة العقابية السديدة المنتهجة، والاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية، التي سخرتها الدولة لتحسين ظروف الاحتباس، أن يكتسبوا، بأعداد كبيرة، وفي اطراد متزايد منذ بداية تطبيق الإصلاح، مؤهلات علمية من مختلف أطوار التعليم الرسمي، وشهادات مهنية معترف بها، في شتى الحرف والمهارات.

ولا ريب في ما لهذا الواقع من دلالة على ما بلغه تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في معاملة المحبوسين ببلادنا، واستنتاج ما نحن سائرون إليه، من غايات وأهداف في هذا الميدان، الذي استقطب اهتمام المجتمع الوطني والدولي، وأثار رغبته في التعرف على حقيقة ما يجري في هذا المنحى، من خلال الزيارات العديدة غير المنقطعة لمؤسساتنا العقابية، من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ورجال الإعلام، الذين عاينوا ميدانيا وبكل حياد وشفافية، مدى ما بها من احترام الكرامة الإنسانية في تطبيق سياستنا العقابية الجديدة، ورغبتنا الملحة في إصلاح المنحرفين وإعادة إدماجهم اجتماعيا.



ومسؤولية خطيرة، تطلب منها تعبئة الفاعلين والإرادات الحسنة، والمبادرات الجادة، من أجل تفعيل أكثر لهذا المسعى الطموح، الذي يتوخى ترسيخ أسس دولة الحق والقانون.



وحمدا لله، إذ استطعنا، لا سيما خلال هذه المرحلة من إصلاح العدالة، تحقيق ما تعزّزت به السلطة القضائية، وما أعاد للقاضي مكانته واعتباره، وباتت به عدتنا التشريعية في توافق مع مبادئنا وقيمنا الوطنية، وتناغم مع القواعد والأسس المشتركة في الوسط الدولي، بما يتساقق ونهج تفتحنا على العالم، من خلال تعاط منسجم مع مقتضيات العولمة ومتطلباتها، في جميع مجالات التعاون والتكامل بيننا وبين الأمم والشعوب، تعاط أساسه وقوامه قناعتنا الراسخة بأن التعامل مع العولمة ليس تعاملا إيديولوجيا بالضرورة، وإنما هو أداة وطريقة وأسلوب لمواكبة التطور والحداثة.

تلكم بعض معالم تصورنا لمنظومة العدالة، واقعا وطموحا، التي أحببت أن أركز عليها مع بعض التوجيهات التي حرصت على وضعها نصب أعين القائمين على قطاع العدالة، حتى ترسم الآفاق، ويتناغم الجهد المبذول مع النتائج المحصلة، بما يعزز ثقتنا في المستقبل، وأعلن رسميا عن إفتتاح السنة القضائية.

أيته السيدات الفضليات،
أيها السادة الأفاضل،

نقف اليوم على مشارف نوفمبر العظيم . تحرر الوطن بفضله. وكانت الجمهورية الجزائرية من وحيه.

وإن ما جرى و يجري تحقيقه من إنجاز ما كان ليتحقق و يكون بهذا القدر لولا ما وجدته من دعم و مؤازرة من الأمة التي أدركت صفاء النوايا وصواب الاختيارات فوفقت و ساندت و ساهمت و فتحت أجواء الجديدة ووفرت مناخ الإصلاح والتنمية المتواصلة .

و إذا كانت السنوات الماضية قد مكنت إلى حد معقول من التأسيس لمرتكزات هذه التنمية، و تلبية أكثر القضايا إلحاحا و التصاقا بمصالح جماهير الشعب العريضة، فإن الجهود الكبرى التي تنصهر فيها كل البذور الراهنة على صعيد الإصلاح التكويني والعلمي والمؤسسي وعلى صعيد الارتقاء بأمثنا إلى موقع أفضل، وتبويتها المقام الذي أراده لها من أرسوا نهج نوفمبر العظيم، سيتم تحقيقه بعون الله في القادم من السنوات، إذا ما استمرت الإرادة الدافعة، ودامت القوة الفاعلة المصممة على تحقيق المبتغى.

وإن هذا الواقع الإيجابي والتميز، كذلك، هو الذي حدا ببعض هذه المنظمات، والدول الصديقة ذات النظام العقابي المتطور، إلى إبداء استعدادها لمساعدة الجزائر، في إنجاح البرامج المسطرة لإصلاح قطاع السجون، وهي المساعدة التي لقيت منا كل الترحيب والتشجيع، لما لنا فيها من استفادة بالخبرة العلمية والتجربة العملية لهذه الدول الصديقة، وما تتيحه هذه المساعدة من إمكانية إطلاع هذه المنظمات، ومن خلالها الرأي العام، على حقيقة ما يجري داخل مؤسساتنا العقابية، من إصلاحات جادة وسديدة، في مجال تطبيق حقوق الإنسان، وإعادة تربية المنحرفين.

وفي هذا المضمار، أدعو المسؤولين والمسؤولين إلى مواصلة جهودهم، لجعل المؤسسات العقابية أماكن تسودها المنافسة في تحصيل العلم والمعرفة، وكسب الحرف والمهارات، مع التركيز على المهن والحرف التي تتطلبها السوق الوطنية للشغل، والحرص على انتقاء الإطارات ذات الكفاءة المطلوبة، لنجاح مسعى تيسير إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

ولا بد من أن أؤكد هنا، ضرورة تخصيص فضاءات وهياكل ملائمة للتعليم والتمهين، ولممارسة النشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية بالمؤسسات العقابية الجاري إنجازها، أو المبرمجة للإنجاز، وإيلاء العناية الخاصة لمواصلة جهود تنصيب المصالح الخارجية، لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، باعتبارها همزة وصل بين المؤسسات العقابية والمجتمع، التي تركز عليها كل الآمال في التكفل بانشغالات المحبوسين، ومساعدتهم في الحصول بعد الإفراج عنهم، على العمل، والابتعاد بهم عن السلوك الإجرامي نهائيا.

والسلطة القضائية، على الرغم مما لها من دور أساسي، ينبغي أن تضطلع به في إطار مهامها، فإنه لا يمكنها العمل بمفردها دون تشجيع ودعم انخراط المجتمع المدني، وباقي القطاعات الأخرى، في مسعى الإصلاح، الذي سيظل يحظى بكامل رعاية الدولة وعنايتها اللازمة، لتشجيع البقاء على التعبئة التامة للجميع، في نشر وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان، ومواجهة الانحرافات والخروقات، بمختلف أشكالها وصورها، ضمانا لاستتباب الأمن، وبعث الشعور بالطمأنينة والرضا داخل المجتمع ولدى الجميع.

إن رسوخ قدم الجزائر في النظام العالمي وعضويتها في كثير من المنظمات الدولية، واستقبالها للاستثمارات الخارجية، إضافة إلى ما أوكل لها من إجراءات منبثقة عن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وما يجري من أحداث مستجدة، كل ذلك كان قد ألقى على عاتق المؤسسة القضائية أعباء ثقيلة

المحكمة العليا

«إن رسوخ قدم الجزائر في النظام العالمي وعضويتها في كثير من المنظمات الدولية، واستقبالها للاستثمارات الخارجية، إضافة إلى ما أوكل لها من إجراءات منبثقة عن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وما يجري من أحداث مستجدة، كل ذلك كان قد ألقى على عاتق المؤسسة القضائية أعباء ثقيلة ومسؤولية خطيرة، تطلب منها تعبئة الفاعلين والإرادات الحسنة، والمبادرات الجادة، من أجل تفعيل أكثر لهذا المسعى الطموح، الذي يتوخى ترسيخ أسس دولة الحق والقانون».



نوفمبر .. جذوة متقدة في الأذهان .. ودعوة متجددة لهزهة السواكن

رسالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة الذكرى 54 لإندلاع ثورة أول نوفمبر 1954

وأعاصيره وهزاته ولا يمكن للأمم مقاومة الأخطار والتصدي للمحن الا بالمغالبة والمسك بخيارات التنمية المتجددة.

إن الجزائر وعلى مدى السنوات الأخيرة أرست دعائم تنمية شاملة لا ينكرها إلا حاسد أو متطير متشائم النفس فالإنجازات الشاخصة للعيان في مجال الهياكل القاعدية والطرق والسدود والجامعات والمدارس والسكن والعمران بوجه عام والتربية والتكوين وتنشيط البحث العلمي ودعمه وتفعيل الإبداع الفني والثقافي فضلا عن الاستقرار الذي تحظى به الجزائر مما أكسبها مزيدا من المصداقية في الخارج كل ذلك وغيره يؤكد حقيقة التحولات الايجابية في مجال التنمية الوطنية دون صخب إعلامي أو دعاية اعتقادا منا أنه من واجبننا المقدس خدمة شعبنا بنفس الأمانة والعزم الذي خدم به جيل نوفمبر.

وعلى الرغم من صعوبة الخيارات التي أقدمنا عليها وفي مقدمتها الوثام المدني والمصالحة الوطنية الشاملة إلا أننا صمدنا بكل ثقة وإخلاص إيماننا منا بأن هذه الخيارات وحدها كفيلة باستتباب الأمن وفرض السلم المدني وجمع كلمة الأمة وحشر المراقين التكفيريين في زاوية ضيقة وسيخسؤون بإذن الله وهي الخيارات التي تنسحب على البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي اعتقادا منا بأن التنمية هي منظومة متكامل فيها كافة المعطيات المادية والمعنوية. وبفضل هذه الخيارات سنواجه الإعصار الاقتصادي وارتداداته لاسيما على الإقتصاديات الضعيفة للدول النامية ويبقى همنا الأكبر هو تعويض الريع النفطي بالقيمة المضافة للعمل المنتج ماديا وذهنيا وتكنولوجيا باللجوء إلى خيارات أخرى في الزراعة والصناعات المتنوعة لاسيما التحويلية والإهتمام بالطاقة خارج مجال المحروقات والخدمات. وأهيب بشباننا وشبابنا بالاندماج في هذا المسعى والتعويل على العمل المثمر العمل المنتج وإعمال العقل ضمن شروط إمكانيات البلاد وخياراتها والكف عن ملاحقة السراب الذي تخدعنا به فضائيات ومحطات تروج للزيف والرخاء وراء البحار. فاذا كان من باب العبرة والاعتبار الحديث عن جيل الأمس حري بنا اليوم أن نعني بشباننا بوصفه امتداد لسلفه حتى يعي الدرس ويتسلم المشعل ويحافظ على الودائع والمكاسب وينطلق منها في مسارات التنمية الجادة.

وتغمرنا أنسام نوفمبر وتترأى لخيالنا قوافل الشهداء وتتبدى لنا أجواء تلاحم شعبنا في ملحمة التحرير بشجاعة وإيثار أبتهل إلى العلي عز وجل أن يتغمد شهداءنا الأبرار برحمته الواسعة وأن يوفيهم بما وعدهم به من نعيم وأن يتولى رفاقنا من المجاهدات والمجاهدين بالسعادة والهناء وطول العمر وأهنئ كافة شعبنا بهذا العيد الجليل. المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

شكرا على كرم الإصغاء.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

يعتلي نوفمبر تاريخنا كنجم قطبي فائق يشمخ في مداره كل سنة ينير سديم الكون فيهددي به السيارة كل إلى مستقره. فكل عام نحج بمهجنا وعقولنا إلى تلك المنارة التي تأذن من علاها الحق وزحفت من معاقلها الحرية تطهر الأرض من إثم العبودية وتكسر أغلالها وتشحذ همم النساء والرجال وقد اعتمدت قلوبهم الصافية بفيض من الإيمان وامتلات نفوسهم العامرة بالعزم وشدت أيديهم على بنادق التحرير لطي صفحات عكرها عار الاحتلال بالقهر وسفك الدماء والتجهيل وكل سفاسف الانحطاط لاستعمار استيطاني جثم على قلب الوطن ما ينوء عن ثلاث عشر عقدا.

فكان إعلان التحرير منذ أربع وخمسين سنة خلت مدخل صدق لشعبنا إلى بوابة التاريخ تصالح مع وعيه وصالح بين عدالة قضيته ووسائل التحرير فاستجاب له القدر وأزره الحق واستهانت أمام عينيه التضحيات غالب وكابد صمد وصابر إلى أن استأثر الحسينين شهداؤه عند ربهم يرزقون في جنات عالية يرفلون حرة سيدة قابضة بالنواجذ على مكتسباتها في وحدة لا تنفصم عراها وطن عزيز واحد وشعب كريم ماجد.

اذا كانت أمتنا واحدة من أعرق الأمم في الأرض ومن أشدها ابتلاء بالمحن والتحديات فإن ثورة نوفمبر هي أخطر وأروع فعل خلاق صنعه الجزائريون أنهى القطيعة مع التاريخ وأصل الأجيال في ذاتها الحضارية وهياها لأن تقود مصيرها بنفسها وتبني على صروح هذه الثورة مشروع الدولة الحديثة الدولة التي بناها أبناؤها على أنفاد الركام والدمار الإستعماري إننا فخورون بما تحقق في عهد استقلالنا من انجازات مادية ومعنوية اقتصادية وتربوية وصحية وما إليها.

فالنظرة الموضوعية والنقدية لما تحقق بعد مرحلة سياسة الأرض المحروقة للإحتلال تثمن لا محالة الخطوة العملاقة للتطور الاجتماعي بأبعاده المتعددة ولا يدرك أمر هذه الإنجازات إلا من خلال المقارنة الرقمية لحجم الفوارق الجبارة بين المرحلتين الا أن طموحنا وطموح أجيالنا الصاعدة تفضل أكبر من واقعنا وهو أمر موضوعي لدفع حركة التاريخ إلى الأمام والتدرج في المسار التنموي المستديم. إن استيعاب الحقيقة بكافة مكوناتها لمرحلة الإحتلال والرجوع بالحديث عنها ليس لمجرد التباهي والتغني بانتصارات شعبنا وكسره الطوق الحديدي الذي ارتهنه داخل حلبة التخلف عشرات السنين وإنما لاستخلاص الدروس واستقاء العبر لهذا الحدث الفارق الذي يجب أن يظل جذوة متقدة في الأذهان وحافزا لشحذ الارادات وقدوة في الإيثار والعزم ونكران الذات.

فالنفس البشرية نزاعة إلى النسيان وهو آفة قاتلة لاسيما اذا أصابت منا المرجعيات والأسس. إن تفكيك العلاقات بين الإنسان وقيمه ومآثره يحيل النسيج الاجتماعي والذهني والروحي للشعوب إلى حالة اللامقاومة فتضعف المناعة وتفتر الحماسة وتخور الارادة فتتآكل الأنساق والبنى الاجتماعية ويعتريها التخلف والتفكك واللامبالاة.

وللتذكير بهذه المواعيد البارزة والمميزة ليس من باب الترف والتدبيح الانشائي الأجوف وإنما دعوة متجددة لهزهة السواكن وتحذير من شرور الغوائل بضرورة المقاومة الدائمة من خلال التمسك بالذات الحضارية والدفاع عنها بخلق شروط النهضة. النهضة النابعة من عبقرية الأمة المبدعة والمنتجة والمخترعة التي ترنو دائما وأبدا إلى الأفضل والأرقى والأجود. فلكل عصر أمراضه

افتتاح دورة
الخيريف
لسنة 2008





الدورة محطة تمهد لاستكمال النهج الذي

بالإضافة إلى النصوص التي تتكفل بالجوانب الاجتماعية، أو هي تمس المجالات المتعلقة بتسيير أمور الدولة وتنظيمها.

...بالطبع ستتولى هيئتنا دراسة هذه المشاريع القانونية وتحدد الموقف منها بما من شأنه أن يحقق التناسق والانسجام مع غيرها ويطور المنظومة القانونية لبلادنا...

وفي نفس السياق، يأتي قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وقانون المالية العادي الخاص بسنة 2009 ليشكلا نقاط الارتكاز في عمل الدورة وسيكونان موضوع اهتمام أعضاء مجلس الأمة في النقاش وإبداء التوصية...

...وفيما يخص قانون المالية التكميلي، فإننا نقول أن هذا القانون جاء في الواقع مشابهاً إلى حد بعيد مع قوانين المالية العادية، لما تضمنه من أحكام وأتى به من إجراءات خاصة بتوجيه وإعادة توزيع النفقات وفي مجالات عديدة، كما أنه أعاد النظر في بعض القواعد المكرسة التي كادت تأخذ طابع الديمومة... خاصة تلك المتعلقة بالسعر المرجعي لسعر برمبل النفط...

جاء قانون المالية التكميلي أيضا ليرفع من ميزانية التسيير بشكل محسوس. وفي نفس الوقت هو تدخل في دعم بعض المواد الاستهلاكية الأساسية. لكنه بالتوازي مع هذه الإجراءات قدم القانون المذكور دعماً معتبراً إلى الفلاحين، وقلل من نسبة الجباية المفروضة على هؤلاء تشجيعاً لهم على الإنتاج ومضاعفة حجمه.

فيما يخص قانون المالية العادي، فقد جاء ليؤكد التوجهات العامة الرامية إلى دعم التنمية وتشجيع الإنتاج

والإقلال من الرسوم وحماية القدرة الشرائية للمواطن وأيضا دعم الاستثمار...

لقد جاء التعديل المتعلق بقانون العقوبات على قدر كبير من الأهمية كونه أتى ليساير التطور الحاصل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا، كما هو جاء لمعالجة مرتكبي بعض أنواع الجرائم ولكنه جاء خاصة لحماية المستهلك وقمع ظواهر الغش، وتنظيم كفاءات التعامل، وفي الوقت ذاته ضبط التصرفات التي كثيراً ما يقوم بها بعض المتعاملين (وعلى أكثر من مستوى) وخاصة أولئك الذين يركضون وراء الربح الكبير والغنى السريع، ودون مراعاة أو احترام لأدنى القواعد التي تراعي الأخلاق وتحترم مصلحة المستهلك.

إن العناية المتواصلة التي ما فتئت الدولة توليها لقطاع الفلاحة لها عناية محمودة وفي مناحي عديدة، خاصة من المنظور الذي يحدد الشروط والكيفيات التي بموجبها يتم منح الامتياز المتعلق بالأراضي التابعة لأمالك الدولة الخاصة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمار جديدة أو تحديد كفاءات استغلالها. وأظن أن مشروع القانون المقترح للدورة سيكون من شأنه توليد آثار كبيرة مساعدة في معالجة والتكفل بالعديد من القضايا التي كانت تشكل حجر عثرة في وجه تعزيز وتطوير الاقتصاد الوطني، وكسب ثقة الشركاء والمتعاملين الأجانب الراغبين في الاستثمار في بلادنا...

...إن إدراج نص قانوني ضمن أعمال الدورة يتكفل

انطلق منذ 9 سنوات

بشريحة المسنين وحمايتهم في كبرهم، لهي مبادرة جديرة بالتأييد وهي تتطلب منا إيلاء الموضوع عنايته المستحقة... كونه يحمل في طياته أساساً رد الجميل لمن أحسن لنا عملاً.

لن يكون في مقدورنا التعليق على كل المشاريع القانونية المنوى إدراجها ضمن جدول أعمال الدورة تفصيلاً لأن الحكومة ذاتها بالنسبة لبعض المشاريع القانونية لم تنه حتى الآن دراستها... لكن المؤكد -والمؤشرات كلها تثبت ذلك- أن الدورة هذه سوف تكون هامة سواء في مضمون مشاريع نصوصها أو في عدد هذه النصوص...

ولعل أهمية مشاريع النصوص المبرمجة تجد وزنها في كونها تدرج ضمن برنامج إصلاح طموح أقدمت الجزائر عليه من مدة. لهذا فليس جديداً القول أن كل قطاعات نشاط الدولة عرفت تغييراً عميقاً في نصوصها القانونية، فهذه حقيقة، وهي حقيقة فرضها واقع التطور الذي عرفته البلاد من جهة، وجسده مضمون سياسة الإصلاحات التي اعتمدها البلاد في العشرية الأخيرة خاصة، من جهة أخرى... لهذا فإنكم سوف تلاحظون، سيداتي سادتي، أن مجمل مشاريع القوانين المنتظر دراستها خلال الدورة تصب -مثل سابقاتها- في السياق المذكور وتنخرط في التوجه الهادف إلى إرساء نظام قانوني جديد.

إن قيام هذا النظام القانوني الجديد، وإن هو عرف بعض البطء حيناً وواجهته بعض الصعوبات حيناً آخر... وفي تنفيذه تطلب الأمر بعض الوقت... إلا أنه أصبح حقيقة... حقيقة أفرزتها الحاجة وعجلت بها متطلبات المرحلة.

...إن إدراج نص قانوني ضمن أعمال الدورة يتكفل بشريحة المسنين وحمايتهم في كبرهم، لهي مبادرة جديرة بالتأييد وهي تتطلب منا إيلاء الموضوع عنايته المستحقة... كونه يحمل في طياته أساساً رد الجميل لمن أحسن لنا عملاً.

قال رئيس مجلس الأمة في افتتاح دورة الخريف : « إن دورة الخريف لهذه السنة تكون فضاء تتبلور فيه توجهات المستقبل .. وتحضر فيه استحقاقات حاسمة» . وهذا نص كلمة الافتتاح :

أود من هذا المكان أن أتوجه إليكم، سيداتي سادتي، بالتحية والترحيب شاكرًا لكم حضوركم معنا هذه الجلسة التي تحمل دائماً طابعاً متميزاً.

ولئن كانت المناسبة التي تجمعنا اليوم هي افتتاح الدورة الخريفية العادية للبرلمان، وهي بطبيعتها إحتفائية، فهي لا تخلو من الدلالات وعلى أكثر من صعيد...

فبالإضافة إلى كون المناسبة تأتي تطبيقاً لإجراء دستوري مكرس، فهي تأتي أيضا لإعطاء إشارة انطلاق برنامج الأداء التشريعي... المتفق عليه ما بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية.

وإني لذلك أود، زميلاتي زملائي، أن أنتهز الفرصة المتاحة أمامي لكي أستعرض أمامكم -كما جرت العادة- المحاور الكبرى لأدائنا خلال الدورة.

سوف تتولى هيئتنا دراسة وتحديد الموقف من عدد معتبر من مشاريع النصوص القانونية، تشمل مجالاتها قطاعات اختصاص مختلفة...

فإلى جانب قانون المالية المعهود في مثل هذه الفترة، هناك مجموعة من المشاريع القانونية الهامة الأخرى برمجت للدورة، وهي ترتبط عموماً بقطاعات العدالة والفلاحة والاقتصاد، ومجالات البيئة وهيئة الإقليم،

... ستتولى هيئتنا دراسة هذه المشاريع القانونية وتحدد الموقف منها بما من شأنه أن يحقق التناسق والانسجام مع غيرها ويطور المنظومة القانونية لبلادنا...



... رغبة منا في ترقية الأداء البرلماني الرامي إلى تكريس أجواء الحوار المفتوح، فسوف نعمل على مواصلة تنظيم سلسلة النشاطات الفكرية الرامية إلى ترقية الثقافة البرلمانية وعلى مستويات عدة، كإحاضرات، والأيام الدراسية، والندوات الفكرية...

إن ما أريد قوله من وراء هذا الكلام هو أن المناخ التشريعي الحاصل في بلادنا اليوم قد أصبح يتسم حقا بالحيوية والخصوصية، وهي صفات حميدة تولدت عملياً نتيجة سياسة التجدد المستمر التي انتهجتها البلاد... ذلك أن التجربة الإنسانية المستخلصة من دروس الماضي علمتنا بأن كل تغيير ترافقه ردود أفعال ومواقف قد تختلف - في قوتها - بين الواحد والآخر وكل حسب نظرتة... فهناك من يريد الذهاب في هذا التغيير إلى ما هو أبعد... وهناك من يرى عكس هذا، في حين أن البعض الآخر يريد إبقاء الأحوال على ما هي عليه.

المهم بالنسبة للجزائر، هو أن المسيرة التشريعية تتقدم وتتكيف بشكل تدريجي ورسين، ولكن بتصميم أكيد هي تتطور... ذلك هو الخيار الذي اعتمده البلاد. وضمن هذا السياق يمكن بالتالي إدراج مشاريع النصوص المبرمجة للدورة.

نشاط الدورة لن يبقى محصوراً في جانبه التشريعي... فأعضاء المجلس ومن مدة أصبحوا يولون إهتماماً متزايداً بالدور الذي خولهم أياه القانون في مجال الممارسة الرقابية... خاصة تلك المتعلقة بالأسئلة الكتابية والشفوية، والتي ترمي في غايتها النهائية إلى الموازنة ما بين عملهم التشريعي الصرف وانشغالهم الموضوعية والميدانية المرتبطة بالمصلحة العامة وبقضايا المواطن...

لقد أضحت هذا التوجه وهذه الممارسة مع مرور الأيام أمراً عادياً في النشاط اليومي للهيئة وفي علاقاتها مع الحكومة... وإذا كنا قد سجلنا (خلال الدورة الفائتة) انتظاماً واضحاً في عقد جلسات الأسئلة الشفوية، فإننا نتوقع زيادة عددها مستقبلاً... وأن هذا التطور هو الذي يدعونا اليوم إلى ضرورة لفت الانتباه إلى الكيفيات التي

بواسطتها يتم تنظيم العمل عبر هذه الآلية الرقابية الهامة، والدعوة إلى ضرورة الاحتكام إلى القانون، والتفكير في كيفية تطوير أدائنا التشريعي خاصة في الباب المتعلق بالبرمجة والمثول أمام الهيئة في المواعيد المتفق عليها... وما يقال عن الأسئلة الشفهية يمكن قوله عن الأسئلة الكتابية وبقية الآليات الرقابية الأخرى...

وإننا نعتقد صادقين أن الوقت موات الآن لتطوير هذه الآلية، وتحسين أدائها خاصة وأن الرغبة في التحسين هي رغبة متقاسمة ما بين الحكومة والبرلمان. رغبة تبررها المصلحة المشتركة ويدعمها نضج تجربة الأداء البرلماني والممارسة الديمقراطية...

كنا في الدورة السابقة قد نظمنا عدداً من الخرجات الميدانية إلى بعض ولايات الوطن. ولقد لقيت هذه الخرجات استحساناً لدى أكثر من جهة. وإننا لهذا ننوي خلال هذه الدورة استئنافها وتطوير كيفية تنظيمها... ويبقى أملنا كبيراً في أن يستمر التجاوب الذي لقيناه لدى الجهات المختصة على المستوى المركزي والمحلي.

وبالموازاة مع كل هذه النشاطات، ورغبة منا في ترقية الأداء البرلماني الرامي إلى تكريس أجواء الحوار المفتوح، فسوف نعمل على مواصلة تنظيم سلسلة النشاطات الفكرية الرامية إلى ترقية الثقافة البرلمانية وعلى مستويات عدة، كالمحاضرات، والأيام الدراسية، والندوات الفكرية... كما أن الهيئة ستقوي صلاتها مع الجامعات والمثقفين ورجال الفكر وأيضاً مع بعض ممثلي المجتمع المدني، وتشجعهم على التردد على الهيئة وارتياح قاعات محاضراتها...

وفي هذا الإطار نحن بصدد إعداد برنامج ثري ومتنوع للدورة نقوم فيه بتنظيم نشاطات ندعو لها أسماء معروفة وطنياً وأجنبياً ونختار لها مواضيع متنوعة ذات صلة

بمهمتنا التشريعية وأخرى ذات علاقة بمواضيع الساعة وطنياً ودولياً.

تتزامن دائماً دورة الخريف مع الدخول الاجتماعي، والفترة المذكورة هي باستمرار فترة انطلاق النشاط وفي كافة المجالات، وخاصة الاجتماعي منه.

وبالطبع فإن هذه الحركية تجد تعبيرها في عودة الهيئات والمؤسسات إلى استئناف نشاطاتها، وفي الفترة هذه عادة ما ينتعش النقاش حول القضايا التي تهم المواطن والوطن. وهذا التزام يعطينا دائماً الفرصة لكي نبدي الرأي ونقدم الملاحظة حول ما يجري أثناء الفترة...

إن افتتاح الدورة يأتي هذه المرة متزامناً أيضاً مع حلول شهر رمضان المبارك.

وشهر رمضان وإن كان شهراً للتعبد والتراحم والتضامن... فإن سلوك بعض الناس فيه أصبح يؤكد لنا للأسف بروز ظواهر اجتماعية غير مريحة... حيث فيه يقوى الميل نحو الاستهلاك، وتزداد للأسف المضاربة، وترتفع حمى الأسعار، وتكثر بالطبع شكاوى المواطنين... إنها حقائق اجتماعية يعرفها الجميع، وهي تتكرر كل سنة ومع حلول كل شهر رمضان.

إننا نستغل المناسبة لكي نوكد على الحكومة لمضاعفة الجهد واتخاذ الإجراءات التي من شأنها وضع حد للتجاوزات التي تسجل خلال الفترة... وأن نحثها على مواصلة جهودها المعتادة والإيعاز إلى المصالح المعنية التابعة لها لكي تنحاز لصالح المواطن وتحميه من الممارسات السلبية للمضاربين وأن تتدخل من أجل تنظيم السوق واستقرار أسعاره...

صحيح أن الحكومة قد بادرت إلى اتخاذ جملة من الإجراءات (هي عليها مشكورة) لإجراءات لقيت عمومًا استحسان المواطن، إجراءات تمثلت خاصة في تحسين مداخيل شرائح واسعة من المجتمع أو هي تكفلت بدعم أسعار مواد استهلاكية أساسية عديدة... وعملت على الرفع من مستحقات المتقاعدين... والمطلوب الآن... هو توفير مزيد من الضمانات لحماية القدرة الشرائية لهؤلاء...

لكن قبل هذا دعوني، زميلاتي زملائي، أن أنتهز المناسبة لكي أقدم لكم ولذويكم ولكافة أفراد الشعب الجزائري خالص التهاني وصادق التبريكات... أعاد الله هذا الشهر المبارك على الجميع بالخير واليمن والبركات...

لا شك أنكم تتوقعون مثلي أن دورة الخريف لهذه السنة ستكون في نشاطاتها واحدة من الفضاءات التي تتبلور فيها توجهات المستقبل بل أن بعض هذه النشاطات سوف تكون تحضيراً لعدد من المواعيد والاستحقاقات الحاسمة...

يعزز هذا التوجه أكثر من مؤشر: فجل المشاريع الاقتصادية التي تم التعهد بها هي على وشك الإتمام أو هي حقا انتهت، في حين أن أخرى على صلة بتوجيهات المرحلة القادمة يتم التفكير (بل أكاد أقول) التحضير لها...

في نفس السياق أيضا يقوى (يوماً) التوجه الداعي إلى ضرورة مواصلة المسيرة واستكمال النهج الذي من سنوات تسع قد انطلق...

ولن نكون بعيدين عن الحقيقة إذا ما قلنا أن عملنا خلال هذه الدورة سيكون واحداً من بين المحطات التي تمهد لتلك المرحلة...

ما يمكن قوله عن المرحلة التي نحيا وقائعها ونعيش



تطوراتها هي أن الجزائر في تَقَدُّم مستمر وهي تقدمت بوتيرة لم تعرفها من قبل... ولئن برزت بعض المصاعب (وهذه حقيقة) فإن مردها يعود بدرجة كبيرة إلى الإفرازات التي عرفتها البلاد نتيجة خياراتها التنموية الطموحة، وهي جاءت بسبب كثرة وضخامة هذه الإنجازات... لهذا فإنه يعد أمراً طبيعياً بروز بعض الإشكالات هنا وهناك. لكن هذه الحقيقة يجب ألا تحجب عن رؤانا بالمقابل الإنجازات الضخمة والعديدة التي تحققت وفي كل المجالات خلال الفترة...

لهذا فإننا نستغرب تحرك البعض... هذه الأيام وعملهم على تسويد المشهد الجزائري وتأويل بعض المواقف التي تم التعبير عنها مؤخراً وتقديم أحكام لا تتماشى مع الحقيقة ولا تنسجم مع واقع الظرف الذي فيه قيلت... إننا نعتقد أن هذه الأحكام والآراء تعني وحدهم أولئك الذين تعودوا على التبرع بإعطاء القراءات وتقديم التأويلات غير المبررة والتسابق على تقديم الفتاوى السياسية المتأثرة عادة بالقطاعات الشخصية.

منطلقين من هذا الفهم للموضوع ومع احترامنا لمبدأ حرية التعبير والرأي... نقول أن الحقيقة تبقى هي الحقيقة وما عداها فهو كلام محسوب على أصحابه.

...إن الأرقام التي تعطى وعن كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هي حقائق لا يمكن تجاهلها... وأن الواقع الذي لا يمكن نكرانه هو أن الجزائر تتقدم وهي في كل يوم تحقق النتائج...

هل يمكننا غض الطرف عما تحقق ويتحقق في مجال البناء وبتناسي مئات الآلاف من السكنات الاجتماعية التي تنجز... وعشرات الجامعات التي تفتح ومئات المدارس التي تبنى وعلى مختلف مستوياتها؟

هل يجوز لنا التنكر للنتائج الضخمة التي تتحقق في مجال المنشآت الأساسية كالمطرق والمطار والسكك الحديدية والسدود والموانئ؟

هل يجوز -من باب الإنصاف- التنكر لما يتحقق في مجال التربية والتعليم وما تكونه الجامعات والمعاهد العليا من إطرار مقتدرة ذات تخصصات متنوعة...؟

هل يجوز تناسي جهود الدولة في مجال إيصال الكهرباء وتوفير الماء الشروب للمواطن وما يكلفها بناء مصانع تحلية مياه البحر وما تتطلبه عملية تشييد قنوات إيصال المياه التي يتم إستخدامها من على آلاف الكيلومترات؟

هل يمكننا نكران النتائج المحققة في مجال الإنجازات الخاصة بالقطاع الصحي أو تلك التي لها صلة بتطوير قطاع الفلاحة أو الجهود المتمثلة في تقليص حجم البطالة...؟ إننا إذ نبارك كل هذه الجهود ونثمنها ونحبي كل من ساهم في تحقيقها، ندعو إلى استكمال هذه الجهود بأخرى ومضاعفة وتيرتها... خاصة تلك المتعلقة بالشباب...

إن موضوع الشباب لم يعد موضوعاً خاصاً بوزارة أو بولاية أو حتى ولايات... بل هو موضوع يخص المجتمع كافة بل أقول الدولة بكل مكوناتها. لهذا فإننا نقول أنه يكون مفيداً في إطار وضع المخططات المستقبلية، إعادة

ترتيب أولويات المشاريع وتفضيل تلك التي تساهم في التقليل من ظاهرة البطالة أو تستدعي تجنيد اليد العاملة الشابّة... غير أن الحقيقة الأخرى التي يجب التذكير بها هي أن الإشكال لا يكمن في توفير منصب عمل فقط... بل هو يكمن خاصة في توفير محيط وإطار العيش الملائم الذي يساعد هذه الشريحة الهامة من المجتمع على العيش الكريم.

لا شك وأنكم لاحظتم هذه الأيام عودة الهاجس الأمني للواجهة... إذ على الرغم من الجهود المخلصة التي قامت بها الدولة وفي كافة المجالات، وعلى الرغم من المبادرات المتلاحقة التي بادرت بها لحقن الدماء الجزائرية، فلا تزال للأسف جماعات الشر والضلالة (بهمجية) تزهد الأرواح البريئة من أبناء هذا الوطن.

إننا نود بهذه المناسبة أن نندد مرة أخرى بأعمال هذه الجماعات ونستنكر كافة الجرائم التي تقررناها، وأن نترحم على الضحايا الذين أزهقت أرواحهم، وأن نعبر عن كبير التعاطف مع أولياء ضحايا هذه الجرائم. وبالوقت ذاته نود التأكيد على أن هذه الأعمال لن تززع قناعتنا الرامية إلى مواصلة دعم كافة المساعي الموصلة إلى تحقيق المصالحة الوطنية الرامية إلى حقن الدماء الجزائرية، لكننا بنفس الوقت ندعو إلى التصدي بقوة إلى فلول الإجرام وبكافة الوسائل الممكنة لتخليص الشعب من أذاها...

وفي هذه المناسبة الواجب يقتضينا تقديم دعمنا إلى قوات جيشنا الوطني الشعبي وإلى كافة أسلاك الأمن على

كل ما تقوم به من جهود مخلصة لجعل الأمن يستتب والطمأنينة تعم.

ندعو بالوقت ذاته المواطنين والمواطنات خاصة إلى مضاعفة الحيطة والحذر والتسلح باليقظة لإفشال مخططات أعداء الله والوطن. وللجميع نقول بأن الانتصار على الإرهاب لا يمكنه أن يتحقق ما لم يتجدد الجميع للوقوف في وجهه كل حسب موقعه، وحسب إمكاناته، وقدراته.

إن الإرهاب كما تعلمون، سيداتي سادتي، يراهن دائماً على عامل التراخي وروح اللامبالاة...

...وأن الانتصار على الإرهاب هو أمر مؤكد (إن شاء الله) لكن هذا الانتصار يستوجب بالمقابل تعاون المواطنين مع الجهات المختصة بمحاربة هذه الظاهرة المنافية للدين والأخلاق والإنسانية... فليفتوت أبناء هذا الوطن الفرصة على تلك الجماعات الآتمة...

أود في الأخير أن أجدد باسمكم جميعاً شكرنا للسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، للسيد رئيس الحكومة وأعضاء طاقم حكومته الموقرين، مقدرين للسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني والسيد رئيس المحكمة العليا وكذا السيدة رئيسة مجلس الدولة حضورهم معنا... متمنين للجميع رمضاناً مباركاً سعيداً...

...وأن الانتصار على الإرهاب هو أمر مؤكد (إن شاء الله) لكن هذا الانتصار يستوجب بالمقابل تعاون المواطنين مع الجهات المختصة بمحاربة هذه الظاهرة المنافية للدين والأخلاق والإنسانية... فليفتوت أبناء هذا الوطن الفرصة على تلك الجماعات الآتمة...



دعت إليه عوامل
موضوعية من بينها :

زيادة الأسعار في الأسواق العالمية

الجزائر، كما أن هذا الرسم سيدفع الوكلاء إلى تخفيض هوامش أرباحهم لا سيما في ظل تراجع مبيعات السيارات في العالم.

وبخصوص تأجيل تطبيق القانون المحاسبي المالي إلى 01 جانفي 2010 بدلا من 2009 أوضح الوزير أن الوزارة اتخذت التدابير اللازمة لذلك سواء من حيث الإجراءات أو من حيث تكوين الموارد البشرية، إلا أن المتعاملين كالمؤسسات والإدارات والمهنيين لم يتمكنوا من توفير الظروف اللازمة لوضع القانون المحاسبي المالي حيز التطبيق في الأجل المحددة.

رد الوزير

أوضح وزير المالية جودي خلال رده على انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس حول السعر المرجعي الجديد لبرميل البترول واما إذا اتخذت الاحتياطات اللازمة لمواجهة أي انخفاض مفاجئ للسعر ، أن السعر الذي حدد به 37 مقبولا جدا ولا يشكل خطرا على التوازنات المالية للبلاد وهو معمول به في عدة دول.

أما بشأن الرسم على السيارات الجديدة، أكد الوزير أنه فرض على الوكلاء وليس على المشترين، وذلك لحت الشركات المصنعة على الاستثمار في

المساهمة في دعم أسعار تذاكر النقل الجماعي (الترامواي و الميترو) من خلال:

1 إقصاء وكلاء السيارات من الإعفاء من حقوق الطابع على السيارات الجديدة الموضوعة في السير لأول مرة، ويستثنى من ذلك المهاجرون والأعوان الدبلوماسيون أو القنصليون العائدون إلى الجزائر ، ومعطوبو حرب التحرير.

2 تأسيس رسم يقدر بـ 1% يدفعه وكلاء السيارات على رقم أعمالها السنوي.

6 مراجعة بالارتفاع للأتاوى السنوية المستحقة للدولة والولاية والبلدية.

تعزيز قدرات التمويل الذاتي عن طرق تخفيف الضغط الجبائي من خلال:

1 رفع الحد الأدنى لتخليص الضريبة على الدخل الإجمالي من 15000 دج إلى 20000 دج لفائدة العمال المعوقين والعمال المتقاعدين

2 تخفيض الضريبة على أرباح الشركات المطبقة على أنشطة إنتاج السلع، البناء والأشغال العمومية والسياحة، وذلك من 25% إلى 19% والإبقاء على نسبة 25% للنشاطات الأخرى، وإلغاء النسبة المقدرة بـ 12,5% المطبقة على الأرباح المعاد استثمارها.

3 إعفاء النشاطات الحرفية للفنون التقليدية من دفع الضريبة الجزائرية الوحيدة.

4 تخفيض بنقطة واحدة لنسبة الضريبة الجزائرية الوحيدة المطبقة على نشاطات الشراء وإعادة البيع للبضائع.

أسعار استهلاك المواد الفلاحية من خلال:

1 إعفاء من الرسم على القيمة المضافة إلى غاية 31 ديسمبر 2009 الأسمدة والمنتجات الفوسفاتية والصحية التي تدخل في صناعة أغذية المواشي.

2 إعفاء من الحقوق والرسم المواد الكيماوية العضوية المستوردة من طرف صانعي المواد البيطرية.

3 إعفاء من الرسم على القيمة المضافة إلى غاية سنة 2018 مبالغ إيجار المعدات الفلاحية والمواد المحلية في إطار عقود القرض الإيجاري.

عرض الوزير

قدم وزير المالية السيد كريم جودي يوم الاثنين 22 سبتمبر 2008 عرضا أمام أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة تطرق فيه إلى أسباب اللجوء إلى الأمر رقم 08-02 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، والمتمثلة في التكفل بالآثار المالية الناجمة عن بعض المستجدات الاقتصادية والمالية المحلية والدولية وفي مقدمتها دعم أسعار بعض المواد الأولية الأساسية التي عرفت ارتفاعا في السوق العالمية.

موضحا أن النص تضمن أحكاما استهدفت أساسا إلى :

توزيع القدرات المالية للجمعات المحلية من خلال :

1 توزيع جديد لمنتوج الضريبة على الدخل الإجمالي المفروضة على المداخل العقارية حيث تتقاسم الدولة والبلديات بالتساوي بعد أن كان مجمله يذهب لميزانية الدولة.

2 رفع نسبة الرسم على النشاط المهني المطبق على رقم الأعمال المتولد عن نشاط نقل المحروقات بواسطة القنوات من 2 إلى 3% و 1,96% والولايات المعنية بمقدار 0,88% وللصندوق المشترك للجماعات المحلية بمقدار 0,16% .

3 المراجعة بالارتفاع لتعريفات الرسم الخاص على الرخص العقارية، ليدفع كل منتج الرسم للبلديات.

4 توسيع الرسم على الإقامة المفروض من طرف المؤسسات الفندقية إلى كل البلديات.

5 رفع الحصة العائدة للبلديات من ناتج بعض الرسوم.

قانون المالية التكميلي

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص قانون المالية التكميلي لسنة 2008 يوم الأربعاء 24 سبتمبر 2008، خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة بحضور وزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خوذري.

توصيات اللجنة

بعد استماعها لرؤى وزير المالية أقرت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية أن نص القانون جاء لتشجيع العمل المنتج بتخفيض الضرائب ودعم عوامل الإنتاج الفلاحي، وتشجيع وكلاء بيع السيارات والمنتجين على التصنيع في الجزائر بدلا من الاكتفاء بالتسويق، علاوة على وضع تدابير جبائية لدعم المالية المحلية.

كما جاء النص استجابة لمستجدات المرحلة وما رافقها من تحولات محليا ودوليا، في مقدمتها ما عرفته الأسواق العالمية من زيادة كبيرة في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، وتدهور قيمة الدولار الأمريكي وارتفاع سعر برميل البترول.

مؤكدة أن تضامر هذه العوامل وانعكاساتها على الإنفاق العمومي، أدت مجتمعة إلى تقديم الأمر رقم 0208 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 للتكفل بالتعديلات التي أدرجت على قانون المالية السنوي 2008.

نص القانون

ميزانية التسيير : ازدادت بـ 345,2 مليار دج منتقلة من 2018 مليار إلى 2363,2 مليار دج مسجلة ارتفاعا بنسبة 17,1%.

ميزانية التجهيز: ازدادت بـ 214,1 مليار دج منتقلة من 2304,9 مليار دج إلى 2529,0 مليار دج مسجلة ارتفاعا بنسبة 9,3% . وقد خصص منها 73,1 مليار دج للاستثمار و141 مليار دج للعمليات بالرأسمال.

صندوق ضبط الإيرادات: وصلت الأموال المودعة به عند نهاية جوان 2007 إلى 3194,4 مليار دج، في حين وصلت في شهر ماي 2008 إلى 3747 مليار دج.

عجز الميزانية: قدر بـ 2119 مليار دج، مقابل 2399 مليار دج في قانون المالية لسنة 2008 أي بنسبة قدرها 26,6% مقابل نسبة قدرها 35% في قانون المالية لسنة 2008.

عجز الخزينة: قدر بـ 1402 مليار دج، مقابل 1767 مليار دج في قانون المالية الأولي 2008، أي بنسبة 17,6% مقابل 25,7% في قانون المالية الأولي 2008.

تضمن نص قانون المالية التكميلي على 67 مادة جاءت أحكامها لإعادة النظر في بعض مؤشرات تأطير الاقتصاد الكلي وتعديل بعض أحكام القانون رقم 07-12 والمتضمن قانون المالية لسنة 2008، استجابة لحاجيات إضافية فورية تكتسي طابعا إستراتيجيا.

ويمكن حصر محتوى الأمر رقم 08-02 فيما يلي:

- الجباية البترولية ستصل إلى 1715 مليار دج بموجب السعر المرجعي الجديد للبترول والذي تم رفعه من 19 إلى 37 دولارا للبرميل .

- الإيرادات ارتفعت من 1924 مليار إلى 2763 مليار دج في نص قانون المالية التكميلي لسنة 2008 أي بنسبة زيادة قدرها 43,6%.

- النفقات انتقلت من 4323 مليار دج إلى 4882 مليار دج في قانون المالية التكميلي لسنة 2008 أي بزيادة قدرها 12,9%.

وبذلك ارتفعت كل من ميزانيتي التسيير والتجهيز إلى مايلي :

عين على الاستثمار وأخرى على مكافحة البطالة



من المؤسسات، وإلحاق أرباع الفروع المحولة إلى الخارج لفائدة شركاتها الرئيسية المركزية في الخارج بالأرباح الخاضعة للضريبة بنسبة 15 بالمائة .

وكان رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة قد تدخل إثر دراسة ملف مشروع قانون المالية لسنة 2009 داعيا المجموعة الوطنية وفي مقدمتها السلطات العمومية إلى زيادة إنتاج الثروات من غير المحروقات، وذلك بتشجيع الاستثمار في شتى القطاعات المنتجة، مؤكدا من ناحية أخرى، ضرورة كبح تبيذير موارد البلاد المالية، ذلك أن الواردات ارتفعت بشكل خطير ولا بد من التصدي للإفراط بالسبل والإجراءات المطبقة في كافة البلدان. كما يجب ترشيد نفقات الميزانية العامة قصد وضع حد للتجاوزات والبرمجة العشوائية.

ومما سبق يمكن القول أن مشروع قانون المالية للسنة القادمة له إنشغالان رئيسيان، ويتعلق الأمر بتحفيز الاستثمار ومكافحة البطالة، وذلك من خلال التدابير المتخذة المتضمنة جملة من الإعفاءات الضريبية والهادفة إلى توسيع ميادين الاستثمار وتشجيع المبادرات الخاصة في هذا السياق، وهو ما أكده رئيس الجمهورية خلال جلسة الاستماع التي خصصت لقطاع المالية.



عليه، أخيرا، مجلس الوزراء وهو قطاع الصحة الذي يعتبر مؤشرا مهما في قياس التنمية البشرية، واستفاد بغلاف مالي بلغ 170 مليار دينار، هذا وقد بلغت ميزانية التسيير 2994 مليار دينار، في حين خصص مشروع قانون المالية لسنة 2009 ميزانية للتجهيز موجهة لتمويل البرامج والمشاريع المختلفة ومنها تمويل آخر مرحلة من البرنامج الخماسي 2005 ويصل غلافها المالي إلى 5229 مليار دينار جزء منه بقيمة 2631 مليار دينار في شكل رخص وبرامج و 2598 في شكل اعتمادات الدفع.

مشروع قانون بلا رسوم جديدة

الملاحظ بالنسبة لمشروع قانون المالية للسنة القادمة، وفي جانبه التشريعي، أنه مشروع لا يتضمن رسوما جديدة. وقد جاء بوجه خاص لتحفيز الاستثمار، وذلك من خلال تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة إلى عمليات البورصة، من ناحية، ودعم محاربة البطالة من خلال توسيع الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي للمستفيدين من القروض المصغرة الموجهة للاستثمار، في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة، من ناحية ثانية وكذا إضفاء صفة ضمان الدولة للضمانات الصادرة عن صندوق ضمان قروض الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف تحفيز تطوير هذا النوع

للفلاحة في الدول المتطورة كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، مازال الدعم الفلاحي في الجزائر غير كاف ولا يرقى إلى المستوى الذي يتطلبه رفع التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي وكذا الاستيراد الذي تزداد فاتورته سنويا ويشكل عبئا إضافيا على كاهل الميزانية العامة.

فإذا كانت البلاد قد تخلصت من عبء المديونية الخارجية التي لا تتجاوز تقريبا 623 في نهاية جوان 2008 بفضل التسديد المسبق للديون الذي أقره رئيس الجمهورية في 2005، فإن الفاتورة الغذائية الباهظة تشكل هي الأخرى عبئا يضر بالاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن المديونية الخارجية كانت قد بلغت 33 مليار دولار أمريكي في 1997 وانخفضت إلى حدود 21 مليار دولار في نهاية 2004.

ومن جهة أخرى، استفاد قطاع التعليم العالي بغلاف مالي يصل إلى 154 مليار دينار، وهذا لتلبية احتياجات الإصلاحات التي يشدها، وتمكين تجسيد المسعى الرامي إلى إدماج الجامعة في الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة.

وهناك قطاع آخر حظي بدوره باهتمام الحكومة الذي مشروع قانون المالية للسنة القادمة وافق

الجديد للتوظيف العمومي والأنظمة التعويضية المترتبة عن قوانين الأسلاك الخاصة لموظفي الدولة.

قطاعات هامة .. تحظى بالأهمية

أولى مشروع قانون المالية للسنة القادمة اهتماما خاصا بقطاعات حيوية وإستراتيجية في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية كقطاع التربية الوطنية الذي حظي بعناية خاصة يعكسها الغلاف المالي المخصص له وهو غلاف معتبر بالقياس إلى الأغلغفة المالية الموجهة لغيره من القطاعات حيث بلغ 374 مليار دينار وهذا لمواجهة متطلبات الإصلاحات التي عرفها.

كما حظيت الفلاحة باهتمام بالغ من طرف الحكومة وذلك وفقا لمشروع قانون المالية الذي أعدته والذي خصص 270 مليار دينار لتطوير القطاع والنهوض به وتحضيره للاستحقاقات الدولية القادمة خاصة ما يتعلق منها بدخول منطقة تبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي في أفق 2010 والانضمام الوشيك للمنظمة العالمية للتجارة.

والملاحظ أنه كلما دعم القطاع الفلاحي دعم الأمن الغذائي، إلا أنه وبالنظر إلى الدعم المقدم

أعدت تقديرات الميزانية على أساس 37 دولارا للبرميل الواحد كسعر مرجعي لأول مرة منذ عدة سنوات، حيث كان السعر المرجعي لا يتجاوز 19 دولار للبرميل ومعدل نمو في حدود 1,4 بالمائة (6,6 بالمائة خارج قطاع المحروقات) ومعدل تضخم في حدود 3,5 بالمائة.

ومن المقرر أن ترتفع المداخيل إلى 2786 مليار دينار أي بزيادة نسبة 10 بالمائة مقارنة مع العام الماضي، منها 1628 مليار دينار من الجباية النفطية و 1158 مليار دينار من الجباية العادية، أما النفقات العامة فستصل إلى 5291 مليار دينار، أي يعجز يبلغ أكثر من 2400 مليار دينار، ويلاحظ في هذا السياق أن صندوق ضبط الإيرادات أو المداخيل الذي يتوفر حاليا على أكثر من 4000 مليار دينار بإمكانه تمويل هذا العجز.

وبدورها ستبلغ ميزانية التسيير 2594 مليار دينار أي بزيادة نسبة 10 بالمائة عن السنة الجارية، وتبعاً لذلك سترتفع كتلة الأجور بنسبة 15 بالمائة لتصل في السنة القادمة إلى 876 مليار دينار .

وحسب مشروع قانون المالية لسنة 2009 فإن هذه الزيادة ترجع إلى تشغيل أكثر من 60 ألف موظف، ولكن بالخصوص جراء تطبيق القانون

ستعرف الميزانية العامة للسنة القادمة ارتفاعا كبيرا للاستجابة للحاجيات المطروحة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك ما أكدته مشروع قانون المالية الذي صادق عليه مجلس الوزراء عشية شهر رمضان المعظم . وستخصص أكبر نسبة لتمويل الاستثمار بما يعادل 80 مليار دولار من مجموع تقديرات الميزانية البالغة 120 مليار دولار .

قانون المالية لسنة 2009

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 29 أكتوبر 2008 على نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2009 خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وحضرها كل من وزير المالية السيد كريم جودي ووزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خوذري.



.. تدابير اقتصادية تحفيزية ووقائية



عرض الوزير

أكد وزير المالية السيد كريم جودي خلال عرضه للنص القانوني لسنة 2009 على أهمية السنة المالية 2009 باعتبارها سنة اختتام البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامجي الهضاب العليا والجنوب اللذان شرع فيهما سنة 2005، وأن هذا القانون يأتي بتدابير تهدف إلى تخفيف الضغط الجبائي وتشجيع النشاط الاقتصادي وتسهيل الحصول على السكنات بالنسبة للعائلات وتدابير أخرى لفائدة الموردين والبنوك.

أما بخصوص السياق الاقتصادي لنص القانون المالية لسنة 2009 أوضح الوزير أنه تميز بتسجيل نسبة نمو اقتصادي قدرت بـ 4,1% ويعجز إجمالي للخزينة يقدر بـ 13,8% إضافة إلى تسجيل ارتفاع معادلة الدينار مقابل الدولار والزيادة في موارد صندوق ضبط الإيرادات بفعل احتياطي الصرف مع تراجع معدل البطالة والدين العمومي الداخلي والخارجي.

وخلال تطرقه إلى عناصر تأطير قانون المالية لسنة 2009 أكد السيد كريم جودي وزير المالية أنها ارتكزت على ستة اتجاهات وتتمثل في:

– اعتماد سعر مرجعي جبائي لبرميل النفط الخام بـ 37 دولارا أمريكيا

– سعر صرف يقدر بـ 65 دينار للدولار الواحد
– نسبة التضخم تقدر بـ 3,5%

– استقرار نسبي لصادرات المحروقات

– نسبة نمو خارج المحروقات تقدر بـ 6,6% ناتجة أساسا عن قطاع الأشغال العمومية والبناء

– زيادة في واردات البضائع بنسبة 10%

أما فيما يخص إيرادات الميزانية أوضح الوزير أنها تقدر بـ 2786 مليار دج، أما النفقات فستعرف ارتفاعا بنسبة 6,3% وذلك بسبب ارتفاع ميزانيتي التسيير والتجهيز كما ستعرف الدولة عجزا يقدر بـ 20,5%.

وعن التدابير التشريعية التي تضمنها نص قانون المالية لسنة 2009 فقد أوضح وزير المالية كريم جودي أنها إجراءات يغلب عليها الطابع التحفيزي والوقائي، وتهدف أساسا إلى تبسيط النظام الجبائي وتشجيع الاستثمار وتوسيع مجال تطبيق الضريبة وتعزيز جهاز مكافحة الغش، بالإضافة إلى تأسيس ضمانات للمكلف بالضريبة.

استفسارات وانشغالات أعضاء المجلس

تمحورت انشغالات واستفسارات أعضاء مجلس الأمة أساسا حول ضرورة البحث عن مصادر تمويل الاقتصاد خارج الربع النفطي، بالإضافة إلى العديد من المواضيع والتي تتمحور حول النقاط التالية:

– الأزمة المالية وسعر البترول

- الجباية
- البنوك والإصلاح المالي والتنمية المحلية
- الشؤون الاجتماعية
- التربية والتعليم العالي
- الاستثمار
- الفلاحة
- تدعيم الرقابة

تدابير مالية من أجل تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما فيما يخص الأزمة المالية الحالية أكد وزير المالية خلال رده أن وضعية الجزائر سمحت بتجنب النتائج السيئة للأزمة، إلا أنه يجب الإبقاء على التسيير المتمسك بالحيط لتوازنات الميزانية وتعزيزها بتدعيم مداخيلنا من الجباية البترولية.

وعن الجباية والاستثمار فقد أكد وزير المالية أن النظام الجبائي الجزائري يعتبر أحد الأنظمة الأكثر جاذبية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط، إذ أنه يشجع على الاستثمار وينمي قدرات التمويل الذاتي للمؤسسات.

وبشأن الإصلاح المالي، أوضح الوزير أن الأعمال التي سبق الشروع فيها في إطار تنفيذ هذا الإصلاح ترجمت تحسن في تسيير البنوك العمومية: انطلاق نظام دفع جديد، إعادة التنظيم التجاري للوكالات، إعادة الترميم الإستراتيجي للبنوك وتحسين عرض التمويل. مؤكدا في نفس السياق أن تدابير نص عليها قانون المالية لسنة 2009 تندرج في نفس سياق

التدابير المصادق عليها في قانون المالية لسنة 2008، تهدف أساسا إلى توسيع نطاق التمويل البنكي باتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين هذه التدابير:

– تقليص آجال دراسة الملفات،

– ضمان تأطير وتوجيه ومساعدة المقاولين الشباب،

– رفع قدرات صندوق الضمان،

– متابعة منتظمة لأجهزة المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة.

وفيما يخص المنح الاجتماعية بما فيها منح المسنين، أكد الوزير أن المنحة الجرافية للتضامن انتقلت منذ 2008 من 1000 دج إلى 3000 دج، وأن عدد منح الشبكة الاجتماعية المقترح في سنة 2009 يقدر بـ 700000 منحة. وعن قطاع التربية ونظرا لكون قطاع ذو أولوية لدى الدولة فقد خصصت له الدولة الموارد الضرورية لتطويره.

وقد خصت الدولة – حسب وزير المالية – إطار تحفيزي لقطاع الفلاحة عن طريق صيغ مختلفة للتمويلات البنكية، مؤكدا في نفس السياق أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية سيستمر في تمويل الفلاحة سواء في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أو خارجه ويتم هذا التمويل في شكل قرض موسمي وقرض استثماري.

وعن مسألة تدعيم الرقابة فيما يخص النفقات العمومية فقد اتخذت الوزارة حسب وزير المالية السيد كريم جودي عدة تدابير منها على الخصوص:

– ضمان تنسيق بين هيئات الرقابة تحت وصاية المفتشية العامة للمالية،

– تدعيم الوسائل البشرية والمادة والتنظيمية لأجهزة الرقابة،

– تكييف تنظيم الصفقات العمومية قصد إخضاع النفقات العمومية للرقابة،

– شروع مجلس المحاسبة في إعداد تقرير يتضمن تدقيق الحسابات في نفس الوقت الذي يسلم فيه المشروع المتعلق بقانون تسوية الميزانية للبرلمان قبل 01 ديسمبر للسنة التي تنفذ فيها الميزانية.

من توصيات اللجنة

تشجيع الاستثمارات المنتجة خارج المحروقات وتفعيل السياسة الصناعية وسياسة التنمية الفلاحية

بعد الاستماع لرد الوزير اجتمعت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية تحت رئاسة السيد عابد بوغاية، رئيس اللجنة وأعدت تقريرا تكميلا صادقت عليه، ثمنت فيه التدابير الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تضمنها نص القانون المالية لسنة 2009، والتي تهدف بدون شك إلى تحرير الاقتصاد الوطني من بعض الصعوبات التي تعيق نموه المستمر ولضمان ازدهاره، مؤكدة إلى ضرورة انتهاز سبل الصرامة واليقظة والعقلانية في تسيير المال العمومي، وأوصت في الأخير بما يلي:

– الإسراع في استكمال الإصلاحات المالية والبنكية لتسهيل الحصول على القروض في الأجل المعقولة وتفعيل الرقابة لحماية المال العام من التلاعب،

– الإسراع في إصلاح المالية والجباية المحلية لتمكين الجماعات المحلية من موارد مالية إضافية،

– تشجيع الاستثمارات المنتجة خارج المحروقات وتفعيل السياسة الصناعية وسياسة التنمية الفلاحية لإيجاد اقتصاد بديل للمحروقات،

– السهر على متابعة انعكاسات الأزمة المالية العالمية والعمل على تفادي تأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني

– ضرورة تدعيم المخططات البلدية للتنمية لتمكينها من تلبية الحاجيات المحلية،

– التحكم في التقديرات المالية للدراسات والإنجازات للحد من عمليات إعادة تقييم البرامج،

– الإسراع في إصدار الإطار التنظيمي الجديد الخاص بالصفقات العمومية.

الخصوصية . هل هي مجرد نقل للملكية؟



المراجعة والتصحيح وهو ما قصدته رئيس الجمهورية، من خلال الانتقاد الذي وجهه لها وللشراكة والاستثمار .

لذلك فإن السؤال الذي يجب طرحه بشأن هذا الموضوع الذي يعتبر من المحاور الأساسية للإصلاحات هو: ما هي الدوافع التي أدت بالجزائر إلى تبني الخصوصية؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال لابد من توضيح مفهوم الخصوصية .

فالخصوصية تعني نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص . إلا أنه نظرا للتطور الحاصل في الفكر الاقتصادي المعاصر لم يعد هذا المفهوم يقتصر على تحويل الملكية ولم يتقيد بالطبيعة القانونية لهذه الأخيرة، وأصبح يشمل نظام تسيير وسائل الإنتاج لصالح القطاع الخاص .

أما فكرة الخصوصية عموما، فقد ظهرت منذ فترة طويلة لعاملين اثنين أحدهما سياسي والآخر

ما زالت عملية بيع المؤسسات العمومية الاقتصادية تطرح إشكالية كبيرة حيث تواجه معارضة كبيرة من طرف العمال، كما توجد مشاكل وصعوبات تقف عائقا أمامها، الشيء الذي يعرقل تحقيق الهدف منها، إضافة إلى الغموض الذي يكتنفها في كثير من الحالات وضعف الشفافية، ما جعل رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة يرفض خصوصية المؤسسات بأسعار رمزية وبيعها بالجملة .

فقد أدرك رئيس الجمهورية أن هناك تلاعبات كبيرة في هذا الميدان اتضحت بعد أن ثبت عدم نجاعة عملية بيع المؤسسات من خلال التباطؤ الذي ميزها والعروض المقدمة لشراء المؤسسات التي طرحت للخصوصية . ومهما كان الأمر فإنه لا يمكن التخلي عن هذه العملية التي تحظى باهتمام الحكومة وتشكل إحدى الركائز الأساسية للإصلاحات الاقتصادية ولكنها تستدعي

ما زال موضوع الخصوصية في الجزائر يحتل مكانة هامة في النقاشات الدائرة في الأوساط السياسية والاقتصادية والعمالية، نظرا لانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة، من جهة، وغموضه وعدم شفافيته في كثير من الأحيان، من جهة ثانية، الأمر الذي أدى برئيس الجمهورية إلى التعبير عن رفضه الطريقة التي تتم بها عملية بيع المؤسسات، في الخطاب الذي ألقاه أمام رؤساء المجالس الشعبية البلدية، أخيرا .

المجموعات البرلمانية تجمع على مزيد من الاهتمام بالتنمية المحلية

السيد محمد الحافظ بوزقاق رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم



السيد بوزقاق ثمن بدوره النقاط الإيجابية التي تضمنها قانون المالية فيما يتعلق خاصة :

1- الزيادة الملحوظة لميزانية التجهيز، مما يسهم في دعم البنية التحتية وتطوير الهياكل القاعدية للأمة

2- مواصلة العمل على التخفيض من نسبة البطالة المرتفعة في أوساط الشباب

3- مواصلة دعم أسعار المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع

4- تبسيط النظام الجبائي مما يحدد من التعقيدات البيروقراطية ويشجع على الاستثمار، هذه الإجراءات وغيرها تبين مدى الإرادة الصادقة في النهوض بالبلاد إلى ما هو أفضل غير أنه لابد من الإشارة إلى التحديات التي تواجه الجزائر كبلد نلم وكذا النقائص التي مازالت تعرقل مسيرة التنمية إضافة إلى الطموحات التي تتطلع لتحقيقها .

1- استغلال أحسن للطاقات الوطنية

2- دعم الاستثمار وترقية الإنتاج الوطني

3- تعزيز وعصرنة الوساطة المالية للتكفل الفعال بحاجيات الاستثمار ونشاط المؤسسات الاقتصادية

4- إعادة النظر في قواعد ضبط السوق ورقابة النشاطات الاقتصادية والتجارية. وفي نفس السياق أضاف عضو مجلس الأمة أن مجموعته تولي أهمية بالغة لإصلاح النظام المالي المحلي وإعادة النظر في مسؤوليات ومهام المجالس المحلية لتحقيق طموحات المواطنين والدولة.

السيد ناصر بوداش رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي



بعد أن ذكر بالأزمة المالية العالمية وما تحمله من مخاطر كبيرة للاقتصاد العالمي وبالتالي على مجموع بلدان العالم منها الجزائر وفي هذا السياق نبه إلى ضرورة اعتماد سياسة جديدة تقوم على تفعيل النظام الإنتاجي الذي يعتبر الحامي الوحيد لأي اقتصاد .

1- استغلال أحسن للطاقات الوطنية

2- دعم الاستثمار وترقية الإنتاج الوطني

3- تعزيز وعصرنة الوساطة المالية للتكفل الفعال بحاجيات الاستثمار ونشاط المؤسسات الاقتصادية

4- إعادة النظر في قواعد ضبط السوق ورقابة النشاطات الاقتصادية والتجارية. وفي نفس السياق أضاف عضو مجلس الأمة أن مجموعته تولي أهمية بالغة لإصلاح النظام المالي المحلي وإعادة النظر في مسؤوليات ومهام المجالس المحلية لتحقيق طموحات المواطنين والدولة.

السيدة زهية بن عروس مقررة المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي



اعتبرت دراسة أعضاء مجلس الأمة لقانون المالية يعد فرصة سنوية للوقوف على السياسة المالية والطاقت وتشجيع روح المبادرة وفق احترام تام لقواعد السوق ودون إغفال مقتضيات العدالة الاجتماعية كما أشار إلى إهمال بعض التدابير مفروض اتخاذها في القانون والمتعلقة بإصلاح نظام التأمينات ذات الصلة بمختلف أنواع الزراعة والفلاحة في وقت عرف هذا القطاع جملة من الانجازات أهمها

1- فتح المسالك في المناطق الريفية

2- إكمال الكهرباء الريفية إلى المناطق النائية

تشجيع عودة الفلاحين إلى مناطقهم الريفية والعمل على توفير ظروف استقرارهم عن طريق برامج إنجاز السكنات الريفية حيث سمحت هذه البرامج بإنعاش أسواقنا بوفرة المواد الفلاحية المنتجة بأسعار معقولة

السيد عبد القادر كمون رئيس المجموعة البرلمانية لجهة التحرير الوطني



نبه إلى كون مشروع قانون المالية 2009 يرتكز أساسا على الجبايات البترولية وهو ما يضع الجزائر دائما تحت رحمة ارتفاع أو انخفاض مؤشر أسعار البترول مطالبا بدوره بتطبيق سياسة اقتصادية كلية تسعى إلى إرساء اقتصاد ناجح يخضع لقواعد إنشاء الإنتاج الوطني وتحرير الطاقات وتشجيع روح المبادرة وفق احترام تام لقواعد السوق ودون إغفال مقتضيات العدالة الاجتماعية كما أشار إلى إهمال بعض التدابير مفروض اتخاذها في القانون والمتعلقة بإصلاح نظام التأمينات ذات الصلة بمختلف أنواع الزراعة والفلاحة في وقت عرف هذا القطاع جملة من الانجازات أهمها

1- فتح المسالك في المناطق الريفية

2- إكمال الكهرباء الريفية إلى المناطق النائية

تشجيع عودة الفلاحين إلى مناطقهم الريفية والعمل على توفير ظروف استقرارهم عن طريق برامج إنجاز السكنات الريفية حيث سمحت هذه البرامج بإنعاش أسواقنا بوفرة المواد الفلاحية المنتجة بأسعار معقولة

اقتصادي ، ويتمثل العامل الأول في الصراع الذي كان قائما بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وانتهى الصراع لصالح هذه الأخيرة ، والنظام الليبرالي بوجه عام - كما هو معروف - . أما العامل الثاني فيتمثل أساسا في المديونية التي شكلت عبئا ثقيلا ، ليس فقط على البلدان النامية ، وإنما كذلك ، على دول الكتلة الشرقية التي تصدعت ووجدت نفسها أمام مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة دفعتها إلى البحث عن مخرج لها تحت ضغوط صندوق النقد الدولي .

وبالنسبة إلى الجزائر ، فقد تقرر الذهاب إلى الخوصصة سنة 1994 خلال اللقاء الذي عقده مجلس الوزراء في 9 أفريل من نفس السنة ، برئاسة السيد اليامين زروال ، رئيس الدولة في تلك الفترة ، حيث تمت الموافقة على رسالة النية التي وجهت في ذلك اليوم إلى رئيس صندوق النقد الدولي ، ميشال كامديسوس ، في ذلك الوقت ، والذي وافق على مضمونها . إلا أن قرار الخوصصة هذا لم يكن خيارا وإنما اضطرت الحكومة في تلك الفترة إلى انتهاج سياسة اقتصادية حتمت عليها قبول البرنامج المقترح من طرف صندوق النقد الدولي كشرط لتقديم المساعدات المالية وإعادة جدولة الديون الخارجية التي كانت تشكل عبئا ثقيلا على كاهل الاقتصاد الوطني في السنوات السابقة والتي تم التخلص منها بشكل يكاد يكون نهائيا ، وذلك بالنظر إلى المبلغ القليل غير المسدد . ويمكن القول أن هناك عدة دوافع وأسباب داخلية وخارجية وراء انتهاج سياسة الخوصصة .

الدوافع الداخلية

تعتبر الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد خاصة في 1996 سنة انهيار أسعار البترول إلى أقل من 15 دولارا للبرميل الواحد فتراجعت مدا خيل البترول إلى أقل من 7ملايير دولار ، وانعكس ذلك على الميزان التجاري الذي سجل عجزا أصبح من الصعب الوفاء بالديون الخارجية وخدماتها ، وأدخل البلاد في حلقة مفرغة تتمثل في اللجوء إلى البحث عن قروض جديدة لتسديد الفروض القديمة التي حل أجلها



والتي أصبح أصحابها يطالبون بها . و المؤكد أن هذه الحلقة المفرغة جاءت نتيجة التبعية المطلقة للبترول الذي يحتل نسبة حوالي 98 بالمائة من الصادرات الوطنية ، أما الصادرات خارج المحروقات فمازالت ضعيفة ومحدودة للغاية ، وتشكل من الفواكه والمنتجات الازوتية والأعشاب والأسمدة والمعادن والنيبيذ والنحاس والمعادن الثمينة والمواد الحديدية والجلود والتجهيزات الصناعية ومنتجات الصيد وغيرها . و مداخيلها لم تتجاوز مليار دولار في أحسن الأحوال .

وهكذا يتضح أن الاقتصاد الوطني مازال تابعا للمحروقات بصورة شبه كاملة ، الشيء الذي يعني اللجوء إلى الاستيراد ، وبالتالي وضع البلاد رهينة المحروقات ، من ناحية ، والاستيراد ، من ناحية أخرى . وفي السياق ذاته ، فالمشكلة لا تنحصر في التبعية الاقتصادية والغذائية خاصة ، فقط وإنما أيضا ، في التبعية التكنولوجية ، حيث تستورد الجزائر كل التجهيزات الضرورية لتموين الاستثمار وهو ما عرقل جهود التنمية . وبالإضافة إلى ذلك ، عدم توازن التنمية التي اتبعت منذ سنوات ، حيث أهمل فيها دور القطاع الخاص وتم الاعتماد كليا على القطاع العام الذي فشل في الاستجابة لحاجيات الاقتصاد الوطني وإحداث التنمية . ولم يتم التفطن إلى هذا الوضع إلا بعد تأزم الأمور على المستويين الاقتصادي والمالي وأصبحت الدولة غير قادرة على تحمل الأعباء والتكاليف التي تحملتها من قبل فتركت الأمر للقطاع الخاص .



الدوافع الخارجية

تتمثل الدوافع الخارجية التي كانت وراء انتهاج سياسة الخوصصة ، ليس فقط من طرف الجزائر ، وإنما من قبل أغلبية الدول ، في القطبية الأحادية التي برزت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ، والتي تريد فرض هيمنتها الاقتصادية على العالم وفق تصورها ونظرتها للنظام الدولي الجديد الذي تسود فيه قاعد اقتصاد السوق .

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية اقتصادية واستغلت لتحقيق أهدافها وضعية البلدان النامية ، وكذا وضعية بلدان الكتلة الشرقية المتفككة . ففي بلدان المعسكر الشرقي استغلت الولايات المتحدة الأمريكية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن فشل سياسات وأساليب التنمية التي اتبعت في السنوات الماضية والتي عجزت عن تلبية الحاجيات الاجتماعية لتلك البلدان فكان اللجوء إلى الاستيراد والاستدانة فتم الوقوع في فخ الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي ، حيث تم فرض الإصلاحات ومنها الخوصصة .

وعلى الصعيد ذاته ، يستعمل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة كأدوات للضغط على البلدان النامية ودول الكتلة الشرقية المنهارة لتطبيق الإصلاحات التي تسمح بفتح أسواقها أمام منتجات البلدان المتطورة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

مؤشرات الخوصصة

يعتبر المرسوم الصادر في سنة 1993 المتضمن ترقية الاستثمار مؤشرا على الخوصصة والتوجه نحو دعم القطاع الخاص الوطني والأجنبي دون تمييز والدخول في الشراكة مع الأجانب . كما يندرج ضمن هذا الإطار إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات وحق المتعاملين الأجانب في تحويل الأرباح .

وهذه التدابير كلها تهدف إلى في النهاية إلى تشجيع القطاع الخاص والانفتاح عليه قصد المساهمة ، بل ولعب الدور الهام في الاستثمار وبالتالي قيادة عملية التنمية والإنعاش الاقتصادي.وغني عن البيان أن الآليات التي اتخذت للتجديد الخوصصة عجزت عن تحقيق الهدف المسطر بما في ذلك مجلس مساهمات الدولة ، حيث مازالت العملية تسير ببطء شديد ، ورغم هذا انتقدها رئيس الجمهورية رافضا بيع المؤسسات العمومية الاقتصادية بالجملة وبالسعر الرمزي .

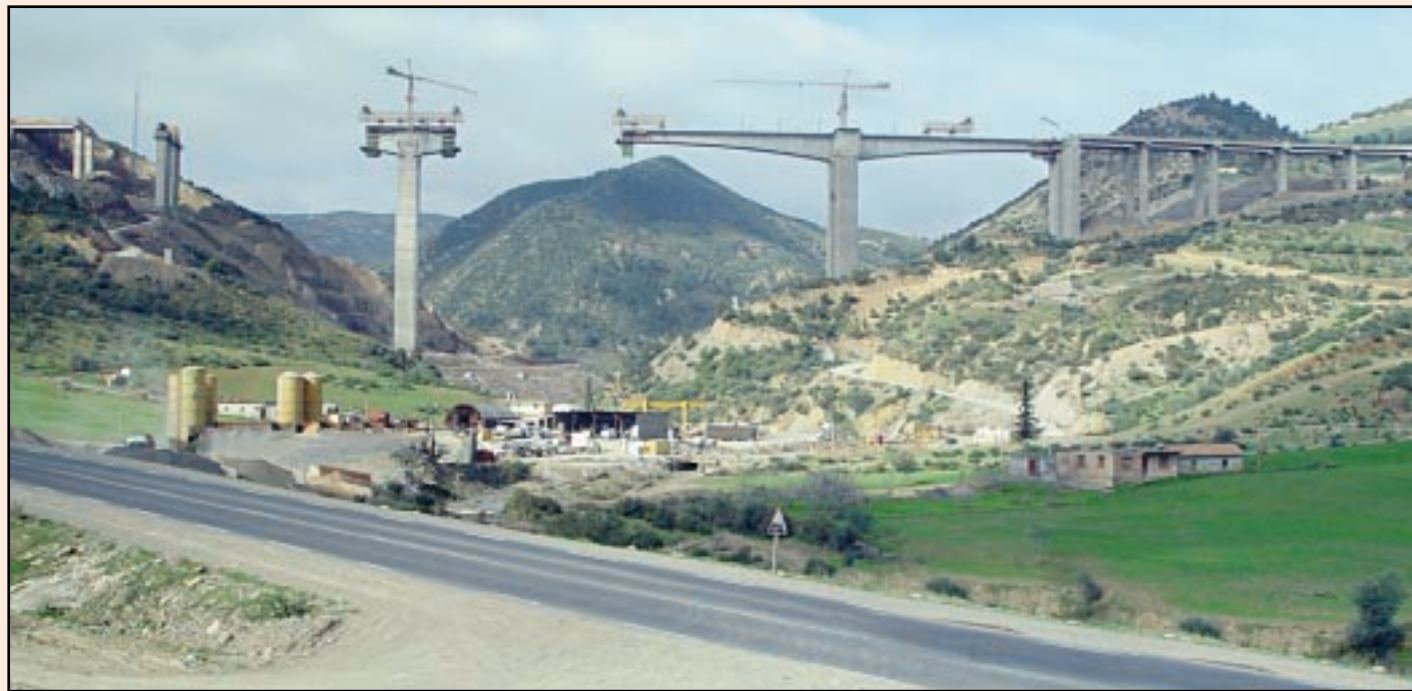
وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات المتخذة في أوت 1995 المتعلقة بالخوصصة وقرارات إلغاء الاحتكار على التجارة الخارجية في فيفري 1991 وحرية التجارة الخارجية في جانفي 1995 وترقية الاستثمار في أكتوبر 1993 لم تكن كافية لإنجاح مسار الخوصصة . ويعتبر تطبيق سياسة الخوصصة ضروريا للتكيف مع التحولات الدولية ، من جهة ، و تنفيذ التزامات الجزائر الناتجة عن الاتفاقيات المبرمة ، كما هو الحال بالنسبة إلى الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وغيرهما .

شروط النجاح

يتطلب نجاح الخوصصة توفر أربعة شروط - على الأقل - يتمثل الشرط الأول في الالتزام الصارم والواضح للدولة بإزاء برنامج الخوصصة ، أما الثاني فيتمثل في تحديد الأهداف المنتظرة من هذه السياسة على المدى القصير والطويل ، إضافة إلى ذلك ، يجب أن تتم العملية بكل شفافية ووضوح لكون الشفافية تسمح بتجنب كل الأخطار التي تضر المؤسسات والأموال العامة ، كالبيع بأسعار زهيدة ، كما تضمن السير الحسن لعمليات الخوصصة . وتكمن الشفافية خاصة في وجود معلومات كافية عن الصفقات العمومية ، وأن تكون هذه المعلومات موضوعية وصحيحة وفي متناول الجميع . أما الشرط الرابع فيتمثل في التوقيت ، أي متى تجب الخوصصة ؟ ذلك أن التوقيت الخاصة بعملية نقل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص مهمة . فالعملية الطويلة جدا قد تجعل الخوصصة تحيد عن هدفها المسطر ، كما أن العملية السريعة جدا قد تعرقل ذلك . ويبدو من خلال النتائج المحصل عليها ، أن الجزائر طبقت الخوصصة السريعة ، وهذا ما أدى إلى

عرقلة العملية مما يستدعي المراجعة أو إعادة النظر ، مثلما أُلح على ذلك رئيس الجمهورية ، السيد عبد العزيز بوتفليقة ، وهو ما يعني تصحيح مسار الإصلاحات ، بصورة عامة والخوصصة ، بوجه عام .





منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملك الخاصة للدولة:

استقرار الاستثمار . . والحفاظ على أراضي الدولة

إصدار أعضاء مجلس الأمة
يوم الأربعاء 29 أكتوبر
2008 على الأمر الإحد
لشروط وكيفية منح
الامتياز على الأراضي
التابعة للأملك الخاصة
للدولة والموجهة لإنجاز
مشاريع استثمارية .

أوضح وزير المالية السيد كريم جودي، خلال عرضه للأمر المحدد لشروط وكيفية منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، أن التدابير التي أتى بها الأمر رقم 06-11 والمتمثلة في منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملك الخاصة للدولة لمدة 20 عشرين سنة قابلة للتجديد، وكذا قابلية تحويل الامتياز إلى تنازل من شأنها استهلاك الحافطة العقارية للدولة وخلق المضاربة بشأنها.

كما أوضح أن تحديد مدة الامتياز بين ثلاثة وثلاثين سنة قابلة للتجديد كحد أدنى وتسعين و99 سنة كحد أقصى، ستساهم في ضمان استقرار الاستثمارات والحفاظ على الأراضي، لاسيما وأنها مورد غير متجدد ضمن أملاك الدولة وتأمينها بالتحصيل الدائم للأتاوى مقابل منح حق الامتياز. وفي نفس الشأن أكد أن إعفاء المستثمرين من رصد المبالغ اللازمة لتملك الأراضي سيسمح لهم بتوظيفها في تطوير استثماراتهم، مع العلم أنه بإمكانهم التصرف سواء في ملكية البنائيات التي أنجزوها وفي الحق العيني العقاري المخول على الأرضية.

مضيفاً أن الأحكام الجديدة تتمحور أساساً حول مايلي:

- تحديد الأراضي التابعة للأملك الخاصة بالدولة والموجهة لاستيعاب المشاريع الاستثمارية التي يمنح بشأنها الامتياز.

- تطبيق صيغة الامتياز على استغلال الأصول العقارية المتبقية أو الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

- عدم إمكانية تحويل الامتياز على الأراضي التابعة للأملك الخاصة للدولة أو الامتياز عن الأصول العقارية التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية إلى تنازل.

- تحديد مدة الامتياز بـ 33 سنة كحد أدنى تكون قابلة للتجديد بـ 99 سنة كحد أقصى

- ضبط كيفية منح الامتياز وهي إما بصيغة المزداد العلني وإما بصيغة التراضي.

- تحديد الامتيازات التي يخولها الحق في الامتياز والمتمثلة في حصول المستثمر على رخصة البناء وإمكانية عقده لرهن رسمي على الحق العيني العقاري للحصول على التمويلات البنكية الضرورية لإنجاز المشروع الاستثماري.

- سن الجزاءات المترتبة عن إخلاء صاحب الامتياز بالالتزامات المفروضة عليه بموجب القوانين النافذة أو تلك التي يتضمنها دفتر الأعباء المرفق بعقد الامتياز.

- تكريس ملكية البنائيات المنجزة من طرف المستثمر على الأرض - محل الامتياز- وجوبا بعقد موثق.

- إمكانية التنازل عن ملكية البنائيات وعن حق

العيني العقاري المترتب عن الامتياز بمجرد الإنجاز الفعلي للمشروع الاستثماري وبعد المعاينة الفعلية لانطلاق النشاط.

نص القانون

تضمن نص الأمر رقم 08-04 المحدد لشروط وكيفية منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية على 16 مادة جاءت أحكامها لتكثيف الإطار القانوني المتعلق بشروط وكيفية منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، يستثنى منها:

- الأراضي الفلاحية

- القطع الأرضية المتواجدة داخل المساحات المنجمية

- القطع الأرضية المتواجدة داخل مساحات البحث عن المحروقات واستغلالها ومساحات حماية المنشآت الكهربائية والغازية،

- القطع الأرضية الموجهة للترقية العقارية المستفيدة من إعانة الدولة

- القطع الأرضية المتواجدة داخل مساحات المواقع الأثرية والثقافية .

وحسب المادة 4 من نص الأمر تكون الأراضي التابعة للأملك الدولة الموجهة لاستقبال مشاريع استثمارية محل منح امتياز لمدة أدناها ثلاثة وثلاثون سنة قابلة للتجديد وأقصاها تسع وتسعون سنة.

ويرخص هذا الامتياز عن طريق المزاد العلني عبر:

- قرار من الوزير المكلف بالسياحة عندما تكون القطعة الأرضية المعنية تابعة للعقار السياحي القابل للبناء وباقتراح من الهيئة المكلفة بالعقار السياحي .

- قرار من الوزير المكلف بالصناعة وترقية الاستثمارات عندما تكون القطعة الأرضية المعنية تابعة لهيئات عمومية مكلفة بالضبط والوساطة العقارية.

- قرار من الوزير المكلف بتهيئة الإقليم عندما تكون القطعة الأرضية المعنية تابعة لمحيط مدينة جديدة وباقتراح من الهيئة المكلفة بتسييرها وذلك طبقاً لمخطط تهيئة المدينة الجديدة .

- قرار من الوالي المختص إقليمياً وباقتراح من لجنة يحدد تنظيمها وتشكيلها وتسييرها .

كما يرخص منح الامتياز بالتراضي من قبل مجلس الوزراء وباقتراح من المجلس الوطني للاستثمار للمشاريع الاستثمارية التي :

- يكون لها طابع الأولوية والأهمية الوطنية

- تشارك في تلبية الطلب الوطني على السكن

- محدثة بقوة لمناصب الشغل أو القيمة المضافة

- تساهم في تنمية المناطق المحرومة أو المعزولة

انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

أوضح وزير المالية السيد كريم جودي، خلال رده على انشغالات واستفسارات أعضاء مجلس الأمة أن الأثر الرجعي للأمر رقم 08-04 ليس له أي تأثير لأن هذه الامتيازات التي منحت قبل صدور هذا الأمر تبقى خاضعة للتنظيم الذي كان سارياً المفعول أثناء منحها .

أما بشأن إخلال صاحب الامتيازات بالالتزامات المفروضة عليه أكد الوزير أن دفتر الشروط يتضمن بنود وشروط الامتيازات منها على وجه الخصوص وصف المشروع الاستثماري وأجل إنجازه وكذا حقوق والتزامات المستفيد من الامتياز. وفي حالة إخلال المستفيد بهذه البنود تتخذ مصالح إدارة أملاك الدولة لدى الجهات القضائية المختصة الإجراءات الضرورية من أجل إسقاط حق الامتياز.

.. من أجل تشجيع الاستثمار والتنمية المستدامة

بعد استماعها لعرض الوزير ورده على استفسارات وانشغالات أعضاء المجلس حول نص القانون أكدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية أن النص جاء متماشياً مع التوجهات في مجال تشجيع الاستثمار والتنمية المستدامة وإضفاء المزيد من الشفافية حول منح الامتياز للأراضي التابعة للأملك الخاصة للدولة والمحافظة عليها وحمايتها من التلاعبات والمضاربة .

البرلمان يقر تعديلا في القانون العضوي



صادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع الأمر رقم 03-08 المعدل للقانون رقم 01-01 والمتعلق بعضو البرلمان في الجلسة العلنية التي ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.



أن هذا التعديل يأتي في سياق التعديلات التي طرأت على السياسة الوطنية للأجور، والتي أقرها السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية لصالح مستخدمي الوظيفة العمومية والإطارات السامية في الدولة تعريزا لمكانة الموظف، وتفعيلا لدوره الحيوي في تحقيق التنمية، وتدعيما لقدرة على مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العالم.

وأن هذا الأمر جاء لتسوية وضعية عالقة خاصة بتعويض أعضاء البرلمان بما يتماشى وسلم الأجور المعدل، باعتبار عضو البرلمان إطارا ساميا في الدولة الجزائرية، يسري عليه ما يسري على إطاراتها.

لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان لمجلس الأمة استمعت إلى السيد محمود خوذري، وزير العلاقات مع البرلمان، ممثل الحكومة يوم الاثنين 22 سبتمبر 2008 والذي قدم النص مستعرضا أسباب اقتراحه وموضحا أن الأمر محل الدراسة قد عدل الفقرة الأولى من المادة 19 من القانون رقم 01-01 والمتعلق بعضو البرلمان وذلك برفع النقطة الاستدلالية التي يتحدد بموجبها مبلغ التعويض الأساسية الشهرية لعضو البرلمان من 5438 إلى 15505 نقطة خاضعة للاقتطاعات القانونية مع سريان مفعول الإجراء بأثر رجعي ابتداء من أول جانفي 2008.

وقد خلصت اللجنة بعد المناقشة وتبادل الآراء بين أعضائها إلى ما يلي:

على اثر تعيينهم ضمن الثلث الرئاسي: انضموا إلى أسرة المجلس

عقد مجلس الأمة يوم الأحد 02 نوفمبر 2008 جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة وخصصت لإثبات عضوية 7 أعضاء جدد تم تعيينهم ضمن الثلث الرئاسي لمجلس الأمة.

وبعد تلاوة التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون القانونية والإدارية لمجلس الأمة قام السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس بتقديم الأعضاء الجدد المعيّنين وهم السيدة والسادة:



محمّد ألكلي بن يونس



زكرياء محمد



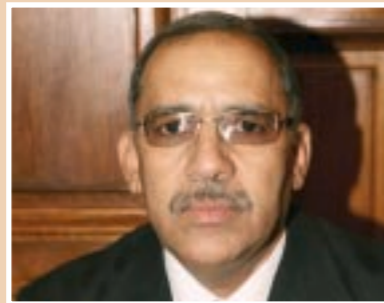
فوزية بن باديس



عبد القادر شنيني



محمد بن طبة



عبد الكريم قريشي



عبد القادر بن سالم

عضو مجلس الأمة
الدكتور بوزيد لزهارى
في لجنة حقوق الإنسان

انتخب الدكتور لزهارى بوزيد، عضو مجلس الأمة عن الثلث الرئاسي بلجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة خلال الاجتماع الـ 27 للدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وقد جرى انتخاب الدكتور بوزيد لزهارى ضمن 9 أعضاء في لجنة حقوق الإنسان من بين 15 مترشح خلال الدور الأول لعهدية تدوم أربع سنوات (2009-2012) ابتداء من الفاتح جانفي.

متحصل على دكتوراه في القانون الدولي وماجستير في القانون الدولي العام، يُعد الدكتور لزهارى بوزيد أكاديميا بارزا في القانون الدولي بجامعة قسنطينة. ساهم من خلال إصداراته في الترويج لمعايير الدفاع عن حقوق الإنسان والأليات الواردة في الأدوات الدولية في مجال حقوق الإنسان، وهو عضو في مجلس الأمة منذ 1998 وبفضل خبرته في مجال القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدستوري شغل عدة مناصب في مختلف لجان مجلس الأمة ومنها على الخصوص رئاسة الشؤون الاقتصادية والمالية.

ويعكس انتخاب الدكتور لزهارى بوزيد في لجنة حقوق الإنسان المصادقية التي تحظى بها الجزائر على الساحة الدولية واعترافا لمساهماتها في أشغال الأمم المتحدة. وللتذكير تعد لجنة حقوق الإنسان وتدرس اللجنة المكونة من 18 عضوا منتخبا من قبل الدول الأطراف في العهد التقارير الدورية التي تعرضها عليها الدول الأطراف كل سنتين حول تنفيذ أحكام العهد التي ترمي إلى ترقية وحماية الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين.

الأسئلة الشفوية «النبش» في الملفات . . يفت الإنتباه

عقد مجلس الأمة جلسة علنية يوم الخميس 09 أكتوبر 2008، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، وحضور السادة: وزير الصناعة وترقية الاستثمارات، وزير النقل، وزير التربية الوطنية، وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وزير العلاقات مع البرلمان .

وقد خصصت هذه الجلسة لتوجيه مجموعة من الأسئلة الشفوية إلى أعضاء الحكومة:

تنصيب المجالس القضائية الجديدة يتطلب توفير الكفاءات القضائية



عن طريق قضاة ذوي تجربة وكفاءة.

كما أكد أيضا أن مبدأ تقريب العدالة من المواطن وهو جوهر إصلاح العدالة مجسد في الواقع بولاية الوادي من خلال خمس محاكم في عاصمة الولاية والمغير وقمار وجامعة ودبيلة.

وأوضح أن وتيرة الفصل استئناف الأحكام الصادرة في هذه المحاكم أمام مجلس قضاء بسكرة تسير بصفة جيدة بدون وجود أي قضية كانت طبيعتها يعود تاريخها إلى سنة 2007 لم يفصل فيها بعد.

وأضاف السيد بلعيز أن تلبية حاجيات المواطنين لشهادة الجنسية وصحفية السوابق القضائية وتنفيذ الأحكام وكل ما يحتاجونه من خدمات قضائية كلها متوفرة على مستوى المحاكم بسهولة، وفي نفس السياق أوضح أنه إذا كانت الدولة قد استطاعت في ظرف قياسي توفير الوسائل المادية والهيكلية للاحتضان الجهات القضائية فليس باستطاعتها مهما بلغ حرصها أن تختزل الزمن في إيجاد قضاة أكفاء بدرجة مستشار أو رئيس غرفة للعمل بالجهات القضائية وسد التراكم في نقص عدد القضاة القائم عبر مراحل فارطة.

وأشار في هذا الصدد أن سبب نقص القضاة يعود إلى عدم مسايرة العدالة في مجال توفير الموارد البشرية للنمو الديمغرافي والتقسيم الإداري والتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد خلال مراحل طويلة ماضية. مضيفا في الخبير أن بعض المجالس القضائية التي تشتغل بشكل عادي لن تنصب بها المحاكم الإدارية بعد.

المتبقية بما فيها الوادي وفق أولوية تراعى فيها عدة مسائل تدرج ضمن ترقية العمل القضائي منها حجم القضايا والكثافة السكانية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والموقع الجغرافي.

وقال نفس المتحدث أن ترتيب الأولوية يكون وفق منطلق المدلول الحقيقي والصحيح لفكرة تقريب العدالة من المواطن الذي لا يعني التقريب الجغرافي ولا تحقيق عدالة جوارية قوامها القطب الجغرافي بقدر ما يعنى الشروط الجديدة والضرورية التي تسمح بتحقيق عدالة حقة جديرة بصون الحقوق والحريات وضمان الحفاظ على أموال الناس وأعراضهم.

واعتبر السيد بلعيز أن مدلول تقريب المواطن من العدالة لا يتأتى إلا بتوفر قضاة أكفاء متدربين ومتكويين مشيرا إلى أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بعد مرور مدة زمنية لاكتساب الحنكة التي تعد الشرط الأساسي الذي لا مناص منه لتحقيق العدل

إن طلب تنصيب المجالس القضائية الجديدة طلب مشروع حسب الوزير الذي أكد أن ذلك يتم شريطة ضمان عدالة كفو تراعى الحقوق والحريات وتحافظ عليها لان القاضي برتبة رئيس غرفة مستشار يجب أن يكون في مستوى الكفاءة المطلوبة للعمل بالمجلس القضائي كدرجة ثانية للقاضي والاستئناف المنوط بها لرقابة والأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى

واعتبر الوزير في هذا الشأن أن الفصل في القضايا الجنائية والإدارية لا يعد من العمل الجاد ولا يمت إلى الإصلاح في شيء ما لم يتم

الحكومة تدرس إمكانية تأسيس شركات عمومية كبرى في نشاطات صناعية مختلفة



وجه كل من السيد عبد الله صدراتي والسيد لزهارى بوزيد والسيد مسعود عميار أعضاء بمجلس الأمة ثلاث أسئلة شفوية إلى السيد حميد طمار، وزير الصناعة وترقية الاستثمارات تحورت حول دعم المؤسسات العمومية للاقتصاد الوطني والاستفادة من العقار الصناعي والاستفادة من الادخار في الاستثمار. أبرز السيد تمار، وزير الصناعة وترقية الاستثمارات خلال رده على سؤال السيد عبد الله صدراتي، عضو مجلس الأمة، الدور الكبير الذي يلعبه الادخار في تنمية الاقتصاد ودفع نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، وإصفا في سياق متصل، حجم الادخار الوطني بالمرتفع، حيث أنه بلغ نسبة 57% من الناتج الداخلي الخام.

واشترط الوزير، رهان تفعيل الادخار في الاقتصاد بإعطاء أهمية أكبر لسوق رؤوس الأموال التي تضم البورصة والمؤسسات المتخصصة في الرهن العقاري.

وأفاد السيد حميد طمار أن مسار الخوصصة منذ سنة 2003 إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2008، أسفر عن 447 عملية خوصصة، تم فيها تحصيل نحو 137 مليار دينار، كمداخيل التنازل عن المؤسسات والمساهمات، مقدمة في رأس المال بلغت 34 مليار دينار، كاشفا أن الحكومة بصدد دراسة إمكانية إنشاء مؤسسات عمومية كبرى لترقية وإعادة بعث الاستثمار العمومي في الصناعة.

وأكد نفس المتحدث، غياب سوق مالي متكامل وعميق في الجزائر، واقترح لترقية هذه الأخيرة العمل بهدف تطوير أكبر لسوق الرهن العقاري، ووجود بورصة فاعلة في الحياة الاقتصادية.

واعترف السيد الوزير في هذا المقام بقلّة المؤسسات التي تتداول عليها ورغم قلة الأسهم، وقف على كثرة السندات، وكشف الوزير عن عزم الدولة على فتح رأس مال الشركات الكبرى فيما يتعلق بهيئات الحجز والادخار، مضيفا في ذات المقام أنه من المنتظر أن يتم تأسيس بنك تنمية وبنك استثمار أعمال إلى جانب العمل على ترقية البنوك المالية وإنشاء شركات تابعة للبنوك التجارية، لكنها متخصصة في نشاطات ترقية رؤوس الأموال ووقف المسؤول الأول على قطاع الصناعة والاستثمار، على عدم وجود عائق

للقدرة الاقتصادية والمزايا التي توفرها عدة قطاعات في إطار ما يلح عليه اقتصاد السوق.

واستعرض الوزير، سلسلة من قطاعات النشاط الصناعي التي تتمتع فيها الجزائر بقوة التنافسية إلى جانب تضمنها عدة أوراق رابحة أخرى، خاصة في قطاع البتروكيمياويات والمخصلات والأنسجة الصناعية، بالإضافة إلى الصناعة الميكانيكية والحديد والصلب وصناعة الإسمنت والمواد الصيدلانية.

وتحدث السيد طمار عن قيام وزارته بدراسة الخطط والبرامج المتبعة في عدة دول نامية ذات الخصوصيات والتجارب القريبة من الهيكل الاقتصادي الجزائري، ومنها تونس ومصر والسعودية وفنزويلا وتركيا.

وأقرّ الوزير أن الإطار القانوني الجديد للعقار الاقتصادي في الجزائر سمح بوقف ظاهرة الاحتفاظ بالعقار لأغراض المضاربة والقضاء على مشكل تكديس الأصول العقارية لدى المؤسسات العمومية.

ونفى السيد طمار وجود مشكلة ندرة العقار، مضيفا أن العقار الصناعي لم يعد يشكل عائقا أمام تطوير المشاريع الاستثمارية الصناعية.

وأوضح الوزير - بخصوص الصعوبات التي كانت تواجهه في السابق حاملي المشاريع من المستثمرين الجزائريين والأجانب في الحصول على الأوعية العقارية في المناطق الصناعية، مناطق النشاط - أنها كانت ناجمة عن غياب التنظيم والضبط والمسح الشامل للأراضي، ولا يتعلق الأمر بوفرة الأصول العقارية.

وأثنى الرجل الأول في قطاع الصناعة، على الدور الذي تلعبه وكالة الضبط العقاري التي تنشط منذ مطلع العام الجاري، حيث تتركز نشاطاتها أساسا على تسويق الأصول العقارية المتبقية أو الفائضة وغير المستغلة المتوفرة لدى المؤسسات العمومية بالشفافية المطلوبة من خلال توفير قاعدة معلومات خاصة بالأصول العقارية للمستثمرين المحتملين عبر شبكة الانترنت.

وما تجدر إليه الإشارة، انه من بين المهام الموكلة لهذه الهيئة العمومية الواقعة تحت وصاية وزارته، القيام بدور المرقي العقاري وإنجاز دراسات وإعداد جدول لأسعار العقار الصناعي وذلك عبر كامل التراب الوطني، أي عبر 10 مديريات، فضلا عن متابعة تجسيد المشاريع الاستثمارية.

وقال السيد طمار أن الموافقة على منح العقارات للمستثمرين المعنيين بنظم التراضي، يتم بعد دراسة وقبول المجلس الوطني للاستثمار، ثم موافقة مجلس الحكومة، وهذا لفائدة 28 مشروعا من بينها مشاريع مجمع إعمار (الإماراتي) للسباحة والبناء ومصنع الألمنيوم ببني صاف.

وأكد الوزير، في نفس السياق، أن شركة صينية متخصصة في صناعة السيارات ومعنية بنظام التراضي في الحصول على العقار الصناعي يجري التفاوض معها لإقامة مشروع تركيب السيارات بالجزائر.

توسيع شبكة المترو ..والسكك الحديدية

أكد وزير النقل السيد عمار تو أن الوزارة تعتزم إطلاق مشروع جديد لمد خط مترو تكميلي بين البريد المركزي وساحة الشهداء ومنها إلى غاية دالي إبراهيم والشراقة مروراً بباب الوادي .

موضحاً في نفس السياق أن مترو العاصمة - ردا على سؤال السيد عساس عضو مجلس الأمة - يُعد بمثابة أحسن صيغة وذلك أمام استحالة مد خط من ساحة الشهداء إلى غرب العاصمة عبر الطريق الساحلي نظراً للمعطيات الطبوغرافية والكثافة العمرانية.

مضيفاً أنه ستنتقل عدد من الدراسات لتوسيع الشبكة الحالية للمترو بين عين النعجة إلى براقي ومن الحراش إلى باب الزوار مؤكداً أن توسيع شبكة المترو للربط بين كل من حي البدر (باش جراح) وعين النعجة على مسافة 5 كلم تمت الدراسات التقنية بشأنها في انتظار إدراجها ضمن قانون المالية التكميلي للسنة المقبلة .

مؤكداً أن الخط الأول للمترو الذي يربط البريد المركزي بحي البدر سيساهم في تعزيز النقل الجماعي خاصة وأنه يخص أكبر أحياء العاصمة من حيث الكثافة السكانية .

مشيراً في نفس السياق إلى أن البناية المخصصة لقيادة الألي لشبكة المترو والكائنة بحي العناصر ستستلم نهائياً في شهر جانفي من العام الداخل على أقصى تقدير وهذا قبل انطلاق التجارب الأولى لعربات المترو التي ستتم قبل شهر مارس من سنة 2009.

أما فيما يخص آفاق توسيع شبكة النقل بالسكك الحديدية وردا على سؤال السيد كمال بوناح فقد أكد الوزير أن عملية وضع السكك المزودة قد تمت نهائياً فيما تعرف الأشغال النهائية على المستوى المحطات العشرة نسبة التقدم جد معتبرة .



70 بالمئة نسبة التمدرس في الطور التحضيري

أكد وزير التربية الوطنية السيد بو بكر بن بوزيد أن نسبة تمدرس التلاميذ في مرحلة التعليم التحضيري قد بلغت خلال الدخول المدرسي (2008-2009) 70 بالمئة أي ما يعني استقبال أكثر من 430 تلميذ ردا على سؤال السيد مسعود بدو حان، نيابة عن السيد مسعود عميار عضو مجلس الأمة، حول التعليم التحضيري وتوفير الإمكانيات له؟

موضحاً أن نسبة التمدرس في التعليم التحضيري تزداد عاماً بعد آخر، مؤكداً أن الحكومة عازمة على تكريس مثل هذا النوع من التعليم وتعميمه تدريجياً. ولأن التعليم التحضيري يحتاج إلى إمكانيات كبيرة يستدعي تدخل القطاع العمومي في المناطق البعيدة والفقيرة وذلك بغرض إعطاء الفرصة لكافة أبناء الوطن وتعميم التعليم التحضيري بصفة عادلة فيما بينهم جميعاً.

وبخصوص عملية تأطير هؤلاء التلاميذ ذكر الوزير أن الأقسام التحضيرية تم دعمها بـ 14 ألف أستاذ تم تكوينهم لمدة ثمانية أشهر خصيصاً لمثل هذا التعليم .



15 مركزاً مرجعياً عبر القطر للتكفل بعلاج السرطان

سنة من تطبيق الإصلاحات أي في سنة 2009 ، أما فيما يتعلق بتوفير العلاج وحق المواطن في الصحة وتخفيف العبء على المراكز الإستشفائية والمؤسسات الجامعية الكبرى، أوضح الوزير بأن الخريطة الصحية الجديدة تقرب الصحة من المواطن من خلال تهيئة قاعات العلاج التي تظل العديد منها مغلقاً لفترة طويلة .

مضيفاً في نفس السياق أن قاعات العلاج سواء المفتوحة أو التي سيتم فتحها لا بد أن تتوفر على جميع التجهيزات الضرورية لضمان العلاج القاعدي الجوارى مؤكداً على ضرورة فتحها 24 ساعة على 24 ساعة .

معلناً في السياق نفسه أنه سيتم فتح 19 قاعة علاج جديدة بالجزائر العاصمة تضاف إلى 124 قاعة قديمة ستلقى تعليمات من الوزارة لفتحها خلال 24 ساعة .

كما أكد الوزير أن وزارته ستعمل على إعادة بعث وتنشيط مصالح المساعدة الطبية الإستعجالية

أكد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السيد السعيد بركات أن الدولة بصدد إنجاز 15 مركزاً مرجعياً للتكفل بعلاج السرطان وذلك خلال رده على سؤال السيد بلعباس بلعباس عضو مجلس الأمة حول مرض السرطان في ولاية الجلفة.

مضيفاً أن المراكز الجديدة ستضاف إلى 168 مصلحة على مستوى المستشفيات العامة تتكفل كلها بأنواع السرطان المنتشرة بالجزائر وبالنسبة للعلاج الكيميائي وتنقل المرضى إلى المستشفيات الكبرى للوطن لإجراء هذا العلاج طمأن السيد بركات المصابين بضمأن مرافقتهم بأطباء عامين لمدة 24 ساعة حتى يتفادون مشاققة الانتظار، وأنه سيتم تكوين 5 أطباء عامين على مستوى المراكز الصحية بكل الدوائر والولايات تسند لهم هذه المهمة ، إلى جانب تخصيص الدولة لغللاف مالي استعجالي للتكفل بأنواع السرطان.



على المستوى الوطني للتكفل الجيد بصحة المواطن. وستعمل على إعادة النظر في التنظيم القديم لمختلف البرامج الصحية الجوارية وفق توزيع جغرافي عادل يواكب جميع التحولات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الوبائية التي تعرفها البلاد.

مؤكداً في الأخير أن الإصلاحات الجديدة ستساهم في تفادي تدني الخدمات حيث ستقوم كل مؤسسة بمهمتها ابتداء من قاعة العلاج مروراً بالمؤسسة العمومية للعلاج الجوارى إلى المؤسسة الإستشفائية المتخصصة إلى غاية المراكز الإستشفائية الجامعية التي تتدخل في الأخير لعلاج الأمراض الثقيلة.

معلناً أن الوزارة وضعت برنامجاً وطنياً لمكافحة السرطان وتعمل على تكوين الأطباء والسلك شبه الطبي وتعزيز الوقاية والكشف المبكر للمرض .

وقد نفى الوزير من أن يكون المفاعل النووي المتواجد بالولاية هو المسبب للسرطان ، حيث أكد أن عدد الحالات المسجلة بالولاية المذكورة لا تبتعد عن الحالات المسجلة على المستوى الوطني حيث تم تسجيل 60 حالة بولاية الجلفة لكل 100 ألف ساكن، في حين يصل المعدل الوطني إلى 94 حالة لكل 100 ألف ساكن .

أما فيما يخص سؤال السيد عبد الله بن التومي عضو مجلس الأمة ، والمتعلق بتوزيع مؤسسات الصحة الجوارية عبر الولايات، أكد الوزير أن إدارته لا يمكنها القيام بهذا العمل إلا بعد مرور

أما عن سؤال السيد علي قدور دواجي عضو مجلس الأمة والمتعلق بتنفيذ العقود مع أساتذة التعليم الثانوي، أكد وزير التربية الوطنية أن قطاعه لن يتخلى أبداً عن هؤلاء الأساتذة وبأنه يحترم العقود المبرمة معهم، مضيفاً بأن على هؤلاء التحلي بالصبر .

مضيفاً أن الحل أولاً وأخيراً يكمن في تكوين هؤلاء الأساتذة في إطار برنامج قطاعي بمقتضى الإصلاحات المدمجة على نظام التربية والتعليم في الجزائر.

كما تحدث الوزير في نفس السياق عن حيثيات هذا البرنامج ، حيث ذكر بأن أكثر من 90 بالمائة من معلمي وأساتذة الطورين الابتدائي والمتوسط سيتحصلون على شهادة الليسانس من خلال صبغة التكوين الأكاديمي الذي باشرت به الوزارة سنة 2005 والذي سيمس 214 ألف أستاذ وسيخرجون بالشهادة كلهم مع آفاق سنة 2015.

أمامكم ، أيتها السيدات أيها السادة ، رؤساء المؤسسات الجزائرية ، أود أن أسجل شهادة مستحقة لصالح جمهورية بولونيا ولديناميكية مؤسساتها ح الأمر الذي جعل من هذا البلد الصديق دولة أساسية في القارة الأوروبية ...

وإن كل هذه العوامل الجديرة بالذكر لا تنسينا بأن الجزائر وبولونيا يعدان اليوم شريكين في إطار المسار الأورو-متوسطي. فإبرام الجزائر لعقد الشراكة ، وانضمام بولونيا إلى الاتحاد الأوروبي ، جعل من البلدين ، فعلا ، شريكين سياسيين واقتصاديين أساسيين في مشروع طموح يرمي إلى خلق فضاء أوروبي-متوسطي مشترك يرمي إلى تشييد سرح السلام والأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي في صالح البلدين .

وإننا في الجزائر ندرج هذه التظاهرة التي من شأنها إعادة ربط الصلة ما بين البلدين من جديد، في التوجه الرامي إلى تطوير علاقاتنا مع بلدكم الصديق سيدي الرئيس ح وليس جديدا القول بأن علاقات البلدين بالماضي كانت جد قوية ومكثفة ومتنوعة.

سأكتفي هنا فقط بالإشارة إلى الموارد الطبيعية والبشرية الثمينة التي تملكها الجزائر ، والتي بواسطتها تتطلع إلى بناء اقتصاد عصري وفعال ومضمون. وهي حقيقة واضحة للعيان. إن الجزائر في موقعها "الجيوستراتيجي" وباعتبارها بلدا تتقاسم مع العديد من دول أوروبا سواحل البحر الأبيض المتوسط ، .. وكونها بلدا اختارتها الطبيعة لتتوسط شمال إفريقيا ، ح الأمر الذي رشحها لأن تستحق بجدارة تسمية البوابة المؤدية إلى إفريقيا جنوب الصحراء.



الجزائر / بولونيا

تحولات اقتصادية متماثلة . . تحفز على تعاون نموذجي

الحضور النوعي والعديدي من رجال الأعمال البولونيين سوف يمكن من دون شك للنظرء الجزائريين من التعرف على تنوع وديناميكية المؤسسات البولونية، سيما الصغيرة والمتوسطة منها. لهذا فإنه لا يساورنا أدنى شك من أن الساهرين على تنظيم هذا المنتدى من الجزائريين سيعملون كالعادة لتوفير كافة شروط نجاح هذا اللقاء بما من شأنه تعزيز التعاون ما بين بلدينا ...

وتوجه رئيس مجلس الأمة إلى المنتدى بكلمة هامة جاء فيها :

«ضيوفنا البولونيين الكرام ، تتوفر الجزائر اليوم، أكثر من أمس ، على فرص متعددة للتعاون كون الجزائر تعد حقا ورشة كبيرة تتسع مجالات نشاطها كل الميادين التي تؤمن خطوط قيام شراكة ناجحة ما بين البلدين ، وبما من شأنه الدفع بعجلة التنمية في الجزائر من جهة ، وتمكن المؤسسات البولونية من توسيع إطار نشاطها خارج بولونيا من جهة ثانية ...

تعرف الجزائر منذ أكثر من عشرية نمواً مستداماً واستقراراً اقتصادياً واضحاً ، وهي في ذلك استطاعت أن تحقق التحكم الجيد في آثار التضخم وتحد من عجز الميزانية وتقلص (بل أقول) أن تتخلص من المديونية الخارجية ، وتنظم آليات تجارتها الخارجية ، وبالوقت ذاته عملت بتبصر وحكمة كبيرين لتعزيز مخزونها النقدي ... وباختصار : نقول نتيجة كل هذا فإن

الوفدان باشرا برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس و رئيس مجلس الشيوخ البولوني السيد Bogdan Borusewicz ، في نفس اليوم وقد تمحورت حول سبل تدعيم العلاقات الثنائية الجزائرية البولونية والتي عرفت بعض الفتور في التسعينات وبدأت تعرف حيوية جديدة في السنوات الأخيرة خاصة في المجال البرلماني. وأكد الطرفان خلال هذا اللقاء على ضرورة إعطاء دفع جديد للعلاقات الثنائية وإعطاء للبعد البرلماني بعدا اقتصاديا خاصة وأن الجزائر وبولونيا تعرفان نموا متزايدا ومجالات التعاون واسعة ومتعددة وهذا ما يبرر مرافقة الوفد البرلماني البولوني بـ 30 متعاملا اقتصاديا من رجال المال والأعمال والصناعة الذين يشاركون في المنتدى الاقتصادي البولوني.

كما تم خلال هذه المحادثات التطرق إلى عدد من القضايا التي تهم منطقة البحر الأبيض المتوسط والشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر خاصة وأن بولونيا عضو حيوي في مجموعة الاتحاد الأوروبي.

منتدى للتعاون الاقتصادي

رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، خلال افتتاحه للمنتدى الاقتصادي البولوني المنعقد يوم الاثنين 03 نوفمبر 2008 بجنان الميثاق والذي شارك فيه 30 متعاملا اقتصاديا من رجال المال والأعمال والصناعة في بولونيا ورجال أعمال جزائريين .. ألقى كلمة ترحيبية عد فيها فرص الاستثمار المتاحة مؤكدا أن هذا

بدعوة من السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة شرع بولونيا السيد Bogdan Borusewicz رفقة وفد بولوني هام في زيارة للجزائر ابتداء من 03 نوفمبر 2008 ودامت ثلاثة أيام



رؤية المسيرة تأتي ، فإذن هناك المسيرة تبنى ... مع معلميها ضمن ماسل ملتقى حفيد بنين المليون والمليونيين التي تعميق المثلثات المسلسلية بينهم فضلا عن تفعيلها كالتنظيم الاقتصادي ...

... لكن مهم لنا هنا فلن نأخذ على حاله خبره الأمانة الملتقى ، فلن نأخذ على المبادئ الجانبية للمؤتمرات تبنى متواضعة إذا لم قلنا هو مستوحى للمبادئ والأعمال التي تقيمها الجائز هو بقرينة بلان الاعتك الأخرى ... هذا أن هناك المعلقة تبنى عن الأمانة المعلقة حال مستقيا ذلكت للمليون إذا لم يخلصها هو الأمانة الاقتصادية الاقتصادية الملتقى تاريخ المليون. إننا نعتقد أن لموصال يصعب ألا ينصص رفة تقوية المبادئ كالتنظيم الاقتصادية تبنى أن يتخذ نعت تبنى كالتنظيم الاقتصادية ...

الاعتماد المسلسلية الملتقى ... فلجان جمعك نأخذ من تنوع حولها المليون ... من هذا المليون ...

هذا خبره نأخذ على المليون ...

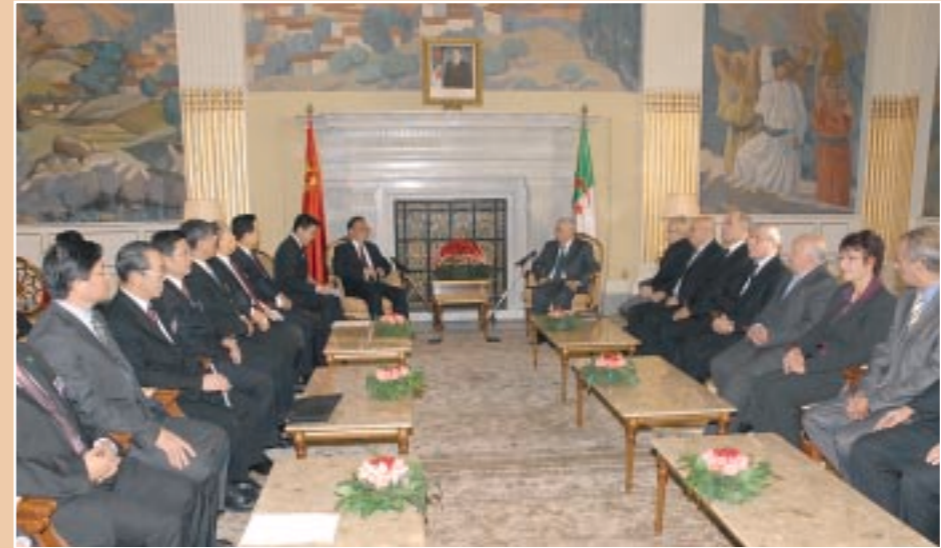
إننا لسعادة ، سيرة الرئيس ، نحن ممثلو ...

رؤية الأخرى تبنى أنهم التمتع ...

ان عملية الملتقى ...

إننا نأخذ على المليون ...

رئيس مجلس الأمة يستقبل رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الشعبي الوطني لجمهورية الصين الشعبية



استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم الأربعاء 05 نوفمبر 2008 ، بمقر مجلس الأمة ، السيد هونغ تشو رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الشعبي الوطني لجمهورية الصين الشعبية.

وكان هذا اللقاء فرصة تم فيها استعراض العلاقات التقليدية الراسخة بين الجزائر والصين والتي ما فتئت تتطور في العديد من المجالات وتعكس عمق وتجذر هذه العلاقات. وقد تم التأكيد على ضرورة أن ترتقى العلاقات البرلمانية إلى مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية المميزة القائمة بين البلدين كما عبر الطرفان على الارتياح لحجم المبادلات التجارية والاقتصادية بين الجزائر والصين معربين عن ضرورة دفع هذا التعاون إلى مستويات أكبر لأن مجالاته وميادينه متعددة خاصة وأن الجزائر أصبحت في السنوات الأخيرة ورشة واسعة للبناء في إطار مخطط تنموي طموح.

مؤكد على ضرورة تعميق التشاور والتنسيق في المحافل الدولية والهيئات البرلمانية.

استقبالات الرئيس

رئيس المجلس الوطني لجمهورية النيجر



جرت يوم الثلاثاء 08 جويلية 2008 بمقر مجلس الأمة ، محادثات جمعت السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة بالسيد عصمان مهامان ، رئيس المجلس الوطني لجمهورية النيجر والوفد المرافق له .

خلال هذا اللقاء تم استعراض مختلف أوجه العلاقات الجزائرية النيجيرية ومجالات العمل الهادفة إلى توطيد العلاقات الثنائية المميزة بين البلدين وضرورة أن يكون للبرلمانيين دور في تكريس وتجسيد مشاريع التنمية الكبرى التي هي في طور الانجاز والتي ستكون عامل حاسم في توطيد هذه العلاقة ونذكر منها سالتريق

كما تم استعراض عدد من القضايا الدولية والجهوية ذات الاهتمام المشترك.

الصحراوي ومشروع أنبوب نقل الغاز من نيجيريا عبر النيجر والجزائر ومشروع وضع خط الألياف البصرية وغيرها.

رئيس المجلس الوطني لجمهورية ناميبيا



واستقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الأحد 20 جويلية 2008 بمقر المجلس ، السيد ثيو بن غريراب (Theo-Ben Gurirab)، رئيس المجلس الوطني لجمهورية ناميبيا والوفد المرافق له .

المحادثات تمحورت خاصة حول سبل بعث وتعزيز التعاون بين المؤسسات البرلمانية الجزائرية والناميبية حتى يكون التكامل مع مختلف مؤسسات البلدين الاقتصادية والتجارية. وتم التأكيد على ضرورة إعطاء البعد البرلماني للعلاقات المميزة القائمة بين الجزائر وناميبيا.

تنسيق المواقف حولها عندما تطرح في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية .

كما كان هذا اللقاء فرصة تم فيها تبادل الرأي حول العديد من القضايا الدولية الراهنة وضرورة

نائب رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وزير المجاهدين



واستقبل يوم الاثنين 20 أكتوبر 2008، السيد حسين دهقان، نائب رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية – وزير المجاهدين .

خلال هذا اللقاء ، تمت الإشارة إلى أهمية مثل هذه اللقاءات بين المسؤولين في الجزائر وإيران ودورها في تعزيز لعلاقات المميزة القائمة بين البلدين خاصة على المستوى السياسي. كما تم التأكيد على أهمية تدعيم الجسور القائمة بين البلدين والشعبين وضرورة العمل على دفعها إلى مستويات أفضل والارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والتجارية إلى مستوى العلاقات السياسية الجيدة بين البلدين.

سفير الولايات المتحدة الأمريكية

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الاثنين 29 سبتمبر 2008 ، السيد David D. Pearce ، سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة كانت فرصة تطرق فيها الجانبان

سفير جمهورية السودان

واستقبل يوم الأربعاء 08 أكتوبر 2008 السيد أحمد حامد الفكي سفير جمهورية السودان الجديد بالجزائر.

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية حيث تم التعبير عن الارتياح المتبادل لتطورها والتأكيد على حرص

سفير جمهورية كوريا

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم السبت 25 أكتوبر 2008 السيد Jung Hai-Ung سفير جمهورية كوريا بالجزائر.

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية و استعرضت التطور الحاصل في حجم ومستوى التعاون القائم بين البلدين خاصة في المجال الاقتصادي..وسجلت طموح البلدين للارتقاء به أكثر، في ظل الديناميكية

استقبالات نواب الرئيس



استقبل السيد بدر الدين سالم، نائب رئيس مجلس الأمة ، يوم الاثنين 13 أكتوبر 2008 السيد جوزيف أوكيلو، وزير الشؤون البرلمانية في جمهورية السودان .

خلال هذا اللقاء تم التعرض إلى سبل تعزيز العلاقات الجزائرية السودانية في شتى المجالات خاصة في الميدان البرلماني.



استقبلت السيدة زهرة ظريف بيطاط ، نائب رئيس مجلس الأمة ، يوم الاثنين 27 أكتوبر 2008 بمقر المجلس ، السيدة Georgia Depaoli منسقة برنامج المعهد الدولي للبحث والتكوين لترقية المرأة التابع للأمم المتحدة.

خلال هذا اللقاء تم التطرق إلى مشاركة المرأة في المسار السياسي لاتخاذ القرار خاصة في الدول المغاربية وتدعيم وتكريس دور ومساهمة المرأة في التنمية الشاملة وهي اهتمامات مشتركة تتقاسمها هيئات ومنظمات الأمم المتحدة وكذا الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

للعلاقات الثنائية وتطورها وتم خلالها تأكيد حرص البلدين على توسيع مجالات التعاون خاصة في المجال الاقتصادي والعلمي وتشجيع التواصل والحوار على المستوى البرلماني.

البلدين للعمل من أجل ترقيتها أكثر بما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين ، كما شملت المحادثات التجربة البرلمانية في البلدين وضرورة تبادل الخبرات وتكاملها في المجال البرلماني وتطرقت لأهمية تنسيق المواقف على الصعيد الإقليمي والدولي.

التي شهدت العلاقات السياسية في السنوات الأخيرة.

فيما يتعلق بالعلاقات البرلمانية تم التطرق إلى أهمية تبادل الزيارات والتجارب وتفعيل التواصل وآليات التعاون عبر دور لجنة الصداقة البرلمانية الجزائرية الكورية.

استقبالات رؤساء اللجان



استقبل السيد صويلح بوجمعة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج لمجلس الأمة، يوم الثلاثاء 28 أكتوبر 2008، وفدا عن المجلس الوطني للجمهورية العربية الصحراوية بقيادة السيد سالم يوسف رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس.

خلال هذا اللقاء تم استعراض واقع علاقات الأخوة والصداقة التي تجمع البلدين والشعبين وسبل إعطائها مزيدا من الدفع على المستوى البرلماني كما أشاد رئيس الوفد الصحراوي بوقوف الجزائر الدائم إلى جانب حق تقرير المصير للشعب الصحراوي طبقا للشريعة الدولية ومقررات ولوائح الأمم المتحدة.

النقل في إفريقيا وهياكله والبحث العلمي



نظمت لجنة النقل بالبرلمان الإفريقي ندوة برلمانية حول النقل وهياكله والبحث العلمي يومي ال 07 وال 08 أكتوبر 2008 وذلك بمشاركة خبراء وطنيين وممثلين عن دوائر وزارية ذات علاقة بقطاع النقل بالإضافة إلى خبراء أفرقة في مجال النقل.

انطلقت الأشغال بكلمة للسيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة ألقاها نيابة عنه السيد حسين داود، نائب رئيس مجلس الأمة.

هذا نصها :

أود في البداية الترحيب بكافة ضيوفنا الكرام المتواجدين معنا اليوم ، وأخص بالتحية أولئك الذين جاءوا للمشاركة في الأيام البرلمانية التي تنظمها "لجنة النقل" التابعة للبرلمان الإفريقي ، والتي تعني بموضوع المنشآت القاعدية للنقل والبحث العلمي.

وإنها لمبادرة طيبة حقا كون هذه الأيام الدراسية ستتولى معالجة موضوع حساس ، مثل موضوع النقل وما يلعبه هذا القطاع من دور مؤثر في تعزيز وتقوية المبادلات ما بين الأفراد والدول وعلى كافة المستويات في قارتنا الإفريقية.

كما أود أيضا بهذه المناسبة تقديم شكري للبرلمان الإفريقي وللجنة الموقرة على اختيارها عقد هذا الاجتماع في الجزائر وفي مجلس الأمة تحديدا.

ونؤمن بمبادرة البرلمان الإفريقي الرامية إلى تفعيل جهود سالنبياد" في مختلف المجالات ، ونعتبرها دليلا صادقا على إرادة البرلمانين الأفارقة للمشاركة في متابعة تنفيذ الإستراتيجية التي تبنتها إفريقيا من أجل تحفيز وإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، و الاندماج الجهوي ، وكذا الانصهار في الاقتصاد العالمي ، من خلال اعتماد "النيباد".

تشاء الأقدار أن ينعقد لقاءكم في ظروف صعبة تتسم بأزمة غذائية عالمية واضطرابات مالية قوية تبنى بأزمة اقتصادية عالمية ، قد تكون لها آثارا سلبية عديدة نظرا لخطورة هشاشة

وضعف ظروف قارتنا. وما من شك أن ضعف القواعد التحتية للنقل يمثل أحد أكبر العوائق التي تمس الاقتصاد الإفريقي. ويوجد هذا الضعف القدرة على الابتكار، وتواضع الموارد البشرية المجندة والوسائل المستثمرة لهذا الشأن.

تمثل القواعد التحتية للنقل العمود الفقري للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاندماج الجهوي والقاري. إلا أن إفريقيا لا تمتلك سوى قواعد تحتية متواضعة ، وقليلة الصيانة ، وغالبا قديمة ، مهملة وجزئية. لهذه الأسباب مجتمعة فقد تم تسجيل هذا القطاع ضمن الأولويات الهامة "للنيباد".

وإن كنت لا أريد هنا استباق نتائج أعمالكم والغوص في تحليل وفحص عملية دخول مشاريع المنشآت القاعدية للنقل المسجلة في إطار سالنبياد" حيز التطبيق ، فإنني أود بالمقابل السعي - إن سمحتم - مقاسمتم بعض التخمينات وأشاركم بعض التساؤلات التي يثيرها هذا الموضوع المهم.

لقد اعتمدت مبادرة "النيباد" استجابة لإرادة سياسية جريئة ومثلت من حيث الأساس قطيعة حقيقية مع السياسات المنتهجة سابقا.

ولقد أعطت مجموع الإجراءات المختارة المصادقية الضرورية للنيباد ، واستمالت المشاريع المبرمجة في هذا الشأن ليس فقط شركائنا القدامى ، ولكن أيضا شركائنا الجدد مثل الهند والصين ودول أخرى ، الشيء الذي أضفى على هذا التعاون طابع التعاون جنوب - جنوب.

وإذا كانت تعد القواعد التحتية للنقل قطاعا استراتيجيا دون أي شك وأحد معالم التنمية الاقتصادية ، فإنها تمثل أيضا عامل تحفيز

للمبادلات ، وعنصر تشجيع للاندماج ، ووسيلة ناجعة لمحاربة الفقر وفك الحصار خاصة على المناطق الداخلية. ولعل هذا الذي يفسر أهمية الأولوية المخولة لهذا القطاع الذي يشكو للأسف تأخرا كبيرا في قارتنا ، ويبرر بوضوح حسن الاختيار للمشاريع البنيوية المبرمجة في إطار "النيباد".

لقد أعطى "النيباد" لقطاع المنشآت القاعدية للنقل في إفريقيا طابعا تضامنيا ، وإطارات متناسقا ، وهو بالوقت ذاته سطر إستراتيجية واضحة المعالم من خلال تحديد دقيق للأهداف.

وبهذا ، يكون النيباد قد أسهم في مد الجسور الناجمة ما بين الأهداف المحددة على المستوى القاري والجهوي وبين الاستراتيجيات والبرامج الوطنية لتطوير هذا القطاع.

إضافة إلى هذا ، نظم "النيباد" الأولويات. ذلك أنه وضع في البداية المشاريع البنيوية التي تمس أكبر عدد من البلدان. الأمر الذي سمح بانطلاق عدد من المشاريع وقيام العديد من المنشآت القاعدية الجهوية والقرية والتي من شأنها السماح لإفريقيا الخروج من العزلة والتأخر المسجل في مجال المنشآت القاعدية الخاصة بالنقل.

وعليه، فيعد المرحلة التأسيسية وبعد اعتماد البرامج وتحسيس الشركاء ، دخلت إفريقيا اليوم مرحلة تجسيد البرامج.

وإذا لم يحن بعد الوقت لتقييم ما تحقق من مشاريع ، فهذا لا يمنع من تقديم تقييم أولي على مستويين على الأقل :

- أولا على صعيد درجة اندماج الأولويات وأهداف "النيباد" في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتنمية ، وبخاصة فيما يتعلق بقطاعي المنشآت التحتية للنقل والبحث العلمي.

في الجمعية الـ119 للاتحاد البرلماني الدولي الجزائر تطالب بإعادة تأسيس النظام النقدي و المالي العالمي

المتطورة بالتقليل من التأثيرات السلبية على البيئة، ويدعم الدول الفقيرة خاصة افريقيا لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري .

وفيما يتعلق بحرية التعبير ساهم الوفد الجزائري في النقاش العام بتدخل أكد من خلاله على ضرورة التوفيق بين حرية التعبير ومسؤولية ممارسة هذه الأخيرة .مساندا مبدأ عدم أسبقية الحق في التعبير على أي حق آخر من حقوق الإنسان كالحق في الكرامة مثلا، كما أشار في هذا المجال إلى ضرورة مساهمة وسائل الإعلام في ترقية الحوار بين الحضارات .

أما فيما يتعلق بدراسة طلب عضوية فلسطين الدائمة في الاتحاد البرلماني الدولي فقد تطلب الأمر إجراء تعديل في المادة 3 من القانون الأساسي للاتحاد والتي تنص على أن العضوية تمنح حصريا لبرلمانا نات الدول ذات السيادة حيث أضيف شرط وجود كيان إقليمي تعترف به الأمم المتحدة ويحضى بصفة الملاحظ الدائم فيها وقد فازت فلسطين بأغلبية الأصوات ليمثلها مؤقتا المجلس الوطني الفلسطيني في انتظار أن يتسلم المهام لاحقا المجلس التشريعي الفلسطيني.

وأما عن انتخاب الرئيس الجديد للاتحاد البرلماني الدولي خلفا للإيطالي فرناندو كاسيني فقد فاز بالرئاسة رئيس المجلس الوطني النامبي تيو بان قرياب (Theo Ben Gurirab) بـ 200 صوتا على حساب رئيس غرفة النواب لاندونيسيا آفونق لاكسونو (Angung Lakson) بـ 130 صوتا.

كما انتخب السيد حفناوي عمراي الأمين العام لمجلس الأمة خلال هذا الاجتماع رئيسا لجمعية الأمناء العامين للاتحاد البرلماني الدولي خلفا للسويدي أندرس فوربراغ . (Anders Forberg)

استعجاليه وهي الأزمة المالية التي يعرفها العالم كما اقترحت إيران مناقشة قضية غزة لتتنازل في الأخير عن الاقتراح بسبب رفض السلطة الفلسطينية مبدأ تناول قضية غزة منفردة عن القضية الفلسطينية ككل. وهكذا اعتمدت الأزمة المالية "كأول نقطة تناول في جدول الأعمال حيث ركز أغلبية المشاركين في هذا الاجتماع على خطورة هذه الأزمة وانعكاساتها السلبية على الدول المتقدمة و تلك السائرة في طريق النمو على السواء.

وفي هذا السياق تدخل الوفد الجزائري مطالبيا بإلحاح بإعادة تأسيس النظام النقدي والمالي العالمي الذي أثبت محدوديته وكذا ضرورة احترام الدول المتطورة لالتزاماتها اتجاه البلدان السائرة في طريق النمو.

أما فيما يتعلق بزوع السلاح النووي فقد أكدت الجزائر من خلال تدخلها على ضرورة وتضمين التقرير النهائي النقاط التالية:

أ- أن يكون نزع السلاح شاملا ويخضع لمراقبة دولية صارمة.

ب- حق الدول في استعمال الطاقة النووية لأغراض سلمية تطويرية بحتة

ج- تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة على السلاح النووي

د- إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي بالشرق الأوسط على غرار تلك الموجودة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا والتخلي عن سياسة الكيل بمكيالين التي تستفيد منها إسرائيل في المنطقة.

وفيما يخص مسألة التغيرات المناخية اقترح الوفد الجزائري من خلال تدخله اللجوء إلى طاقات أخرى تعوض الطاقات الموجودة حاليا مثل الطاقة الشمسية وذلك للحد من التأثير السلبى لها على المناخ والإنسان كما شدد على ضرورة التزام الدول



ترأس السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة الوفد البرلماني في أشغال اجتماعات الجمعية الـ 119 للاتحاد البرلماني الدولي في الفترة ما بين 13 و 15 أكتوبر 2008 بمقر مركز المؤتمرات الدولي بجنيف-سويسرا-

- الوفد ضم كلا من السيدات والسادة:
- زهرة ظريف بيطاط نائب رئيس مجلس الأمة
- بن حليلة بوطويقة نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني
- بوجمعة صويلح رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج
- زهية بن عروس عضو مجلس الأمة
- عبد القادر شرار نائب بالمجلس الشعبي الوطني
- زين الدين بن مداخلن نائب بالمجلس الشعبي الوطني
- و حفناوي عمراي الأمين العام لمجلس الأمة

جدول أعمال هذه الدورة تضمن النقاط التالية:

- 1- نزع السلاح النووي
- 2- التغيير المناخي
- 3- حرية التعبير والحق في الإعلام
- 4- تعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي بشكل يمنح العضوية الكاملة للمجلس الوطني الفلسطيني بالاتحاد
- 5- انتخاب 3 أعضاء باللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي من المجموعات السياسية العربية الأمريكو لاتينية آسيا والمحيط الهادي
- 6- انتخاب رئيس جديد للاتحاد البرلماني الدولي خلفا للإيطالي فرناندو كاسيني .
- 7- انتخاب رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات، وقد تقدمت بعض الدول المشاركة في هذه الأشغال وهي الإمارات العربية المتحدة ، مصر ، بلجيكا والمكسيك بطلب تضمين جدول الأعمال نقطة

اجتماعية ارياهمنا هنا.

وفيهما يتعلق بشبكة المسلة اصايبيية فقه أشدل المسيا بهمينة اريا أن شمالا إفريقيايية تعتما املنطقة الاقليمية الهصية المتري حينن الاغتزل بيهذهول مستوره بيله معتبر نهمل.

أهل فيمل يتعللة بالبعث المعلمي فقه أشدل حصرة مجلس الأمة اريا أن المورا إفريقيايية قة لقيت بتخصيص ٢ بالمائة من اليجتول الماخاري اعاله لتمعورا المبعث المعلمي برة عنيه لا تقوه بتلبييرة هنا المقال الا أشلك بورا من بينهول اجانئ برة هقت تعرفة فيمل المقلة نضفا لعلهلهول وبصئيهول نعره اضالوج بعا أن زلان الكم يتعللة بهصية حشوايية اصيور حشلكا قلةلم بصا نالعه ومعيقلا لالفة اهرم المتتمية برة المقلة.

برة الاغريه انا المسيا بهمينة رئيس جانة المنقا بالبهمان إفريقيايية مدخره مجلس الأمة أن لرا المتحصيل المتري مستغري بم المنورة مستعبره حاله قمة قلة قلة المورا إفريقيايية المتري مستعق برة شوس جلفري القلله باليس بالبل.

جمه نالورا الملمة المسيا مليط سره صمما المنري الموق لمة نيولة من المسيابالبس رهئيس اجمللس اهلنري كاقصللري والاجتملري .

من خلال هنا المتبضا انا رئيس اجمللس الاقصللري والاجتملري حاله مدري اجانئ بالهمية قللري المنقا بهتجلر نانا من خلالا سيلاسة اجانئ برة هنا اجمالا والما تهوبف اريا تلوي هنا المقللي والما اريه ال حينن من حشللار المتري تعمرة الاقصللري اهلنري.

وهالما تنضك امثللري برة الميرم اكرأ ، والمترى اجمعت لملول حاله حشورة لالفة جهوه إفريقيايية من اجرا المتتمية من لحريرة استعمللول حاله حشللار من تنلره بهصيلت وهفلة حلمية وهشورة حلنية حلصت برة لرا الأئمة الاقصللريية.

هنا هقة حرفة الميرم اكرأ من الأشعلرا تقبهي المتقبن المتقييم جهرا حدره تلبييرة حشللريو المنيبول برة جهرا حشللرت المنقا المسلنا اصايبيية والمهية والمبصية واجمايية وحلالقتهول بالبعث المعلمي وتلار المتقبن نقاش دلوه اجمو فيمل املتنضلان حاله حشورة تعين وعنصوه رهو المنيبول إفريقيايية بغيرة بلعق المتلار املنسه من قنر البلمان إفريقيايية .

هقة تهجت أشعلرا المنورة برة جهمول المثلريه والاغريه بعبه تهصيلت بعل امثللريه من خلاللور المورا والمبماللر والاصلاهلر الاقريقيية اريا تلثيف جهوههه من اجرا المعما حاله سن وهنفيين لرا المهيةهه والما والاققللير والمقالا املتعلقة بهنا اجمالا وهنا رهو جميو اصلاهي املتعاقير المتري تقفة اهلوه حشوهي المتتمية برة إفريقيايية حلوه برة حيمان المنقا والمبعث المعلمي حلصت.



حاصليلت رهةلبيية لمتفعرا هنا المبالو الملمصمة.

رهو هنا ، فلينل نعتق انه بالملن المبهمان الاقريقيي الاصللار بالاصللصلا اضملاصلا اد لعمشسة شسيبيية إفريقيايية حقيقيية ، حلصت برة جهرا الاقيلار والمهية حاله حشللرت "المنيبول" ، المنري اصيور حنصلل حمن هينلر الاعل الاقريقيي.

لينل والره من لرا المهره حيسره بلينل المبهمالنيية لهنا ، فلينل مللورن ، بتقبهي تقببه حمضرهه للمشليوو المتري بعب جتسيهه حاله لاض الماقلو لهنا ، نتمن لرا أن تضجره من هنا المقلله بتحصيلت تسمو لهينلر "المنيبول" من ابرار للتعصيللر واللتقيصلل اصلاتملا جاعرا امثللريو اململوه حقيقيية اريه جلنيية بالانسبة لششللنل والريه جتنيي بالانسبة حاله ششللنل وهه المنيبول وهه عمللنا الاقصللريي.

اغريا ، اتمنر لرا لرا المهيرة برة اهللاله ، والحصلة والمسلك حاله سيبا اململريه .

وزلان المسيا مصلف بهمينة رئيس جانة المنقا للمبهمان الاقريقيي قة الموق لمة صب فيمول بالمثللريه وبهلهو اريا بنا حاله برة هبعوهو لمتقبهي وههول نلوهو وههقتصللتهو رهرا قللري المنقا المنري بعبههه حشورة من زلان الاقصللر والتمتمية.

برة هنا المسيرة تلوره المسيا بهمينة حاله امثللرا المتري بعبههه حشورة امثللريو المبحر و اجلا حلالفة بالانسبة لمبعض المورا الاقريقيية المتري لا تهيق حاله حيلنيية حلصت بهنا المقللي .

جمه أشدل املاصل اريا المنقص املمسرا برة جهرا المنقا اجارح حصيفة لانه من برة اهانلة المنورة تسببههه هقة ايشله ششللرت إفريقيايية حشوتلة حلصت قلة حاله حنللسة المشللر الماهاية المتري هلما صللح بعض اجمالا الاقريقيية

- ثلنل حاله مستوره بورا فورا ششللنل برة جهرا اجماك تلورن وهشاللة حقيقيول بيميلن اريا حشورة الهانلة "المنيبول" برة جهرا امشللرت المتصية المنقا.

وهينل نقرأ أن هنان المشلرلن الأسلريلن لاجنلر ليدنلتيصية سللنيبول" برة هنا اجمالا قة حشقق بلبجة حشوية.

اسمعه اريا من باب المتلري فقه تسبيرا بعض ايبهولر اجانئ بالانسبة لمتفعرا ايبنلتيصية والهانلة "المنيبول" برة جهرا المقاهل المتصية المنقا والمبعث المعلمي.

ولا نلري برة هنا الماوضوح سرور المصيرة المسيل شسرة _ حبر)مسلفله ١٤٦٥ هـ (، لحريرة للمضلب العليل)مسلفله تيلار ١٤٥٥ هـ (، شسبة المنقا اجارح والمبعث من اهانئ . حاله بلن هنا المبهلري بيسجه حلية هو اهانلة "المنيبول" .

اريا جلوب هنا ، ششللر اجانئ برة لالفة (٥٤) حشللريو حلوية جهوية برة جهرا امشللرت المقللية اضالصة بالمنقا والما اصلاصلا :

- المصيرة المصيراج المابلل بنة اجانئ للعلمصمة و "الافس" . واجانء المنري حيل بالجانئ سيته حشوية السنة املقبلة.

- الملالر المصيراج كالمصللرل حبر الاأيلة المبصية والمنري بيلار لههاد ٤٥٥٥ هـ ، وهه حشوهي سيقله حيراة اناوب المغلن المصيراج.

همن املعلا أن جمما هه امثللريو الاهاية ستمسور للمجانن من رهل إفريقيايية بلرهول والململله برة تنمية امللرللا ك بنة المقللريه .

وهنا بيزو بوضوح الههمية المتري تهيلول اجانئ لعملية جتسيي امثللريو املبصية برة اهلل "المنيبول" .

ايه مان بلعريه الايتلر أن بريا المبهمان الاقريقيي اهلية حلوية سللنيبول" ، وهنا باللخو من انه لا حيلنا الاهاية الململله حاله لسة

البرلمان الصربي الانتقالي « 1 »

شارك عضوا مجلس الأمة عبد الله بوسنان، رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية، المرأة والشباب بالبرلمان العربي الانتقالي، ومحمد الطيب سناني، عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان بالبرلمان العربي الانتقالي، في اجتماع الدورة العادية الثانية للعام 2008 للبرلمان العربي وذلك بمقر الجامعة العربية (القاهرة) خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 14 سبتمبر 2008.

وقد صادق المجتمعون على:

- 1 مضبطة اجتماع الدورة غير العادية للعام 2008، المنعقدة بمقر جامعة الدول العربية يومي 28 و29 جوان 2008 حول العمل العربي المشترك في إطار المسؤولية القومية.
- 2 اتفاق ومزايا وحصانات البرلمان العربي الذي تم التوقيع عليه في الجمهورية العربية السورية.
- 3 مقر ومزايا وحصانات مكتب البرلمان العربي بالقاهرة الذي تم التوقيع عليه في جمهورية مصر العربية.
- 4 انتخاب الرئيس ونواب الرئيس.

كما ناقشوا:

- بند الرسائل
- الموضوعات المحالة من الأمين العام لجامعة الدول العربية
- موضوعات تتعلق بالأوضاع السياسية في الوطن العربي
- موضوعات تتعلق بالتنمية الاقتصادية ومعوقاتها في الوطن العربي
- موضوعات تتعلق بالديمقراطية والتنمية الاجتماعية والبشرية في الوطن العربي
- موضوعات تتعلق بتنظيم عمل البرلمان العربي.

شاركوا عضوا مجلس الأمة السيدان الطيب براهيم حسن، مراقب برلماني و عبد الحميد بن الشيخ الحسين، في أشغال الدورة السنوية للدورة البرلمانية حول المنظمة العالمية للتجارة OMC والمنظمة بالتعاون مع الإتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي وذلك يومي 11 و12 سبتمبر 2008 بجنيف (سويسرا).

تطرق المشاركون للمواضيع المدرجة في جدول الأعمال والمتمثلة في:

- الحوار مع خبراء في المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة

التعاون الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي

شارك السيد صالح تازدايت، عضو مجلس الأمة ونائب رئيس اللجنة الثانية للجمعية البرلمانية للمتوسط، في الاجتماع الثالث للجنة الثانية حول التعاون الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي للجمعية البرلمانية للمتوسط، المنعقد بمالطا يوم 17 سبتمبر 2008.

ناقش وصادق المجتمعون على مشاريع التقارير والتوصيات حول:

- التجارة الحرة في المتوسط

- التغييرات المناخية

- تسيير المياه

كما تم تحديد مواعيد الاجتماعات المقبلة للجنة ومجموعة العمل الخاصة.

الشرق الأوسط والتحديات العالمية

شارك السيد علي برشيش، عضو مجلس الأمة في ملتقى المجموعة الخاصة للمتوسط والشرق الأوسط، التابعة للجمعية البرلمانية لـ OTAN المنعقدة بأبوظبي (الإمارات العربية المتحدة) يومي 08 و09 أكتوبر 2008.

ناقش المشاركون خلال هذا الملتقى الذي حمل عنوان "الشرق الأوسط والتحديات العالمية" المواضيع التالية:

- ظهور التحديات الجديدة والإصلاحات السياسية في الشرق الأوسط
- تحدي الأمن الطاقوي: البعد الخليجي
- الآفاق الأمنية في دول الخليج والتعاون بين OTAN ومجلس التعاون الخليجي
- الحوار فيما بين الثقافات المبادرات والمعوقات

- نظرة مستقبلية لما بعد الدوحة
- هل تستطيع التجارة العالمية المساهمة في إيجاد حلول ناجحة للتغيرات المناخية
- وضع حد للآزمات التي لها علاقة بالمواد الغذائية والطاقة وذلك عن طريق التجارة
- التجارة في عصر الثروة الرقمية
- قانون ينظم سير العلاقات بين الحكومات والبرلمانات والمتعلق بالتساؤلات التجارية العالمية.
- كما عرف الاجتماع إقرار تعديلات خاصة بالنظام المسير لاجتماعات الندوة البرلمانية حول OMC.

الدورة غير العادية للجمعية البرلمانية الأوروبية

شارك وفد عن مجلس الأمة يتكون من السادة أعضاء المجلس في بن جديدي محمد، عمر محداد، طرباقو أحمد، خضرة براهيمة جلول، بلعالي أحمد، مخلوفي محمد، في أشغال الدورة غير العادية للجمعية البرلمانية الأوروبية المنعقدة بالبحر الميت (الأردن) يومي 12 و13 أكتوبر 2008.

تدارس المشاركون في هذه الدورة:

- نتائج قمة باريس (13 جويلية 2008) حول مسار برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط (المظاهر السياسية، الاقتصادية والأجهزة الجديدة للإتحاد).

- مسار السلام في الشرق الأوسط.

اختتمت أشغال هذه الدورة بالمصادقة على إعلان نهائي سيعرض على الاجتماع الأوروبي لوزراء الخارجية الذي سينعقد يومي 03 و04 نوفمبر 2008.

اجتماعات الدورة 123 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

شاركت السيدة زهية بن عروس، عضو مجلس الأمة وعضو لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بالإتحاد البرلماني الدولي في اجتماعات الدورة 123 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 14 أكتوبر 2008 موازاة مع اجتماعات الجمعية 119 للإتحاد البرلماني الدولي بالمركز الدولي للمؤتمرات بجنيف (سويسرا).

للعلم فلجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين هي إحدى أجهزة الإتحاد البرلماني الدولي وتنشط ما يزيد عن 30 سنة في مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بأعضاء البرلمانات في العالم.

مواجهة القوانين التمييزية تجاه النساء

شاركت السيدات زهرة ظريف بيطاط، نائب رئيس مجلس الأمة وعضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الدولي وزهية بن عروس، عضو مجلس الأمة وعضو لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بالإتحاد البرلماني الدولي ونصيرة بن قرنة إطار بمجلس الأمة في أشغال الملتقى الإعلامي السادس حول البرلمانات واللجنة الخاصة بالاتفاقية واللجنة الخاصة بالاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع الأشكال التمييزية تجاه النساء بالأمم المتحدة (CEDAW)، المنعقدة يوم 16 أكتوبر 2008 بمقر مركز المؤتمرات الدولي بجنيف (سويسرا)، حيث تناول المشاركون موضوع "مواجهة القوانين التمييزية تجاه النساء".



البرلمان العربي الانتقالي «2»

شارك السيد عبد الله بوسنان، عضو مجلس الأمة ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية المرأة والشباب بالبرلمان العربي الانتقالي في افتتاح الندوة القومية حول س تعزيز الحوار الاجتماعي ومواجهة أخطار التغيرات الاقتصادية " المنظم بالتعاون مع وزارة العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية وذلك يوم 20 أكتوبر 2008.

كما شارك رفقة السيد محمد الطيب سناني عضو مجلس الأمة وعضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان بالبرلمان العربي الانتقالي، في أشغال ورشة عمل حول س قوانين اللجوء الدولية والإقليمية وقضايا الهجرة" المنعقدة يومي 21 و22 أكتوبر 2002 بشرم الشيخ (مصر).

الاجتماع الثامن المشترك لأعضاء مكاتب اللجان الدائمة ومكتب البرلمان الإفريقي

شارك السيد مصطفى بودينة، عضو مجلس الأمة ورئيس اللجنة الدائمة للنقل الصناعة، الاتصال، الطاقة، والعلوم والتكنولوجيا بالبرلمان الإفريقي في الاجتماع الثامن المشترك لأعضاء مكاتب اللجان الدائمة ومكتب البرلمان الإفريقي، المنعقد بالبرلمان الإفريقي بميداراند (جنوب إفريقيا) يومي 23 و24 أكتوبر 2008.

عكف المشاركون خلال اجتماعهم على التحضير لأشغال الدورة العادية العاشرة للبرلمان الإفريقي المزمع عقدها ما بين 27 أكتوبر إلى 07 نوفمبر 2008.

وقد تناول مشروع جدول أعمال اجتماع مكتب البرلمان الإفريقي النقاط التالية:

- 1 المصادقة على مشروع جدول الأعمال
- 2- المناقشة والمصادقة على المحاضر الشفوية الخاصة بالاجتماع السابع المشترك لأعضاء مكاتب اللجان الدائمة ومكتب البرلمان الإفريقي المنعقد يوم 02 ماي 2008.
- 3- التساؤلات التي جاءت في المحضر الشفوي للاجتماع السابع المشترك لأعضاء مكاتب اللجان الدائمة ومكتب البرلمان الإفريقي (02 ماي 2008)
- 4 برنامج أشغال اجتماع الدورة العادية العاشرة للبرلمان الإفريقي
- 5 تحديد تاريخ الاجتماع المقبل.

الاجتماعات الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

شارك وفد برلماني (مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني) في أشغال الاجتماعات الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE/AP المنعقدة بتورنتو (كندا) خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 21 سبتمبر 2008.

تكون الوفد من السادة:

- عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة ورئيس الوفد
- ضيف محمد، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني
- بوحة محمد، عضو مجلس الأمة
- عبد الرزاق عاشوري، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

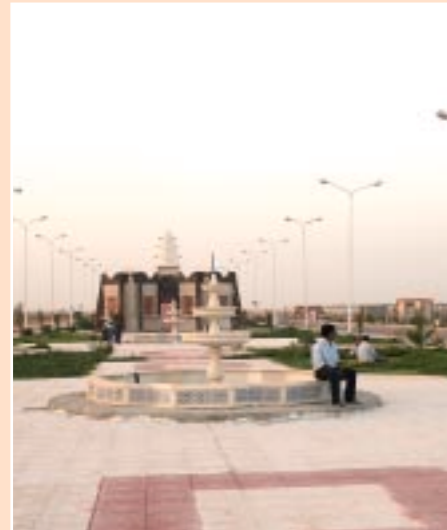
وقد تمحورت الاجتماعات حول موضوع " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE في عالم مفتوح: التجارة، الأمن والهجرة"، حيث ناقشوا خلالها:

- البعد الاقتصادي والبيئي لـ OSCE
- الأمن والبعد السياسي لـ OSCE
- البعد الإنساني

للعلم فإن أشغال الاجتماعات الخريفية لـ OSCE قد سبقتها اجتماعات المنتدى البرلماني حول المتوسط، حيث ناقش المشاركون أبعاد الإتحاد من أجل المتوسط وفق رؤى الجمعية البرلمانية لـ OSCE.

أشغال الدورة السنوية للندوة البرلمانية حول المنظمة العالمية للتجارة

المشاريع الكبرى محل معاينة



وقد بدأت أشغال مشروع معالجة ظاهرة صعود المياه بعد دراسة أنجزت من طرف مكتب سويسري يوم 04 سبتمبر 2005 من طرف مؤسسات أجنبية وجزائرية، ويتمثل المشروع في :

- إنجاز 100 كلم شبكة تطهير
 - إنجاز 24 محطة
 - إنجاز محول بـ40 كلم من أم غانم إلى سبخة سفيون
 - إنجاز لتصفية المياه بـ60 كلم
 - إنجاز 3 STEP ورقلة ، نقاوس ، سيدي خويلد
- وقد توقف الوفد خلال يومه الثالث من الزيارة عند كل من مقر الزاوية التجانية ، القصر القديم بالزاوية العابدية، ومركز الصناعة التقليدية، زيارة بحيرة لالة فاطمة بالمقارين.



جامعة ورقلة تحتوي على 3 معاهد : حقوق وعلوم اقتصادي، علوم هندسية و آداب وعلوم إنسانية، انتقل عدد الأحياء الجامعية في سنة 2008 من 5 إلى 8 بقدره 11445 مقيم.

زيارة موقع برنامج السكن الاجتماعي بحي النصر

تعرف مدينة ورقلة توسعا من الناحية الغربية بـ 150 هكتار، وهذا التوسع الطويل المدى (2003-82008) سيستجيب لطلبات السكان، حيث سيصل عدد السكنات المقرر إنشائها بـ 5500 وحدة.

مرافق التسلية

بمبادرة من الوكالة العقارية لولاية ورقلة أنشأ متنزه سنة 2006 وبالرغم من أن إنجازها لا يتعدى 20 فقط إلا أنه يعتبر منفذا لسكان المنطقة لراحة والانسجام .

ظاهرة صعود المياه

نظرا للانعكاسات السيئة لظاهرة صعود المياه التي تعاني منها ولاية ورقلة اتخذت الدولة وبقرار من رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال زيارته للولاية سنة 2001 بتقديم 21,1 مليار دينار من أجل معالجة المشكلة .

- بقايا السمك يتم سحقها وإضافتها لغذاء السمك.
- المستثمر السيد مولاي ينوي رفع مجموعته من المواد الغذائية السمكية .
- يوفر المصنع على 60 منصب عمل منهم 10 إدارات .
- بعد النهاية من المشروع سيصل عدد مناصب العمل إلى 160 منصب.

زيارة ورشة إنجاز القطب الجامعي الجديد طريق المنبعا

تصل قدرة المقر الجديد لجامعة ورقلة بـ 21000 طالب لـ 7000 مقعد بيداغوجي، وقد كان المشروع قد انطلق بداية شهر جانفي من سنة 2003، وستنتهي الأشغال مع نهاية الفصل الأول من سنة 2009.

- مشروع القطب الجامعي يحتوي على :
- 6000 مقعد بيداغوجي
- 5000 سرير
- مطعم مركزي
- أما المشاريع التي لم تنطلق بعد فهي:
- 50 فيلا
- مركز للبحث
- ميدياتك
- مكتبة

للمجمعات السكنية، وهو ذو نوعية اجتماعية وجمالية مع مناطق سكنية جذابة تتوفر على جميع المرافق الضرورية بالإضافة للجامعات . كما استفادت المدينة الجديدة من برنامج 18,000 سكن من أجل 90000 ساكن ، بمبلغ مالي قدر بـ 5 مليار دولار.

استثمار خاص / تربية الأسماك

زار الوفد مركب تربية أسماك المياه العذبة نوع تلابية TELAPIA المستوردة من نهر النيل (مصر)، حيث تصل قدرته الإنتاجية 1000 طن.

تمر تربية الأسماك عبر عدة مراحل : سمك صغير، التكاثر، مرحلة التسمين، الإنتاج.

يحتوي المصنع على:

- 24 حوض كبير مخصص للتسمين
- 02 حوضين مخصصين للتكاثر
- وحوالي 30 حوض كبير لتسمين السمك معرضين للهواء الطلق .
- مجزرة : نزع أحشاء السمك ، تقطيعه ووضع بعد ذلك في غرف التبريد بسعة 20 طن.
- جزء من السمك يحول إلى مورتدلا (pâté) حيث يقوم بذلك 40 عاملا .
- إرسال جزء من المنتج للمؤسسات البيترولية بحاسي مسعود وإلى الخارج.

قام وفد من مجلس الأمة بزيارة ميدانية إلى ولاية ورقلة . الوفد الذي ترأسه السيد حسين داود، نائب رئيس مجلس الأمة ويتكون من السادة:

- بلحاج بوشيش، عضو مجلس الأمة
- سعيد بلونيس، عضو مجلس الأمة
- بلقاسم بن عميروش، عضو مجلس الأمة
- علي قدور دواجي، عضو مجلس الأمة

أدى تلك الزيارة في الفترة الممتدة من 07 إلى 10 جوان 2008، توقف الوفد خلالها عند العديد من المواقع والقطاعات الاقتصادية بالمنطقة : قطاع المياه، السكن، التعليم العالي، البيئة ، الاستثمار الخاص.

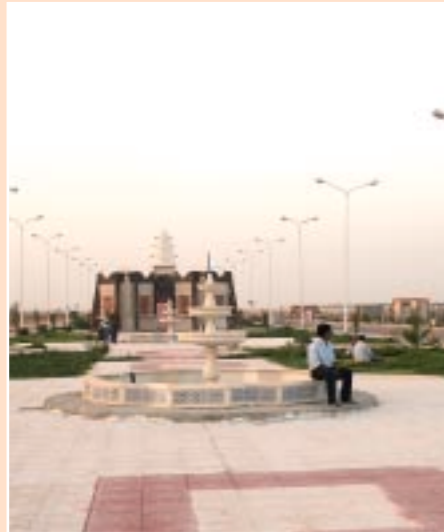
زيارة المكان المخصص

إنشاء المدينة الجديدة حاسي مسعود

تأسست المدينة الجديدة لحاسي مسعود من خلال الأمر 32106 المؤرخ يوم 18 سبتمبر 2006. وتم اختيار هذا الموقع ضمن مجموعة 445 لناحية "واد المرى" بمساحة تقدر بـ 20 كلم مربع . أما محيطها فيقدر بـ 4483 هكتار.

المشروع المهيأ "كواحة حضرية" يتوفر على كل العوامل الوظيفية والانسجام البيئي الضروري

المشاريع الكبرى محل معاينة



وقد بدأت أشغال مشروع معالجة ظاهرة صعود المياه بعد دراسة أنجزت من طرف مكتب سويسري يوم 04 سبتمبر 2005 من طرف مؤسسات أجنبية وجزائرية، ويتمثل المشروع في :

- إنجاز 100 كلم شبكة تطهير
 - إنجاز 24 محطة
 - إنجاز محول بـ40 كلم من أم غانم إلى سبخة سفيون
 - إنجاز لتصفية المياه بـ60 كلم
 - إنجاز 3 STEP ورقلة ، نقاوس، سيدي خويلد
- وقد توقف الوفد خلال يومه الثالث من الزيارة عند كل من مقر الزاوية التجانية ، القصر القديم بالزاوية العابدية، ومركز الصناعة التقليدية، زيارة بحيرة لالة فاطمة بالمقارين.



جامعة ورقلة تحتوي على 3 معاهد : حقوق وعلوم اقتصادي، علوم هندسية و آداب وعلوم إنسانية، انتقل عدد الأحياء الجامعية في سنة 2008 من 5 إلى 8 بقدره 11445 مقيم.

زيارة موقع برنامج السكن الاجتماعي بحي النصر

تعرف مدينة ورقلة توسعا من الناحية الغربية بـ 150 هكتار، وهذا التوسع الطويل المدى (2003-82008) سيستجيب لطلبات السكان، حيث سيصل عدد السكنات المقرر إنشائها بـ 5500 وحدة.

مرافق الترفيهية

بمبادرة من الوكالة العقارية لولاية ورقلة أنشأ متنزه سنة 2006 وبالرغم من أن إنجازها لا يتعدى 20 فقط إلا أنه يعتبر منفذا لسكان المنطقة لراحة والانسجام .

ظاهرة صعود المياه

نظرا للانعكاسات السيئة لظاهرة صعود المياه التي تعاني منها ولاية ورقلة اتخذت الدولة وبقرار من رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال زيارته للولاية سنة 2001 بتقديم 21,1 مليار دينار من أجل معالجة المشكلة .

- بقايا السمك يتم سحقها وإضافتها لغذاء السمك.
- المستثمر السيد مولاي ينوي رفع مجموعته من المواد الغذائية السمكية .
- يوفر المصنع على 60 منصب عمل منهم 10 إيطارات .
- بعد النهاية من المشروع سيصل عدد مناصب العمل إلى 160 منصب.

زيارة ورشة إنجاز القطب الجامعي الجديد طريق المنيرة

تصل قدرة المقر الجديد لجامعة ورقلة بـ 21000 طالب لـ 7000 مقعد بيداغوجي، وقد كان المشروع قد انطلق بداية شهر جانفي من سنة 2003، وستنتهي الأشغال مع نهاية الفصل الأول من سنة 2009.

- مشروع القطب الجامعي يحتوي على :
- 6000 مقعد بيداغوجي
- 5000 سرير
- مطعم مركزي
- أما المشاريع التي لم تنطلق بعد فهي:
- 50 فيلا
- مركز للبحث
- ميدياتك
- مكتبة

للمجمعات السكنية، وهو ذو نوعية اجتماعية وجمالية مع مناطق سكنية جذابة تتوفر على جميع المرافق الضرورية بالإضافة للجامعات . كما استفادت المدينة الجديدة من برنامج 18,000 سكن من أجل 90000 ساكن ، بمبلغ مالي قدر بـ 5 مليار دولار.

استثمار خاص / تربية الأسماك

زار الوفد مركب تربية أسماك المياه العذبة نوع تلابية TELAPIA المستوردة من نهر النيل (مصر)، حيث تصل قدرته الإنتاجية 1000 طن.

تمر تربية الأسماك عبر عدة مراحل : سمك صغير، التكاثر، مرحلة التسمين، الإنتاج.

يحتوي المصنع على:

- 24 حوض كبير مخصص للتسمين
- 02 حوضين مخصصين للتكاثر
- وحوالي 30 حوض كبير لتسمين السمك معرضين للهواء الطلق .
- مجزرة : نزع أحشاء السمك ، تقطيعه ووضع بعد ذلك في غرف التبريد بسعة 20 طن.
- جزء من السمك يحول إلى مورتلا (pâté) حيث يقوم بذلك 40 عاملا .
- إرسال جزء من المنتج للمؤسسات البيترولية بحاسي مسعود وإلى الخارج.

قام وفد من مجلس الأمة بزيارة ميدانية إلى ولاية ورقلة - الوفد الذي ترأسه السيد حسين داود، نائب رئيس مجلس الأمة ويتكون من السادة :

- بلحاج بوشيك، عضو مجلس الأمة
- سعيد بلونيس، عضو مجلس الأمة
- بلقاسم بن عميروش، عضو مجلس الأمة
- علي قدور دواجي، عضو مجلس الأمة

أدى تلك الزيارة في الفترة الممتدة من 07 إلى 10 جوان 2008، توقف الوفد خلالها عند العديد من المواقع والقطاعات الاقتصادية بالمنطقة : قطاع المياه، السكن، التعليم العالي، البيئة ، الاستثمار الخاص.

زيارة المكان المخصص لإنشاء المدينة الجديدة حاسي مسعود

تأسست المدينة الجديدة لحاسي مسعود من خلال الأمر 32106 المؤرخ يوم 18 سبتمبر 2006، وتم اختيار هذا الموقع ضمن مجموعة 445 لناحية "واد المرى" بمساحة تقدر بـ 20 كلم مربع . أما محيطها فيقدر بـ 4483 هكتار.

المشروع المهيأ "كواحة حضرية" يتوفر على كل العوامل الوظيفية والإنسجام البيئي الضروري

مساع برلمانية لعزل الرئيسة الفلبينية



قدمت جماعات معارضة في الفلبين يوم 13 أكتوبر طلبا لمساءلة الرئيسة الفلبينية غلوريا أروييو أمام البرلمان بهدف عزلها، إلا أنها اعترفت بأنها لا تملك العدد الكافي من النواب في الكونغرس الفلبيني لدعم هذا الطلب. ونجت أروييو من ثلاثة طلبات مساءلة أمام البرلمان خلال السنوات الثلاث المنصرمة بسبب سيطرتها على مجلس النواب.

وتتهم الشكوى أروييو بالفساد والقتل خارج إطار القانون والتعذيب والاعتقالات غير القانونية، ومن بين المتقدمين بها امرأة فقدت ابنها - وهو من النشطاء - منذ 18

شهورا ويعتقد على نطاق واسع أن قوات الأمن خطفته.

وقدمت حركة "بلاك أند وايت" المناهضة للفساد وحركة "ماي فيرست" لمجموعة العمل اليسارية طلب المساءلة لمكتب الأمانة العام لمجلس النواب. كما يسعى الطلب إلى الإطاحة بأروييو لخيانتها ثقة الرأي العام بزعم أنها سمحت للحكومة بالدخول في مشروع شبكة الاتصالات الوطنية من النطاق السريع البالغ تكلفته 330 مليون دولار والذي شابه الفساد مع شركة سزي.تي.إي الصينية.

وألغت أروييو الصفقة في نهاية الأمر العام الماضي بعد شهر قليلة من كشف مجلس الشيوخ للمخالفات المحيطة بها. وأدت الصفقة أيضا إلى استقالة أقرب حلفاء أروييو وهو مفوض لجنة الانتخابات بنجامين أبالوس الذي اتهم بمحاولة رشوة وزير التخطيط الاقتصادي والاجتماعي حينذاك رومولو نيري لضمان فوز الشركة الصينية بالصفقة.

كما تضمن طلب المساءلة قضية الاحتيال الخاصة بأسمدة تبلغ قيمتها 700 مليون



بـ 155 مقعدا من أصل 308 وقال: إن أول شيء يجب على رئيس الحكومة الكندي المقبل فعله هو أن يحمي اقتصاد البلاد ويحافظ على استقراره. غير أن خصمه الليبرالي ستيفن ديون دعا الناخبين إلى عدم التصويت لحزب هاربر معتبرا أن "الاجراءات التي يدعيها لم يقم بها لما كان رئيسا

فاز حزب المحافظين بزعامة رئيس الوزراء الكندي ستيفن هاربر في الانتخابات النيابية المبكرة التي أجريت يوم 14 أكتوبر فيما أقر قادة المعارضة في كندا بهزيمتهم فيها.

وأفادت استطلاعات للرأي أجرتها محطات تلفزيون كندية بأن المحافظين حصلوا على 144 مقعدا مشيرة إلى صعوبات حصولهم على الأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة. ووفقا لآخر الإحصاءات أيضا فقد حصل الليبراليون - أقرب منافسي المحافظين على 80 مقعدا. ويرى خبراء سياسيون أن الرأي العام الكندي يرغب من خلال التصويت للمحافظين في ضمان استمرار حكومة ستيفن هاربر - الذي يتأسس الحكومة منذ عام 2006 - في إدارة البلاد خاصة مع تأثير الأزمة المالية على الشارع. وكان هاربر قد أعرب في وقت سابق عن أمله أن يفوز حزبه

المحافظون يفوزون في الانتخابات البرلمانية

ضريبة الاستهلاك المقدرة بـ 5 لن ترفع لثلاث سنوات على الأقل.

وأحد أهم مواضيع أجندة أسو ما إذا كان سيدعو إلى انتخابات مبكرة (يجب تنظيمها قبل سبتمبر المقبل) ليثبت أن حزبه الذي حكم 53 عاما ما زال يحظى بثقة الشارع، وهي خطوة لها مخاطرها في ظل سخط شعبي على السياسات الحكومية.

ويرجح أن ينتهج أسو - وهو محافظ من عائلة سياسية عريقة - نهج سلفه فوكودا في السياسة الخارجية بدعم تحالف أممي وثيق مع الولايات المتحدة وتحسين العلاقات بالصين رغم تصريحات سابقة أثارت الجدل في البلدين. فقد وصف في ما مضى الصين بخطر كبير، ودعا إلى نقاش حول ما إذا يجب على اليابان امتلاك السلاح النووي.



ويتقلد أسو منصبه في وقت تواجه فيه اليابان خلافات سياسية حادة وأزمة اقتصادية. ويفضل أسو زيادة الإنفاق وخفض الضرائب لمواجهة الأزمة، وقال إن

انتخب برلمان اليابان تارو أسو (68 عاما) زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم، رئيسا للوزراء خلفا لياسو فوكودا الذي استقال فجأة مطلع شهر سبتمبر الماضي، بعد عام من تقلده منصبه.

وانتخب أسو بأغلبية 337 من أصوات الغرفة السفلى، مقابل 117 لرئيس الحزب الديمقراطي المعارض إيشيرو أوزاوا. ولن يتقلد أسو منصبه فنيا إلا بعد لقاء بين الغرفة السفلى التي يسيطر عليها حزبه والغرفة العليا التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي المعارض.

وقد فاز أوزاوا رئيس الحزب الديمقراطي المعارض بتأييد الغرفة العليا ليصبح رئيس وزراء، لكن الغرفة السفلى أقوى من الغرفة العليا في الدستور الياباني.

برلمان اليابان ينتخب زعيم الحزب الحاكم رئيسا للوزراء



«.. إن دورة الخريف لهذه السنة ستكون في نشاطاتها واحدة من الفضاضات التي تتبلور فيها توجهات المستقبل.. بل إن بعض هذه النشاطات سوف تكون تحضيرا لعدد من المواعيد والاستحقاقات الحاسمة.. وفي هذا السياق يقوى التوجه الداعي إلى ضرورة مواصلة المسيرة واستكمال النهج الذي من سنوات تسع قد انطلق.. ولن نكون بعيدين عن الحقيقة إذا قلنا إن عملنا خلال هذه الدورة سيكون واحدة من بين المحطات التي تمهد لتلك المرحلة..»

عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة
في افتتاح دورة الخريف
30 سبتمبر 8002